



صندوق النقد الدولي

التقرير القطري رقم 13/25
ال الصادر عن صندوق النقد الدولي

سلطنة عُمان

مشاورات المادة الرابعة لعام 2024 - البيان الصحفي، وتقرير خبراء الصندوق،
ومرفق المعلومات

فبراير 2025

تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. وفي إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2024 مع سلطنة عُمان ، صدرت الوثائق التالية ضمن هذه المجموعة الوثائقية:

- بيان صحفي
- تقرير الخبراء الذي أعده فريق من خبراء الصندوق لاطلاع المجلس التنفيذي على أساس انقضاء الوقت، عقب انتهاء المناقشات مع المسؤولين في سلطنة عُمان في 13 نوفمبر 2024 حول التطورات والسياسات الاقتصادية. وقد استكمل تقرير الخبراء في 17 ديسمبر 2024، استناداً إلى المعلومات المتاحة وقت إجراء المناقشات.
- مرفق المعلومات الذي أعده خبراء الصندوق.

وقد صدرت الوثيقة التالية بشكل منفصل.

تقرير القضايا المختارة

طبقاً لسياسة الصندوق بشأن الشفافية، يجوز في تقارير خبراء الصندوق وغيرها من الوثائق المنشورة حذف المعلومات التي تؤثر على السوق وما تتصح عنه السلطات بصورة مبكرة حول نواياها بشأن السياسات.

ويمكن الحصول على نسخ من هذا التقرير بمراسلة العنوان التالي:

International Monetary Fund • Publication Services
PO Box 92780 • Washington, D.C. 20090
هاتف: (202) 623-7430 • فاكس: (202) 623-7201
بريد إلكتروني: <http://www.imf.org> publications@imf.org
السعر: 18 دولاراً أمريكياً للنسخة المطبوعة

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة

المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2024 مع سلطنة عُمان

لنشر الفوري

واشنطن العاصمة - 14 يناير 2025: اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي مشاورات المادة الرابعة¹ لعام 2024 مع سلطنة عُمان ونظر في تقييم خبراء الصندوق وأقره دون عقد اجتماع.²

يواصل اقتصاد سلطنة عُمان توسيعه في ظل انخفاض التضخم، بفضل الإيرادات الهيدروكربونية المواتية وجهود الإصلاح الحيثية. فقد بلغ النمو الاقتصادي 1,2% في عام 2023 قبل أن يرتفع سريعاً إلى 1,9% (على أساس سنوي مقارن) في النصف الأول من عام 2024، مدوماً بتحسين النمو غير الهيدروكربوني، رغم تأثيره السلبي بتخفيضات إنتاج النفط بموجب اتفاقيات أوبك+. وسجل الاقتصاد غير الهيدروكربوني نمواً بنسبة 1,8% في عام 2023 و3,8% في النصف الأول من عام 2024 على خلفية التوسع في قطاعات البناء والصناعات التحويلية والخدمات. وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن يقود النشاط غير الهيدروكربوني النمو الاقتصادي بوجه عام بفضل تنفيذ الاستثمارات الكبيرة التي التزم بها القطاع الخاص. وقد تباطأ التضخم إلى 0,6% خلال الفترة من يناير إلى أكتوبر 2024 مقابل 1% في عام 2023، مما يعكس استمرار انكماش أسعار النقل وتراجع تضخم أسعار المواد الغذائية.

واستمرت فوائض المالية العامة والحساب الجاري خلال 2024، وتشير التوقعات إلى مواصلة هذا الاتجاه على المدى المتوسط. ففي عام 2024، استقر رصيد المالية العامة الكلي ورصيد الحساب الجاري عند 6,2% من إجمالي الناتج المحلي و2,4% من إجمالي الناتج المحلي على الترتيب، بفضل سياسة المالية العامة الحصيفة، وارتفاع أسعار النفط، وقوة نمو صادرات السلع والخدمات غير الهيدروكربونية. وحسب التقديرات، يظل العجز الأولي غير الهيدروكربوني كنسبة من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني دون تغيير في عام 2024 مقارنة بمستواه في عام 2023، بالرغم من ارتفاع الإنفاق الاجتماعي المدرج في الميزانية لتنفيذ القانون الجديد بشأن الحماية الاجتماعية، وهو ما يؤكد على التزام السلطات بالانضباط المالي. وقد واصل الدين الحكومي كنسبة من

¹ تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعد الخبراء تقريراً يشكل أساساً لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الموضوع.

² يتخذ المجلس التنفيذي قراراته وفقاً لإجراءات اتفاقيات المادة عندما يتفق أعضاؤه على إمكانية النظر في الاقتراح المقدم دون عقد مناقشات رسمية لهذا الغرض.

إجمالي الناتج المحلي مساره التنازلي ليصل إلى 35% في عام 2024، وانعكاساً للتحسين الملحوظ في الأساسيات الاقتصادية لسلطنة عُمان، تم رفع تصنيفها الائتماني السيادي مؤخراً إلى الدرجة الاستثمارية.

ولا يزال القطاع المصرفي قوياً بفضل تعافي الربحية إلى مستويات ما قبل الجائحة، ووفرة الهوامش الوقائية من رأس المال والسيولة، والحفاظ على جودة الأصول. وللمرة الأولى منذ عام 2014، سجل صافي الأصول الأجنبية للبنوك مستويات موجبة في نهاية 2023.

وتحيط بالآفاق الاقتصادية مخاطر متوازنة بوجه عام في ظل تزايد عدم اليقين. فعلى جانب التطورات السلبية، يمكن أن يؤدي تصاعد التوترات الجغرافية-السياسية، والتباطؤ العالمي، لا سيما في الصين، إلى تداعيات سلبية على التجارة والسياحة والاستثمار الأجنبي المباشر، مما يفرض علينا على مستويات النمو المحلي والمركز الخارجي ومركز المالية العامة، التي قد تتأثر أيضاً بانخفاض أسعار النفط عن المتوقع وسط فائض العرض المتوقع في سوق الطاقة العالمية في عام 2025. ويعتبر تباطؤ تنفيذ الإصلاحات في سلطنة عُمان من أهم المخاطر المحظوظة بالآفاق. وعلى المدى الأطول، تمثل حالة عدم اليقين بشأن سرعة التحول العالمي في مجال الطاقة خطراً إضافياً، مما يستدعي مواصلة تنفيذ الإصلاحات لدفع وتيرة التنويع الاقتصادي. وعلى جانب التطورات الإيجابية، قد يشهد النمو والمركز الخارجي ومركز المالية العامة تحسناً نتيجة ارتفاع أسعار النفط وتسارع وتيرة النمو العالمي – بما في ذلك بسبب تيسير السياسة النقدية بأسرع من المتوقع - والإصلاحات والاستثمارات في إطار رؤية عُمان 2040.

تقييم المجلس التنفيذي³

لا تزال الآفاق الاقتصادية في سلطنة عُمان مواتية بفضل الإيرادات الهيدروكربونية الكبيرة وجهود الإصلاح الحثيثة. ومن المتوقع أن يكتسب النمو غير الهيدروكربوني مزيداً من الرخم على المدى المتوسط، مدعوماً بتنفيذ الاستثمارات الضخمة التي التزم بها القطاع الخاص، وزيادة الطلب من البلدان المجاورة. وتشير التوقعات إلى استمرار فوائض المالية العامة والحساب الجاري على المدى المتوسط، مع تراجعها إلى حد ما عن مستوياتها الحالية نتيجة انخفاض أسعار النفط، وإن كانت تظل مدعومة بزيادة إنتاج الهيدروكربونات واستمرار انضباط أداء المالية العامة. غير أن الآفاق عرضة للمزيد من عدم اليقين لعدة عوامل منها تقلبات أسعار النفط، والتباطؤ الاقتصادي العالمي المحتمل، وتصاعد الاضطرابات الجغرافية-السياسية.

وتواصل السلطات إدارتها الرشيدة للمالية العامة في ظل نجاح تنفيذ قانون الحماية الاجتماعية. فمن المتوقع أن تشهد ميزانية 2025 في الحفاظ على انضباط أداء المالية العامة، من خلال تحقيق خفض إضافي في العجز الأولي غير الهيدروكربوني، على أن تظل مستويات الإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي ثابتة تقريباً مقارنة بعام 2024. ومن الضروري زيادة رخص إصلاحات المالية العامة بهدف ترسیخ الاستدامة المالية وضمان العدالة بين الأجيال، مع توفير حيز إضافي لتنفيذ الاستثمارات المعززة للنمو تحقيقاً لأهداف رؤية عُمان 2040. ويطلب

³ في ختام المناقشات، يقدم مدير عام الصندوق، بصفته رئيساً للمجلس التنفيذي، ملخصاً لآراء المديرين التنفيذيين، ثم يرسل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو. وللاطلاع على شرح للعبارات الواسقة المستخدمة في تلخيص المناقشات، يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.imf.org/external/np/sec/misc/qualifiers.htm>.

تقليص الفجوة الضريبية والمساعدة في إعادة توازن التصحيح المالي المرجو على المدى المتوسط مواصلة إصلاحات الإدارة الضريبية بقوة، وتنفيذ قانون ضريبة الدخل الشخصي، وتطبيق الحد الأدنى العالمي لضرائب الشركات الذي تنص عليه الركيزة الثانية. كذلك، يتعين مواصلة الإصلاحات للحد من تكلفة توليد الكهرباء ونقلها وتوزيعها، مع تعديل التعريفات حسبما يلزم لضمان استرداد التكلفة بحلول عام 2030، بالإضافة إلى إلغاء الحد الأقصى لأسعار الوقود، وذلك للحد من الدعم غير الموجه وتحرير الموارد الازمة لبنيود الإنفاق ذات الأولوية.

ويعد تعزيز مؤسسات المالية العامة عاملا أساسيا لترسيخ استدامة المالية العامة وزيادة شفافيتها ومصداقيتها. ويجري حاليا العمل على وضع خطة المالية العامة متوسطة الأجل الجديدة التي تشكل ركيزة لخطة التنمية الخمسية الحادية عشرة، مما يتيح الفرصة لتطور خطة المالية العامة متوسطة الأجل إلى إطار مالي متكامل متوسط الأجل، والذي يمكن، حال موافقة السلطات العليا عليه، أن يعزز عملية إعداد الميزانية ويزيد من شفافية المالية العامة ومصداقيتها. وينبغي اختيار قاعدة المالية العامة بعناية، وتصميم استراتيجية دقيقة للتواصل لضمان التوافق حول انعكاسات إقرار هذه القاعدة، للمساعدة في فصل الإنفاق الحكومي عن تقلبات أسعار النفط، وتعزيز الضبط المالي، ومراسكة الهامش المالي الوقائي، مع توفير المرونة الازمة لإدارة الصدمات الحادة. وينتعمن التعجيل بتنفيذ حساب الخزينة الموحد بشكل كامل لتعزيز إدارة التدفقات النقدية ودعم انتقال آثار السياسة النقدية بفعالية أكبر. وينبغي مواصلة إصلاح المؤسسات المملوكة للدولة، بما في ذلك المضي قدما نحو تعزيز الحكومة، والشفافية، وإدارة المخاطر، والتخطيط للطوارئ، مع تقلص بصمة الدولة في الاقتصاد. كذلك، سيسنن دعم الشفافية والإدارة السليمة للمالية العامة من خلال إعداد حسابات المالية العامة وفق المعايير الدولية وتوسيع نطاق تغطيتها، مع وضع إطار لإدارة الأصول والخصوص السيادي.

ويظل نظام ربط سعر الصرف يشكل ركيزة ملائمة وذات مصداقية للسياسة النقدية في سلطنة عُمان. وكان لنظام الربط دور كبير في انخفاض معدل التضخم واستقراره. وينبغي مواصلة تنفيذ "مشروع تعزيز كفاءة السياسة النقدية" لضمان انتقال آثر إجراءات السياسة النقدية بفعالية إلى الاقتصاد الأوسع نطاقاً والمساعدة في تعميق أسواق المال. ونرحب بالتقدم المحرز في وضع إطار مساعدات السيولة الطارئة وإطار الضمانات. ولدعم تنفيذ السياسة النقدية، ينبغي التحرك بحزم لمواصلة الإجراءات الجارية لتعزيز إطار إدارة السيولة، بالتزامن مع تطبيق حساب الخزينة الموحد بشكل كامل ومواصلة الجهود لتعزيز سوق المال وسوق رأس المال.

ولا يزال القطاع المصرفي قويا في ظل الجهود المستمرة لتعزيز الأطر التنظيمية والرقابية. فقد تم إحراز تقدم نحو تعزيز الأطر التنظيمية المصرفية، بما في ذلك تحسين إطار البنوك المؤثرة على النظام المالي المحلي وتعافي احتياطيات حماية رأس المال إلى مستويات ما قبل الجائحة، مما ساهم في دعم صلابة القطاع المصرفي. ومن خلال إلغاء الحد الأقصى لسعر الفائدة على القروض الشخصية، وتطوير مكتب خدمات الاستعلام الائتماني، سيسنن تحسين عملية تخصيص رأس المال، ودعم تسعير مخاطر الائتمان بدقة أكبر، وتحسين فرص الحصول على التمويل، وتعزيز انتقال آثر السياسة النقدية. كذلك، سيساعد تطوير مجموعة أدوات السلامة الاحترازية الكلية، بما في ذلك من خلال تكوين هامش أمان رأسمالي موجب مضاد للتقلبات الدورية للتصدي للفجوات الائتمانية الموجبة، في الحد من المخاطر مستقبلا.

وينبغي المضي قدما في تطوير القطاع المالي لتحسين فرص الحصول على التمويل ودعم التوسيع الاقتصادي. ونرحب بالمبادرات الرامية إلى فتح القطاع المصرفي أمام المؤسسات الجديدة وتنشيط الأسواق المالية. وينبغي مواصلة الإجراءات الهدافة إلى تنشيط أسواق المال للمساعدة في إنشاء منحني موثوق للعائدات قصيرة الأجل، مما يمهد الطريق لإصدار سندات حكومية أطول أجلًا وتطوير سوق ديون الشركات. وما سيساعد في تعميق أسواق رأس المال المحلية توسيع نطاق دور المؤسسات المالية غير المصرفية، بما في ذلك من خلال تحديد السياسة الاستثمارية لصندوق الحماية الاجتماعية وتيسير دخول التدفقات الوافدة من المستثمرين غير المقيمين. ومن شأن مواصلة الجهود للنهوض ببورصة مسقط إلى مصاف الأسواق الصاعدة أن تساعد في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وأن تعزز فرص حصول الشركات المحلية على التمويل. وينبغي لهذه الجهود أن تمضي جنبا إلى جنب مع الإصلاحات المستمرة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في سلطنة عُمان للحد من مخاطر النزاهة المالية، بما في ذلك الناتجة عن التدفقات المالية غير المشروعية وسوء استغلال الشخصيات الاعتبارية.

ومن الضروري استمرار تنفيذ الإصلاحات في إطار رؤية عُمان 2040 من أجل تحقيق نمو غير هيدروكربوني مستدام وغني بالوظائف بقيادة القطاع الخاص. وقد أمكن تنفيذ قانون الحماية الاجتماعية الجديد بنجاح. وتتواصل إصلاحات سوق العمل، مدعومة بقانون العمل الجديد. ويتquin مواصلة جهود الإصلاح من خلال التصدي للاختناقات المتبقية، بما في ذلك فجوة الأجر بين القطاعين العام والخاص، وزيادة حرية انتقال العمالة الوافدة، وتمكين النساء في القوى العاملة، وتقليل فجوة المهارات، مع تقديم المزيد من الدعم للباحثين عن فرص العمل. وينبغي المضي قدما بحسم في تنفيذ المبادرات الهدافة إلى مواصلة جذب الاستثمارات، وزيادة الفرص التجارية، وتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، للتعجيل بخلق فرص العمل الضرورية. ومن الضروري مواصلة رخ免 الإصلاحات في إطار جدول أعمال المناخ والتحول الرقمي لبناء اقتصاد مستدام قائم على المعرفة وغني بالوظائف.

الجدول 1- سلطنة عُمان: مؤشرات اقتصادية مختارة، 2021-2029

المصدر: السلطات العمánية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ يتضمن إنتاج النفط الخام، والتكرير، والغاز الطبيعي، والغاز الطبيعي المسال.

2/ البيانات قبل عام 2022 معدلة باستبعاد مصروفات النفط والغاز التي أصبحت مسؤولة شركة تنمية طاقة عمان في 2021.

الناتج المحلي مساره التازلي ليصل إلى ٣٥٪ في عام ٢٠٢٤. وانعكاساً للتحسين الملحوظ في الأساسيات الاقتصادية لسلطنة عُمان، تم رفع تصنيفها الائتماني السيادي مؤخراً إلى الدرجة الاستثمارية.

ولا يزال القطاع المصرفي قوياً بفضل تعافي الربحية إلى مستويات ما قبل الجائحة، ووفرة الهوامش الوقائية من رأس المال والسيولة، والحفاظ على جودة الأصول. وللمرة الأولى منذ عام ٢٠١٤، سجل صافي الأصول الأجنبية للبنوك مستويات موجبة في نهاية ٢٠٢٣.

وتحيط بالآفاق الاقتصادية مخاطر متوازنة بوجه عام في ظل تزايد عدم اليقين. فعلى جانب التطورات السلبية، يمكن أن يؤدي تصاعد التوترات الجغرافية-السياسية، والتباطؤ العالمي، لا سيما في الصين، إلى تداعيات سلبية على التجارة والسياحة والاستثمار الأجنبي المباشر، مما يفرض عبئاً على مستويات النمو المحلي والمركز الخارجي ومركز المالية العامة، التي قد تتأثر أيضاً بانخفاض أسعار النفط عن المتوقع وسط فائض العرض المتوقع في سوق الطاقة العالمية في عام ٢٠٢٥. ويعتبر تباطؤ تنفيذ الإصلاحات في سلطنة عُمان من أهم المخاطر المحظوظة بالآفاق. وعلى المدى الأطول، تمثل حالة عدم اليقين بشأن سرعة التحول العالمي في مجال الطاقة خطراً إضافياً، مما يستدعي مواصلة تنفيذ الإصلاحات لدفع وتيرة التنويع الاقتصادي. وعلى جانب التطورات الإيجابية، قد يشهد النمو والمركز الخارجي ومركز المالية العامة تحسناً نتيجة ارتفاع أسعار النفط وتسارع وتيرة النمو العالمي – بما في ذلك بسبب تيسير السياسة النقدية بأسرع من المتوقع – والإصلاحات والاستثمارات في إطار رؤية عُمان ٢٠٤٠.

تقييم المجلس التنفيذي^٣

لا تزال الآفاق الاقتصادية في سلطنة عُمان مواتية بفضل الإيرادات الهيدروكربونية الكبيرة وجهود الإصلاح الحثيثة. ومن المتوقع أن يكتسب النمو غير الهيدروكربوني مزيداً من الرخم على المدى المتوسط، مدعوماً بتنفيذ الاستثمارات الضخمة التي التزم بها القطاع الخاص، وزيادة الطلب من البلدان المجاورة. وتشير التوقعات إلى استمرار فوائض المالية العامة والحساب الجاري على المدى المتوسط، مع تراجعها إلى حد ما عن مستوياتها الحالية نتيجة انخفاض أسعار النفط، وإن كانت تظل مدعومة بزيادة إنتاج الهيدروكربونات واستمرار انضباط أداء المالية العامة. غير أن الآفاق عرضة للمزيد من عدم اليقين لعدة عوامل منها تقلبات أسعار النفط، والتباطؤ الاقتصادي العالمي المحتمل، وتصاعد الأضطرابات الجغرافية-السياسية.

وتواصل السلطات إدارتها الرشيدة للمالية العامة في ظل نجاح تنفيذ قانون الحماية الاجتماعية. فمن المتوقع أن تسهم ميزانية ٢٠٢٥ في الحفاظ على انضباط أداء المالية العامة، من خلال تحقيق خفض إضافي في العجز الأولي غير الهيدروكربوني، على أن تظل مستويات الإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي ثابتة تقريباً مقارنة بعام ٢٠٢٤. ومن الضروري زيادة رخص إصلاحات المالية العامة بهدف ترسیخ الاستدامة المالية وضمان العدالة بين الأجيال، مع توفير حيز إضافي لتنفيذ الاستثمارات المعززة للنمو تحقيقاً لأهداف رؤية عُمان ٢٠٤٠. ويطلب

^٣ في ختام المناقشات، يقدم مدير عام الصندوق، بصفته رئيساً للمجلس التنفيذي، ملخصاً لآراء المديرين التنفيذيين، ثم يُرسل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو. وللابلاغ على شرح للعبارات الواسعة المستخدمة في تخيص المناقشات، يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.imf.org/external/np/sec/misc/qualifiers.htm>.

تقليل الفجوة الضريبية والمساعدة في إعادة توازن التصحيح المالي المرجو على المدى المتوسط مواصلة إصلاحات الإدارة الضريبية بقوة، وتنفيذ قانون ضريبة الدخل الشخصي، وتطبيق الحد الأدنى العالمي لضرائب الشركات الذي تنص عليه الركيزة الثانية. كذلك، يتعين مواصلة الإصلاحات للحد من تكلفة توليد الكهرباء ونقلها وتوزيعها، مع تعديل التعريفات حسبما يلزم لضمان استرداد التكلفة بحلول عام ٢٠٣٠، بالإضافة إلى إلغاء الحد الأقصى لأسعار الوقود، وذلك للحد من الدعم غير الموجه وتحرير الموارد الازمة لبنود الإنفاق ذات الأولوية.

ويعد تعزيز مؤسسات المالية العامة عاملا أساسيا لترسيخ استدامة المالية العامة وزيادة شفافيتها ومصداقيتها. ويجري حاليا العمل على وضع خطة المالية العامة متوسطة الأجل الجديدة التي تشكل ركيزة لخطة التنمية الخمسية الحادية عشرة، مما يتيح الفرصة لتطور خطة المالية العامة متوسطة الأجل إلى إطار مالي متكامل متوسط الأجل، والذي يمكن، حال موافقة السلطات العليا عليه، أن يعزز عملية إعداد الميزانية ويزيد من شفافية المالية العامة ومصداقيتها. وينبغي اختيار قاعدة المالية العامة بعناية، وتصميم استراتيجية دقيقة للتواصل لضمان التوافق حول انعكاسات إقرار هذه القاعدة، للمساعدة في فصل الإنفاق الحكومي عن تقلبات أسعار النفط، وتعزيز الضبط المالي، ومراسكة الهامش المالي الوقائي، مع توفير المرونة الازمة لإدارة الصدمات الحادة. وينتicipate التعجيل بتنفيذ حساب الخزينة الموحد بشكل كامل لتعزيز إدارة التدفقات النقدية ودعم انتقال آثار السياسة النقدية بفعالية أكبر. وينبغي مواصلة إصلاح المؤسسات المملوكة للدولة، بما في ذلك المضي قدما نحو تعزيز الحكومة، والشفافية، وإدارة المخاطر، والتخطيط للطوارئ، مع تقليل بصمة الدولة في الاقتصاد. كذلك، سيتسنى دعم الشفافية والإدارة السليمة للمالية العامة من خلال إعداد حسابات المالية العامة وفق المعايير الدولية وتوسيع نطاق تغطيتها، مع وضع إطار لإدارة الأصول والخصوم السيادية.

ويظل نظام ربط سعر الصرف يشكل ركيزة ملائمة وذات مصداقية للسياسة النقدية في سلطنة عمان. وكان لنظام الربط دور كبير في انخفاض معدل التضخم واستقراره. وينبغي مواصلة تنفيذ "مشروع تعزيز كفاءة السياسة النقدية" لضمان انتقال آثر إجراءات السياسة النقدية بفعالية إلى الاقتصاد الأوسع نطاقاً والمساعدة في تعميق أسواق المال. ونرحب بالتقدم المحرز في وضع إطار مساعدات السيولة الطارئة وإطار الضمانات. ولدعم تنفيذ السياسة النقدية، ينبغي التحرك بحزم لمواصلة الإجراءات الجارية لتعزيز إطار إدارة السيولة، بالتزامن مع تطبيق حساب الخزينة الموحد بشكل كامل ومواصلة الجهود لتعزيز سوق المال وسوق رأس المال.

ولا يزال القطاع المصرفي قويا في ظل الجهود المستمرة لتعزيز الأطر التنظيمية والرقابية. فقد تم إحراز تقدم نحو تعزيز الأطر التنظيمية المصرفية، بما في ذلك تحسين إطار البنوك المؤثرة على النظام المالي المحلي وتعافي احتياطيات حماية رأس المال إلى مستويات ما قبل الجائحة، مما ساهم في دعم صلابة القطاع المصرفي. ومن خلال إلغاء الحد الأقصى لسعر الفائدة على القروض الشخصية، وتطوير مكتب خدمات الائتمان الائتماني، سيتسنى تحسين عملية تخصيص رأس المال، ودعم تسعير مخاطر الائتمان بدقة أكبر، وتحسين فرص الحصول على التمويل، وتعزيز انتقال آثر السياسة النقدية. كذلك، سيساعد تطوير مجموعة أدوات السلامة الاحترازية الكلية، بما في ذلك من خلال تكوين هامش أمان رأسمالي موجب مضاد للتقلبات الدورية للتصدي للفجوات الائتمانية الموجبة، في الحد من المخاطر مستقبلا.

وينبغي المضي قدما في تطوير القطاع المالي لتحسين فرص الحصول على التمويل ودعم التوسيع الاقتصادي. ونرحب بالمبادرات الرامية إلى فتح القطاع المصرفي أمام المؤسسات الجديدة وتنشيط الأسواق المالية. وينبغي مواصلة الإجراءات الهدافة إلى تنشيط أسواق المال للمساعدة في إنشاء منحني موثوق للعائدات قصيرة الأجل، مما يمهد الطريق لإصدار سندات حكومية أطول أجلًا وتطوير سوق ديون الشركات. وما سيساعد في تعميق أسواق رأس المال المحلية توسيع نطاق دور المؤسسات المالية غير المصرفية، بما في ذلك من خلال تحديد السياسة الاستثمارية لصندوق الحماية الاجتماعية وتيسير دخول التدفقات الوافدة من المستثمرين غير المقيمين. ومن شأن مواصلة الجهود للنهوض ببورصة مسقط إلى مصاف الأسواق الصاعدة أن تساعد في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وأن تعزز فرص حصول الشركات المحلية على التمويل. وينبغي لهذه الجهود أن تمضي جنبا إلى جنب مع الإصلاحات المستمرة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في سلطنة عُمان للحد من مخاطر النزاهة المالية، بما في ذلك الناتجة عن التدفقات المالية غير المشروعية وسوء استغلال الشخصيات الاعتبارية.

ومن الضروري استمرار تنفيذ الإصلاحات في إطار رؤية عُمان ٢٠٤٠ من أجل تحقيق نمو غير هيدروكربوني مستدام وغني بالوظائف بقيادة القطاع الخاص. وقد أمكن تنفيذ قانون الحماية الاجتماعية الجديد بنجاح. وتتواصل إصلاحات سوق العمل، مدعومة بقانون العمل الجديد. ويتquin مواصلة جهود الإصلاح من خلال التصدي للاختناقات المتبقية، بما في ذلك فجوة الأجر بين القطاعين العام والخاص، وزيادة حرية انتقال العاملة الوافدة، وتمكين النساء في القوى العاملة، وتقليل فجوة المهارات، مع تقديم المزيد من الدعم للباحثين عن فرص العمل. وينبغي المضي قدما بحسم في تنفيذ المبادرات الهدافة إلى مواصلة جذب الاستثمارات، وزيادة الفرص التجارية، وتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، للتعجيل بخلق فرص العمل الضرورية. ومن الضروري مواصلة رخ免 الإصلاحات في إطار جدول أعمال المناخ والتحول الرقمي لبناء اقتصاد مستدام قائم على المعرفة وغني بالوظائف.

الدول ١ - سلطنة عُمان: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٢١-٢٠٢٩

المصدد: السلطات العمánية، وتقديرات وتوقعات خبراء صناعة النقد الدولي.

١) تضمين اتفاقية النفط الخام، والتكبر، والغاز الطبيعي، والغاز الطبيعي المسال

٢/ النباتات قبل حلول ٢٠٢٠ ميلادية، وتقديرات مبنية على بيانات القطاع والبيانات التي أوردتها مؤسسة شركات تجارة طاقة عمان في ٢٠٢١.

سلطنة عُمان

تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٤

٢٠٢٤ ديسمبر ١٧

أهم القضايا

السياق: حققت سلطنة عُمان تحسنا ملحوظا في أساسيات اقتصادها. فقد تحسن مركز المالية العامة والمركز الخارجي تحسنا كبيرا، في حين يشهد النمو غير الهيدروكربوني انتعاشا في ظل انخفاض التضخم. كما زادت ثقة المستثمرين، مما يمهد الطريق لزيادة استثمارات القطاع الخاص. ويمكن لجهود لإصلاح المستمرة تعظيم المكاسب المتحققة من هذه الإنجازات، والمساعدة على تحقيق التحول الاقتصادي المستهدف على النحو الوارد في رؤية عُمان ٢٠٤٠.

سياسة المالية العامة: يشكل التعجيل بالجهود الرامية إلى زيادة الإيرادات غير الهيدروكربونية - من خلال المثابرة في تنفيذ إصلاحات الإدارة الضريبية وتدابير السياسة الضريبية - والإلغاء التدريجي للدعم غير الموجه عاملين أساسيين لتوسيع الحيز المالي من أجل جذب استثمارات معززة للنمو والإنفاق الاجتماعي، وترسيخ الاستدامة المالية، وتحقيق العدالة بين الأجيال. ولدعم كفاءة سياسة المالية العامة ومصداقيتها واستدامتها، من الأهمية بمكان تقوية مؤسسات المالية العامة - بما في ذلك عن طريق تحسين الإدارة المالية العامة، وتنفيذ إطار للمالية العامة متكملاً ومتواصلاً بالأجل، وإقرار قاعدة للمالية العامة - مع الحفاظ على اتساق تبليغ بيانات المالية العامة مع المعايير الدولية، ووضع إطار شامل لإدارة الأصول والخصوم السيادية.

السياسة النقدية وسياسة القطاع المالي: يظل نظام ربط سعر الصرف يشكل ركيزة ذات مصداقية للسياسة النقدية. وستساعد إجراءات تحسين إطار إدارة السيولة في البنك المركزي العماني على ضمان انتقال أثر إجراءات السياسة النقدية بفعالية إلى الاقتصاد، ودعم تعميق أسواق المال. ولحماية الاستقرار المالي، يُوصى باستكمال عملية إعادة تقييم قائمة البنوك المؤثرة على النظام المالي المحلي، والنظر في تكوين هامش أمان رأسمالي موجب مضاد للنطاقات الدورية في حالة تحول الفجوة الائتمانية إلى موجبة في ظل تيسير السياسة النقدية المتوقع خلال الفترة المقبلة. وتكتسب عملية دفع جدول الأعمال بشأن تطوير القطاع المالي أهمية بالغة لتعزيز إتاحة فرص تمويل جديدة للقطاع الخاص.

السياسات الهيكيلية: سيكون الحفاظ على استمرار رخ免 الإجراءات الإصلاحية عاملًا أساسيا لتحقيق نمو مستدام مع زيادة فرص العمل التي يوفرها القطاع الخاص. وبينما تخطط السلطات للمرحلة الثانية من رؤية عُمان ٢٠٤٠ (خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة ٢٠٢٠-٢٠٢٦)، ينبغي توجيه مزيد من الجهود إلى تحسين الجودة المؤسسية، وتقليل دور الدولة المهيمن على الاقتصاد الوطني، وزيادة الفرص التجارية، والتصدي لاختناقات طويلة الأمد في سوق العمل، وتعزيز تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودفع السياسات قدرماً لدعم التحول الرقمي والوفاء بالالتزامات المرتبطة بتغير المناخ.

عقدت المناقشات في مسقط خلال الفترة من ٣٠ أكتوبر إلى ١٣ نوفمبر ٢٠٢٤. وتألف فريق البعثة من سizar سيرا (رئيساً)، ومحمد بلخير، وتوماس بيونتيك، وبلال تابتي، وهيثم الطروق (جميعهم من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى). وقدم كل من إستر جورج، وتاكاكو إيواكى (وهما من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) الدعم من المقر الرئيسي للصندوق. ورفاقت البعثة السيدة فضيلة الفرج، مستشار المدير التنفيذي. وقد التقى الفريق سعادة طاهر بن سالم العمري، الرئيس التنفيذي للبنك المركزي العماني، وسعادة عبدالله بن سالم الحارثي، وكيل وزارة المالية، وسعادة محمود بن عبد الله العويني، أمين عام وزارة المالية، ومعالي ناصر بن خميس الجشمي، رئيس جهاز الضرائب، وسعادة الشيخ عبد الله السالمي، الرئيس التنفيذي لهيئة الخدمات المالية، وغيرهم من كبار المسؤولين في القطاع العام والبنك المركزي العماني، وأعضاء اللجنة الاقتصادية والمالية في مجلس الشورى، وممثلو الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

اعتمد هذا التقرير زين زيدان (إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، وستيفانيا فابريزيو (إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة)

المحتويات

٤	خلفية
٥	التطورات الاقتصادية الأخيرة
٨	الآفاق والمخاطر
١٠	مناقشات السياسات
١١	ألف- مواصلة إصلاحات المالية العامة لترسيخ استدامة المالية العامة
١٨	باء- تعزيز فعالية السياسة النقدية
٢٠	جيم- ضمان الاستقرار المالي، مع تعزيز تطوير القطاع المالي
٢٣	DAL- دفع الإصلاحات لتعزيز آفاق النمو غير الهيدروكربوني
٢٨	تقييم خبراء الصندوق
٣٠	الأشكال البيانية
٣١	١- آخر التطورات الاقتصادية
٣٢	٢- تطورات قطاع المالية العامة
٣٣	٣- التطورات النقدية والمالية
٣٤	٤- تطورات القطاع الخارجي
	٥- مؤشرات سلامة القطاع المصرفي

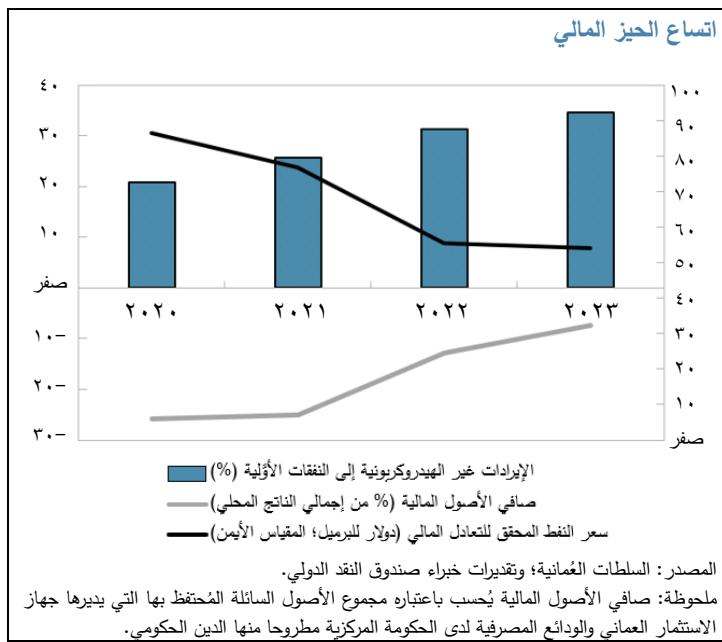
الجدول

٣٥	مؤشرات اقتصادية مختارة ٢٠٢٩-٢٠٢١	٢٠٢٩-٢٠٢١
٣٦	أ- مالية الحكومة ٢٠٢٩-٢٠٢١ (بملايين الريالات العمانية)	٢٠٢٩-٢٠٢١
٣٧	ب- مالية الحكومة ٢٠٢٩-٢٠٢١ (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	٢٠٢٩-٢٠٢١
٣٨	المسح النقدي ٢٠٢٩-٢٠٢١	٢٠٢٩-٢٠٢١
٣٩	موجز ميزان المدفوعات ٢٠٢٩-٢٠٢١	٢٠٢٩-٢٠٢١
٤٠	مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي ٢٠٢٤-٢٠١٦	٢٠٢٤-٢٠١٦

المرافق

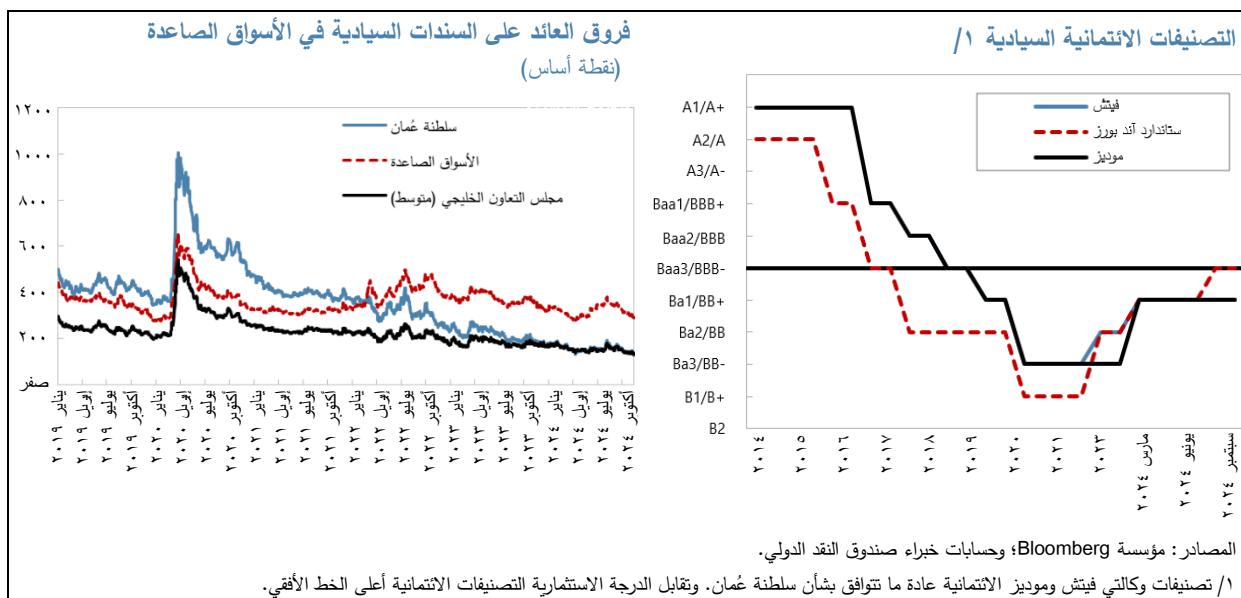
٤١	خطة التنمية الخمسية العاشرة في سلطنة عُمان (٢٠٢٥-٢٠٢١)	٢٠٢٥-٢٠٢١
٤٤	أداء قطاع السياحة في سلطنة عُمان	٢٠٢٣
٤٦	حالة تفيذ توصيات الخبراء الصادرة في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام	٢٠٢٣
٤٨	تقييم القطاع الخارجي	٢٠٢٣
٥٢	تحليل استدامة القدرة على تحمل الدين والمخاطر السيادية	٢٠٢٣
٦٠	مصفوفة تقييم المخاطر	٢٠٢٣
٦٣	نظام الحماية الاجتماعية الجديد ونظام التقاعد الوطني الموحد في سلطنة عُمان	٢٠٢٣
٦٧	قضايا البيانات	٢٠٢٣

خلفية



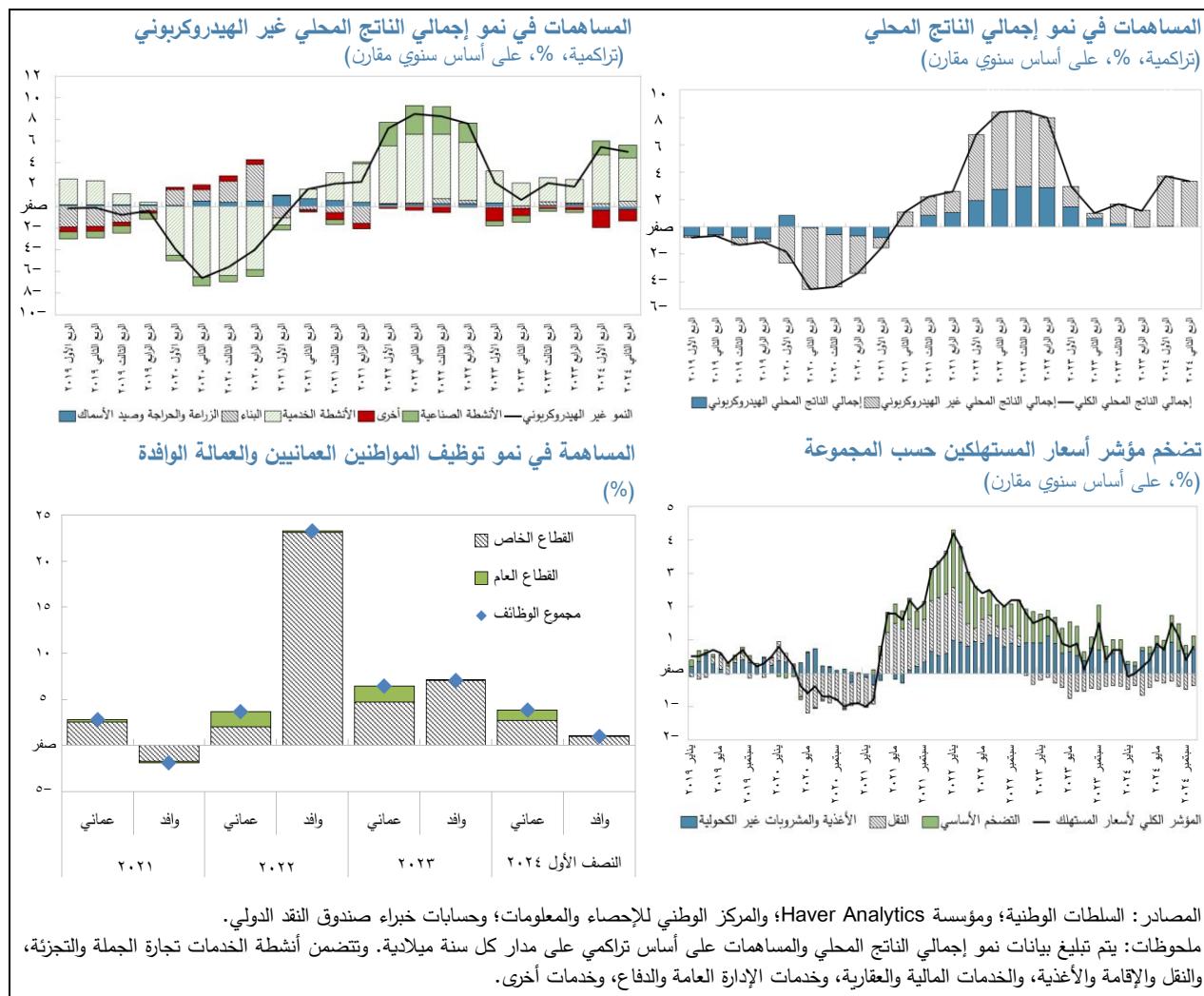
الهيدروكربوني، ومساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في إجمالي الناتج المحلي، ومركز المالية العامة (راجع المرفق الأول).

٢- الاستمرار في مسار الإصلاح أمر بالغ الأهمية للاستفادة من فرص الاستثمار الهائلة. وقد شهد التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان ارتفاعات مستمرة منذ عام ٢٠٢١، حيث بلغ الدرجة الاستثمارية في سبتمبر ٢٠٢٤، مما يعكس زيادة الثقة في الأفاق المتوقعة للبلاد. وقد حفظت هذه البيئة المواتية رخم الاستثمار، مع تسارع وتيرة الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الداخل على مدى السنوات الثلاث الماضية، والتزامات بتوجيهه استثمارات أجنبية كبيرة إلى القطاعات الاستراتيجية غير الهيدروكربونية. ويمثل الحفاظ على استمرار رخم الإصلاح عاملًا أساسياً لترسيخ الاستدامة المالية ودفع وتيرة التوسيع الاقتصادي.



التطورات الاقتصادية الأخيرة

٣- النشاط الاقتصادي يشهد توسيعاً على الرغم من تخفيضات إنتاج النفط. تراجع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى ١,٢٪ في عام ٢٠٢٣، قبل أن يرتفع إلى ١,٩٪ (على أساس سنوي مقارن) خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٤، في أعقاب التعافي الكامل من صدمة الجائحة في عام ٢٠٢٢. ولا يزال النشاط غير الهيدروكربوني العامل الرئيسي لدفع النمو الكلي، فقد شهد نمواً بنسبة ١,٨٪ في عام ٢٠٢٣ و٣,٨٪ في النصف الأول من عام ٢٠٢٤، بفضل نمو قطاعات الإنشاءات والصناعة التحويلية والخدمات. وعوضت زيادة إنتاج الغاز في عام ٢٠٢٣ التخفيضات في إنتاج النفط، إلا أن تمديد تخفيضات إنتاج النفط بموجب اتفاقيات أوبك+ أدى إلى انكماش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الهيدروكربوني بنسبة ١,٧٪ في النصف الأول من عام ٢٠٢٤، على الرغم من الزيادة الكبيرة في إنتاج الوقود المكرر مع بدء تشغيل مصفاة "الدقم". وكان تأثير الصراع في غزة وإسرائيل والتوترات في البحر الأحمر محدوداً نظراً لعلاقات سلطنة عُمان التجارية والمالية التي لا تذكر مع هذه الاقتصادات، ونسبتها المحدودة من التجارة التي تمر عبر مضيق باب المندب.^١

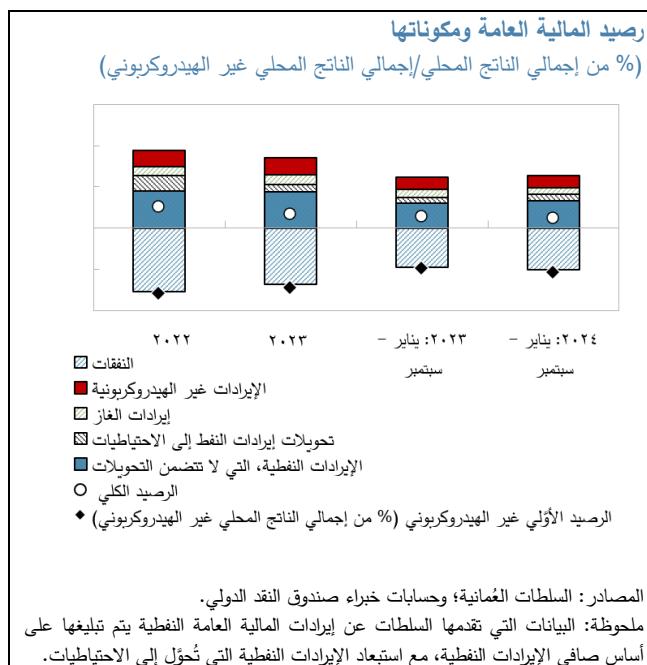


^١ التوترات في البحر الأحمر لم تؤثر كثيراً على تدفقات التجارة لأن نسبة واردات سلطنة عُمان وصادراتها التي تمر عبر مضيق باب المندب تمثل أقل من ١٠٪ من مجموع هذه الأنشطة.

٤- **القطاع الخاص يواصل الجهد لخلق فرص العمل.** فقد زاد حجم التوظيف بنسبة ٦,٧٪ في عام ٢٠٢٣، وكانت معظم الوظائف التي تم توفيرها في القطاع الخاص، مع مشاركة متوازنة من العمالة العمانية والوافدة. كما ظل توظيف المرأة العمانية قوياً، حيث نما بنسبة ٨,٢٪ (مقابل ٦,٩٪ في عام ٢٠٢٢). وشهد التوظيف توسيعاً أيضاً في النصف الأول من عام ٢٠٢٤، وتركز بين المواطنين العمانيين. وعلى الرغم من هذه الاتجاهات العامة، ظل معدل البطالة ثابتاً عند ٣,٢٪ في عام ٢٠٢٣. إلا أن معدل البطالة ظل مرتفعاً بين النساء حيث بلغ ٩,٣٪، وبين الشباب بنسبة ١٣,٤٪، على الرغم من انخفاضه من ١٠,٦٪ ١٥,٨٪، على الترتيب، في عام ٢٠٢٢. وفي أغسطس ٢٠٢٤، بلغ معدل البطالة ٤,٧٪، مما يعكس ارتفاع نسبة المشاركة في سوق العمل.

٥- **بقاء معدل التضخم منخفضاً.** فقد استمر تباطؤ معدل التضخم إلى ٠,٦٪ (على أساس سنوي مقارن) خلال الفترة يناير-أكتوبر ٢٠٢٤ (مقابل ١٪ في عام ٢٠٢٣)، مما يعكس استمرار انكماش أسعار النقل وتراجع تضخم أسعار الغذاء.

٦- **استمرار تحقيق فوائض في رصيد المالية العامة.**



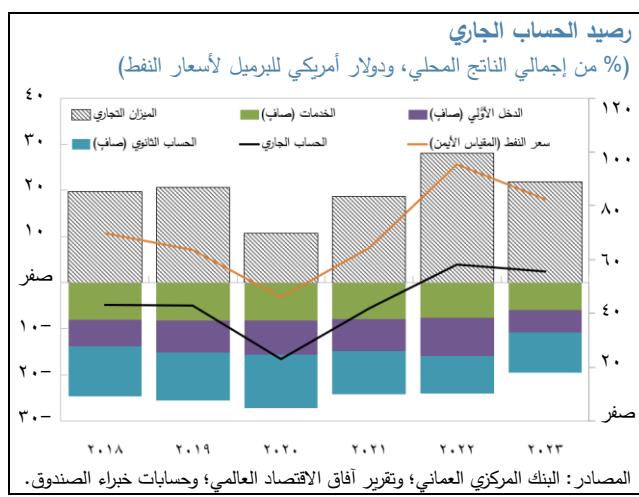
المصروفات التي تدعم تنفيذ قانون الحماية الاجتماعية الجديد والتعجيل بتنفيذ النفقات الرأسمالية، في حين أمكن احتواء البنود الأخرى في مستواها المقيد خلال نفس الفترة في عام ٢٠٢٣.

٧- **الدين الحكومي يشهد مزيداً من التراجع.** فقد استمرت السلطات في استخدام الأرباح الهيدروكربونية غير المتوقعة لسداد الديون، حيث قامت بسداد ٨,٣ مليار دولار منذ نهاية عام ٢٠٢٢. وأدى هذا الأمر إلى مزيد من التراجع في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي من ٤١,٧٪ في عام ٢٠٢٢ إلى ٣٥٪ في نهاية سبتمبر ٢٠٢٤. أما دين الشركات المملوكة للدولة فقد ظل مستقراً عند نسبة ٣٢٪ من إجمالي الناتج المحلي. واستمرت نسبة الأصول المالية الصافية للحكومة إلى إجمالي الناتج المحلي في التحسن، حيث ارتفعت من ١٢,٨٪ في عام ٢٠٢٢ إلى ١٧,٤٪ في عام ٢٠٢٣. ونتيجة لذلك، واصلت فروق

- بلغ رصيد المالية العامة ٦,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٣ (مقابل ١٠,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٢) بسبب الإيرادات الهيدروكربونية الوفيرة وانضباط أداء المالية العامة. وعلى الرغم من التجاوز في النفقات الرأسمالية، تراجع العجز الأولي غير الهيدروكربوني بمقدار ٢,٧ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني، مما يعكس انخفاض دعم الطاقة وتقييد الإنفاق على نطاق واسع.

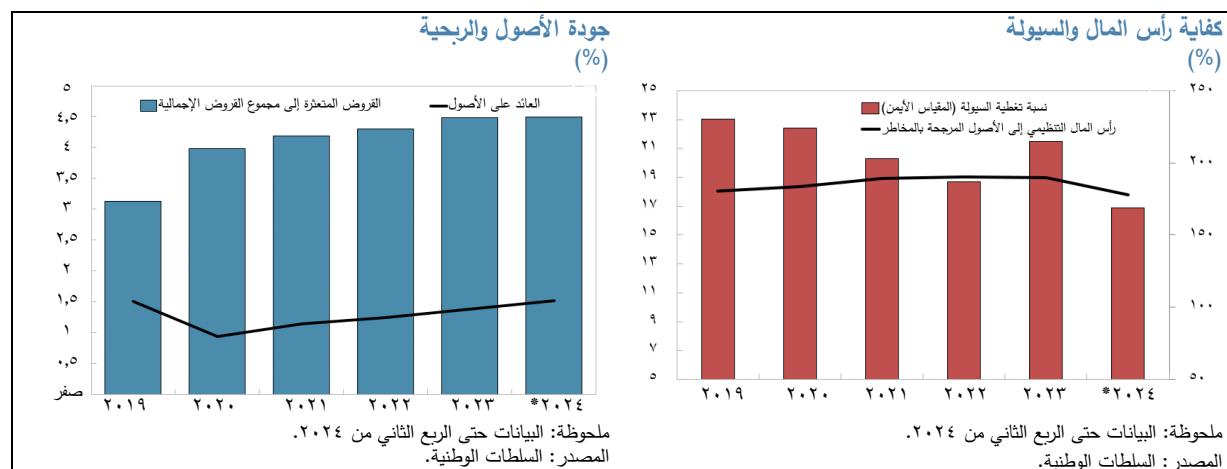
- ولا تزال أسعار الطاقة المواتية وتقييد الإنفاق يمثلان ركيزة لفائض بلغ نحو ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي السنوي خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢٤. وظلت النفقات الأولية متعددة مع الميزانية، مع ارتفاع المصروفات التي تدعم تنفيذ قانون الحماية الاجتماعية الجديد والتعجيل بتنفيذ النفقات الرأسمالية، في حين أمكن احتواء البنود الأخرى في مستواها المقيد خلال نفس الفترة في عام ٢٠٢٣.

العائد على السندات السيادية في سلطنة عُمان التراجع من متوسط ٣٢٠ نقطة أساس في عام ٢٠٢٢ إلى نحو ١٥٠ نقطة أساس في عام ٢٠٢٤، وهو ما يقل كثيراً عن المتوسط في الأسواق الصاعدة.

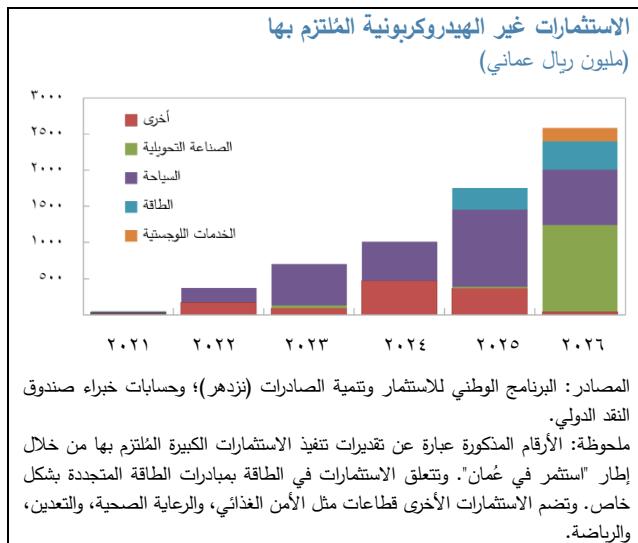


-٨ لا تزال هامش الأمان الخارجية كافية. فقد حقق رصيد الحساب الجاري فائضاً بنسبة ٢,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٣، مدفوعاً بفائض تجاري لا يزال كبيراً - على الرغم من انخفاض إنتاج النفط ومزيد من التراجع في أسعاره - وأيضاً انخفاض مدفوعات الفائدة في أعقاب خفض التمويل بالديون في القطاع العام وحدث تعافٍ قوي في قطاع السياحة (راجع المرفق الثاني). بالإضافة إلى هذا، شهد صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الدخلة زيادة كبيرة، فقد بلغ ١٢,١ مليار دولار في عام ٢٠٢٣ مقابل ٧,٢ مليار دولار في عام ٢٠٢٢. في هذا السياق، بلغت الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي العماني ١٧,٥ مليار دولار (٤,١ شهر من الواردات المتوقعة، و٦٦٪ من مقياس تقييم كفاية الاحتياطيات)، دون تغيير يذكر عن مستوى عام ٢٠٢٢، على الرغم من مدفوعات القطاع العام الكبيرة لسداد الدين الخارجي، وزيادة صافي الأصول الأجنبية السائلة لدى جهاز الاستثمار العماني في الاعتبار، لا يزال إجمالي هامش الأمان الخارجية السائلة كافياً بمقدار ٢٧,٣ مليار دولار (١٠٣٪ من مقياس تقييم كفاية الاحتياطيات - عند الطرف الأدنى من النطاق الكافي). وتشير تقديرات خبراء الصندوق إلى أن المركز الخارجي لسلطنة عُمان يتسق مع المستوى المقرر ضمن الأساسية الاقتصادية والسياسات المرغوب فيها (راجع المرفق الرابع).

-٩ لا يزال القطاع المصرفي قوياً. فنسبة رأس المال والسيولة أعلى بكثير من الحدود الدنيا التنظيمية، في حين تعافت الربحية إلى مستويات ما قبل الجائحة. ولا تزال جودة الأصول قوية. وقد تحول صافي الأصول الأجنبية لدى البنك إلى موجب في نهاية عام ٢٠٢٣ للمرة الأولى منذ عام ٢٠١٤، مما يعكس قوة المركز الخارجي. ولا يزال نمو ائتمان القطاع الخاص الذي بلغ ٤,٦٪ في سبتمبر ٢٠٢٤ دون تغيير عن الاتجاهات العامة في عام ٢٠٢٣.



الآفاق والمخاطر



- ١٠ لا تزال الآفاق الاقتصادية مواتية. ومن المتوقع أن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ١,٢٪ في عام ٢٠٢٤، دون تغيير عن مستوى عام ٢٠٢٣، متأثراً بانكماش النشاط الهيدروكربوني (-٣,١٪)، ولكنه مدوم بزيادة النمو غير الهيدروكربوني (٣,٣٪) المدفوع بالاستثمارات الجاري تنفيذها في قطاع الصناعات التحويلية وزيادة الطلب من البلدان المجاورة. ويتوقع أن يتعافى نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ليبلغ ٢,٦٪ في عام ٢٠٢٥، على خلفية استئناف النمو الهيدروكربوني مساره (١٪) - اتساقاً مع الإلغاء التدريجي المعلن لتحفيضات إنتاج النفط بموجب اتفاقيات أوبك+ - وتسارع طفيف في النمو غير

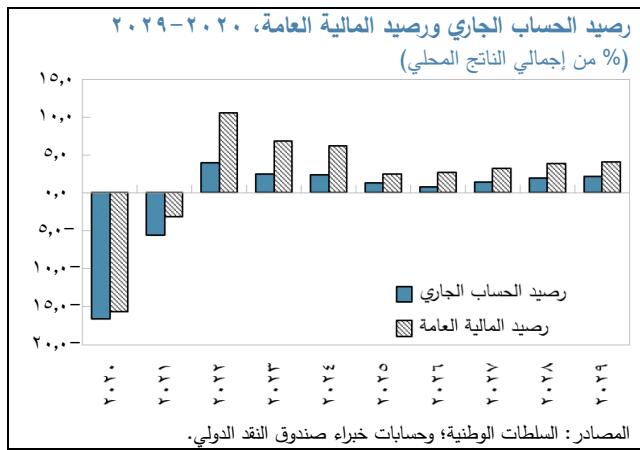
الهيدروكربوني (٣,٤٪)، بسبب قوة أنشطة قطاعات الإنشاءات، والصناعات التحويلية، والخدمات. وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن يكتسب النشاط غير الهيدروكربوني مزيداً من الزخم، حيث يزداد تدريجياً إلى ٤,٢٪، في ظل تنفيذ استثمارات كبيرة التزم بها القطاع الخاص. وتشير التقديرات إلى أن التضخم ظل منخفضاً في عام ٢٠٢٤ عند نسبة ٠,٨٪ قبل أن يقترب تدريجياً من ٢٪ على المدى المتوسط.

سلطنة عمان: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٢٩-٢٠٢٣

توقعات							
٢٠٢٩	٢٠٢٨	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	
٣,٨	٤,١	٤,٤	٣,٦	٢,٦	١,٢	١,٢	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)
٤,٢	٤,٢	٤,٠	٣,٩	٣,٤	٣,٣	١,٨	نمو إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني (%)
٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	١,٥	٠,٨	١,٠	التضخم (%)
٤,١	٣,٩	٣,٢	٢,٧	٢,٥	٦,٢	٦,٩	رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)
٢٠,٦-	٢٢,٢-	٢٣,٨-	٢٥,٣-	٢٦,٨-	٢٩,١-	٢٩,٠-	الرصيد الأولي غير الهيدروكربوني
٣٠,٠	٣٠,٢	٣١,٥	٣٣,٠	٣٤,٧	٣٤,٩	٣٧,٥	دين الحكومة المركزية (% من إجمالي الناتج المحلي)
٦,٨	٥,٢	٣,٥	٢,٠	٠,٤	٠,٧-	٧,٤-	صافي الأصول المالية الحكومية المركزية (% من إجمالي الناتج المحلي)
٢,١	٢,٠	١,٥	٠,٨	١,٣	٢,٤	٢,٥	رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
٢٧,٨	٢٥,٦	٢٣,٦	٢١,٧	٢١,١	١٩,٠	١٧,٥	احتياطيات البنك المركزي العماني (مليار دولار)
٥,٦	٥,٣	٥,٠	٤,٨	٤,٨	٤,٤	٤,١	بعد شهور ورادات السلع والخدمات في العام التالي
بنود للتنكية:							
٦٧,٠	٦٧,٦	٦٨,٦	٧٠,٢	٧٢,٨	٨١,٣	٨٢,٣	متوسط سعر تصدير النفط الخام (دولار أمريكي/برميل)
١,١٨	١,١٤	١,١٠	١,٠٣	١,٠٠	١,٠٠	١,٠٥	إنتاج النفط الخام والمكثفات (مليون برميل يومياً)
٠,٩٢	٠,٨٩	٠,٨٥	٠,٧٩	٠,٧٧	٠,٧٦	٠,٨١	منه: إنتاج النفط الخام (بملايين البراميل يومياً)
١٦٦,٩	١٦٣,٠	١٥٩,٢	١٥٥,٥	١٥٢,٣	١٤٩,١	١٤٢,٥	إنتاج الغاز الطبيعي (مليون متر مكعب يومياً)

المصادر: السلطات الوطنية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

١١- من المتوقع استمرار تحقيق فوائض في رصيد المالية العامة والرصيد الخارجي.



المدى المتوسط، من المتوقع أن يزيد فائض المالية العامة تدريجياً إلى نحو ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي، لأن زيادة إنتاج النفط والغاز، وزيادة الأرباح الموزعة من شركة تنمية طاقة عُمان، وعملية ضبط أوضاع المالية العامة تدريجياً ستوازن تأثير انخفاض أسعار النفط وتجاوزه. ومن المتوقع أن يتحول صافي الأصول المالية للحكومة إلى موجب في عام ٢٠٢٥ للمرة الأولى منذ عام ٢٠١٧، قبل أن يزيد إلى ٦,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٢٩، مما يعكس تراكم الأصول وخفض التمويل بالديون بشكل تدريجي - وإن كان محدوداً - حيث يقترب الدين الحكومي من ٣٠٪ من إجمالي الناتج المحلي. وتوضح التقييمات انخفاض مخاطر تعرض سلطنة عُمان لضغوط الدين السيادي بفضل توافر هوامش أمان مالية مريحة للحكومة مما يساعد على التخفيف من المخاطر التي تهدد السيولة والملاعة (راجع المرفق الخامس).

ويتوقع ألا يطرأ تغيير كبير على فائض الحساب الجاري في عام ٢٠٢٤ مقارنة بعام ٢٠٢٣، حيث يتم تعويض انخفاض إيرادات تصدير النفط بارتفاع صادرات الوقود المكرر مع بدء تشغيل مصفاة "الدمق" الجديدة وبفضل النمو القوي في صادرات السلع غير الهيدروكربونية والخدمات. ثم من المتوقع أن ينخفض إلى ١,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٥ - تماشياً مع التراجع المتوقع في أسعار الطاقة - قبل أن يبلغ تدريجياً فائضاً يقدر بنحو ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي على المدى المتوسط، مدعوماً بزيادة إنتاج النفط وقوة نمو الصادرات غير الهيدروكربونية، ولكنه سيتأثر بزيادة الصادرات ذات الصلة بالاستثمار. وتشير التوقعات إلى أن احتياطيات البنك المركزي العماني ستترفع إلى حوالي ٢٨ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٩ (تغطي ٥,٦ أشهر من الواردات المتوقعة و٩٦٪ من مقياس تقييم كفاية الاحتياطيات). ومع أخذ الأصول الأجنبية السائلة لدى جهاز الاستثمار العماني في الاعتبار، يُتوقع أن يبلغ إجمالي هوامش الأمان الخارجية السائلة ١٣١٪ من مقياس تقييم كفاية الاحتياطيات بحلول عام ٢٠٢٩.

إلا أنه في ظل السيناريو الذي يتوقع تخفيفاً دائماً بمقادير ١٠ دولارات في أسعار النفط مقارنة بافتراءضات السيناريو الأساسي، تشير تقديرات خبراء الصندوق إلى أن رصيد المالية العامة ورصيد الحساب الجاري يمكن أن يتراجعاً بشدة بمتوسط يبلغ نحو ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي في كل عام، مما يعني ضعف فوائض المالية العامة (أو حدوث عجز

- تشير التوقعات إلى أن فائض المالية العامة سيبلغ ٦,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٤، مما يعكس النتائج على مدى الأشهر التسعة الأولى من العام، ومزيناً من التراجع في أسعار النفط بعد ذلك. وسينكمش الفائض إلى ٢,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٥، متأثراً باستنفاذ إنتاج النفط، والانخفاض المتوقع محدود، وانخفاض أسعار النفط، والانخفاض المتوقع في الأرباح الموزعة من شركة تنمية طاقة عُمان عند قيامها بسداد القروض المستحقة للمساهمين. وعلى

في حالة استئناف إنتاج النفط بشكل محدود أكثر من المفترض في السيناريو الأساسي)، إلا أن أرصدة الحساب الجاري ستعرض لحالات عجز بسيطة.^١

١٢ - المخاطر المحيطة بالآفاق المتوقعة تتسم بالتوازن إلى حد كبير في خضم تزايد عدم اليقين. فعلى جانب التطورات السلبية، يمكن لتصاعد الاضطرابات الجغرافية-السياسية والباطل الاقتصادي العالمي، ولا سيما في الصين، أن يؤثرا سلبا على التجارة، والسياحة، والاستثمار الأجنبي المباشر، مما يؤثر بدوره على النمو المحلي والمركز الخارجي ومركز المالية العامة. ويمكن أن تتراجع أوضاعها أيضا بسبب انخفاض أسعار النفط عن المتوقع في ظل سوق طاقة عالمية يتوقع أن تشهد زيادة في المعروض في عام ٢٠٢٥. ويشكل تباطؤ تنفيذ الإصلاحات في سلطنة عمان أيضا أحد المخاطر الأساسية التي تهدد الآفاق المتوقعة. أما على الجانب الإيجابي، فيمكن تعزيز النمو ومركز المالية العامة والمركز الخارجي بفضل ارتفاع أسعار النفط وتتسارع النمو العالمي - بما في ذلك بسبب تيسير السياسة النقدية على نحو أسرع من المتوقع - والإصلاحات والاستثمارات التي تجري في إطار رؤية عمان ٢٠٤٠ (راجع المرفق السادس). كما أن الحفاظ على زخم الإصلاحات ومواصلة توسيع حيز الحركة الذي تتيحه السياسات من شأنه أن يساعد سلطنة عمان على اجتياز هذه المخاطر وأجواء عدم اليقين.

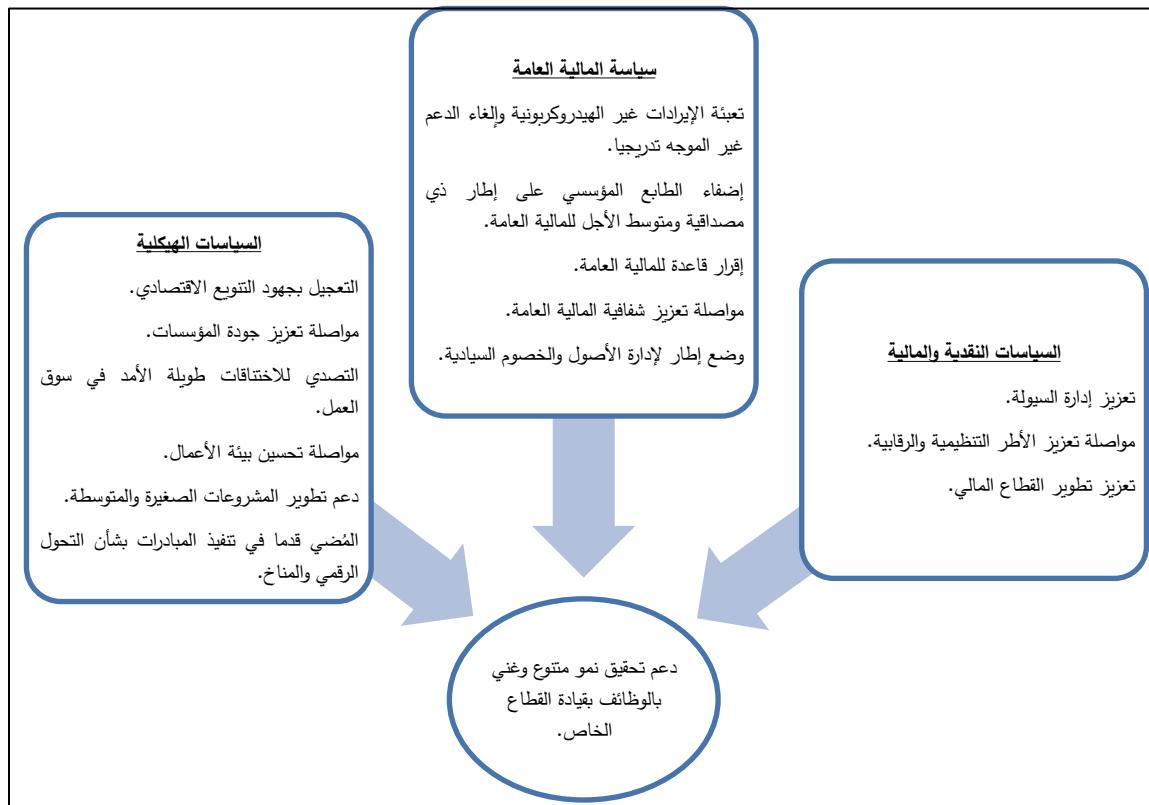
١٣ - لكن على المدى الأطول، يمثل عدم اليقين بشأن سرعة تنفيذ التحول العالمي في مصادر الطاقة مخاطر إضافية. فمن الممكن أن يؤثر أي تحول عالمي أسرع من المتوقع أو غير منظم بعيدا عن مصادر الطاقة من الوقود الأحفوري تأثيرا سلبيا على سلطنة عمان بسبب الحد من الطلب العالمي على النفط، مما يؤدي إلى انخفاض أسعاره، وزيادة تقلباتها. ويمكن أن يتعرض النمو وهوامش الأمان المالية والخارجية لضغط، وهو ما قد يعطّل خطط الإصلاح، بما في ذلك ما يتعلق بالتحول المقرر في مصادر الطاقة. ومن ثم، فإن الإصلاحات المبنية المتخذة للتعجيل ببرامج التوسيع الاقتصادي، وتعبيئة مزيد من إيرادات المالية العامة غير الهيدروكربونية، والحفاظ على الاحتياطيات الوقائية من النقد الأجنبي تظل أمورا بالغة الأهمية.

٤ - آراء السلطات: اتفقت السلطات العمانية بصورة عامة مع تقييم الخبراء للآفاق الاقتصادية والمخاطر. وهي على ثقة أن التقدم المستمر خططها الإصلاحية ضمن إطار رؤية عمان ٢٠٤٠، بالإضافة إلى الإجراءات الأخرى التي ستحدد بالتشاور مع الأطراف المعنية الرئيسية لترتكز عليها خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة ٢٠٣٠-٢٠٢٦، سيساعد على تخفيف المخاطر، وتعزيز القدرة على الصمود، ودعم مساعي التوسيع الاقتصادي، وخلق مزيد من فرص العمل. وقد أشارت إلى احتمالات تجاوز التوقعات المرتبطة بتسارع وتيرة التحول في مصادر الطاقة على مستوى العالم، ولا سيما من خلال المردود من الاستثمارات الجاري تنفيذها في مجال الهيدروجين الأخضر والطاقة المتجددة.

مناقشة السياسات

ركزت مناقشات السياسات على: (١) مواصلة تنفيذ إصلاحات المالية العامة لترسيخ الاستدامة المالية وتحقيق العدالة بين الأجيال؛ و(٢) تعزيز فعالية السياسة النقدية؛ و(٣) ضمان الاستقرار المالي مع تعزيز تطوير القطاع المالي؛ و(٤) ودفع الإصلاحات لتعزيز آفاق النمو غير الهيدروكربوني.

^١ متوسط التأثير السنوي على رصيد المالية العامة يتضمن ٠,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي بسبب انخفاض حجم التحويلات من شركة تنمية طاقة عمان، وهو ما ينبع عن الحاجة إلى استخدام إيرادات التشغيل التي تتحققها لتمويل الالتزامات الإنفاقية الرأسمالي بدون تجاوز قدرتها على تحمل الديون على النحو الوارد في سياستها التمويلية الممتثلة في إصدار الديون بحد أدنى يصل إلى ٤٥٪ من أموالها المتاحة من العمليات (الإيرادات قبل الفوائد والضرائب وإهلاك الأصول واستهلاك الديون مطروحا منها الضرائب ومصروفات الفائدة) إلى نسبة صافي الدين.

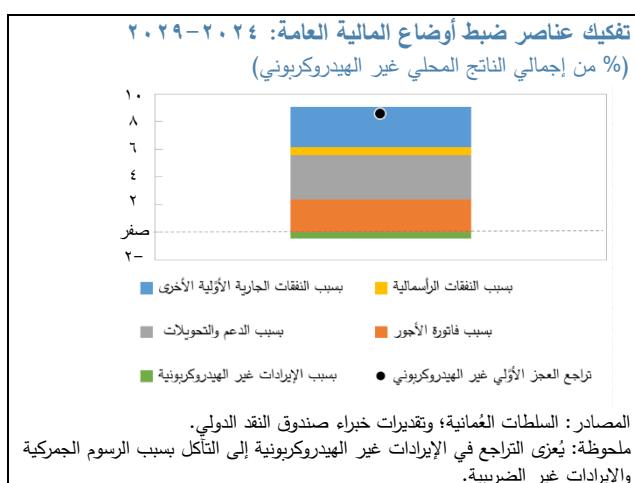


ألف- مواصلة إصلاحات المالية العامة لترسيخ استدامة المالية العامة

- ١٥- تحافظ ميزانية ٢٠٢٥ على انتظام أداء المالية العامة بما يتسم مع مستوى الأداء في الآونة الأخيرة.
- الأداء في عام ٢٠٢٤ يتسم مع التوقعات. على الرغم من ارتفاع النفقات الاجتماعية المدرجة في الميزانية لتنفيذ قانون الحماية الاجتماعية الجديد (١,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني)، يُقدر العجز الأولي غير الهيدروكربوني في عام ٢٠٢٤ بنسبة ٢٩,١٪ من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني - دون تغيير يُذكر عن مستوى في عام ٢٠٢٣ وما كان متوقعا له خلال مشارارات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٣ - بسبب القيود المفروضة على الإنفاق. وتم بنجاح تنفيذ معظم البرامج ضمن قانون الحماية الاجتماعية الجديد، مع تسجيل ٩٥-٧٠٪ من المواطنين العمانيين المستحقين كمستفيدين، وبتكلفة على المالية العامة تتسم مع تخصيص اعتمادات الميزانية (راجع المرفق السابع).
 - ومن المتوقع أن تستأنف ميزانية ٢٠٢٥ ضبط أوضاع المالية العامة. تواصل ميزانية ٢٠٢٥ ترشيد النفقات بشكل عام، مستهدفة ضبط أوضاع المالية العامة بنحو نقطتين مئويتين من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني. ومع توقع تراجع الدين الحكومي تراجعا طفيفا إلى ٣٤,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي، تعكس الزيادة في صافي الأصول المالية للحكومة إلى ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي تراكم الأصول. وقد أوجدت الجهد الحثيث في ضبط أوضاع المالية العامة حيزا ماليا، وعززت قدرة عُمان على استيعاب الصدمات، بما فيها الصدمات الناتجة عن تقلبات أسعار النفط.

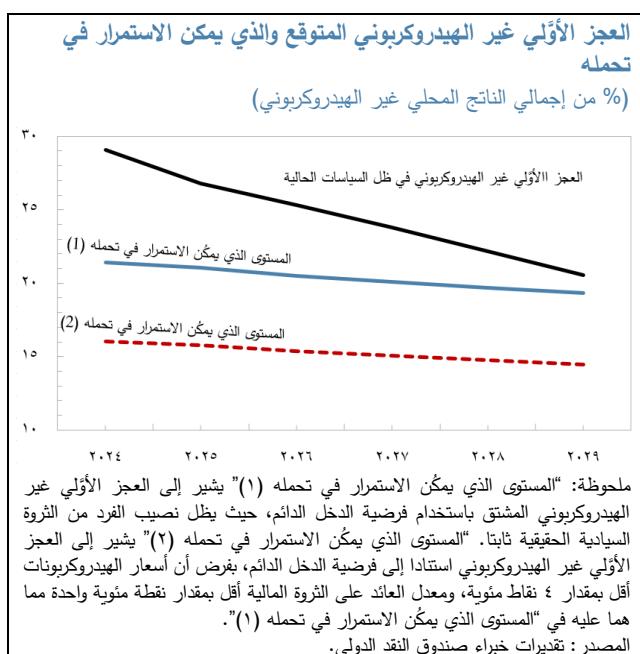
سلطنة عمان: الرصيد الأولي غير الهيدروكربوني وتكوينه (%) من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني، ما لم يذكر خلاف ذلك)					
	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	توقعات مشاورات المادة	
التوقعات	الميزانية /	التوقعات	٢٠٢٣	نهائي	
٢٦,٨-	٢٧,٣-	٢٩,١-	٢٩,٠-	٢٩,٠-	الرصيد الأولي غير الهيدروكربوني
١٠,٢	٩,٨	١٠,٤	١٠,٢	١٠,٦	الإيرادات غير الهيدروكربونية
٦,٧	٦,٤	٦,٩	٦,٨	٧,١	الإيرادات الضريبية
٣,٤	٣,٤	٣,٥	٣,٥	٣,٤	الإيرادات غير الضريبية /
٣٧,١	٣٧,١	٣٩,٥	٣٩,٣	٣٩,٥	النفقات الأولية
١٣,١	١٣,١	١٣,٣	١٣,٢	١٣,٧	فاتورة الأجور
٢,٧	٢,٧	٢,٩	٢,٩	٣,٣	السلع والخدمات
٦,٢	٦,٢	٧,٨	٧,٥	٥,٩	الدعم والتحويلات
٢,٠	٢,٠	٣,٣	٣,٢	٣,٤	منه: دعم الطاقة
٢,٥	٢,٥	٢,٦	٢,٤	٠,٨	منه: شبكة الأمان الاجتماعي
١١,٠	١١,٠	١١,٣	١١,٥	١١,٣	الدفاع
٤,١	٤,١	٤,٣	٤,٣	٥,٣	الإنفاق الرأسمالي
بنود للتدوكرة					
٢٠,٨	١٨,٨	٢٥,٤	٢٢,٦	٢٥,٧	الإيرادات غير الهيدروكربونية (%) من إجمالي الناتج المحلي
١٦,٥	١٤,٥	٢١,٠	١٨,٠	٢١,١	منها: الإيرادات النفطية
٤,٣	٤,٣	٤,٤	٤,٦	٤,٦	منها: إيرادات الغاز
٢,٥	٠,٠	٦,٢	٣,٧	٦,٩	رصيد المالية العامة الكلي (%) من إجمالي الناتج المحلي
٣٤,٧	٣٤,٣	٣٤,٩	٣٥,٧	٣٧,٥	دين الحكومة المركزية (%) من إجمالي الناتج المحلي
٧٢,٨	٦٠,٠	٨١,٣	٧٩,٩	٨٢,٣	سعر النفط
المصادر: السلطات العمانية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ١/ الإيرادات غير الضريبية تستبعد دخل الاستثمار (المتعلق من جهاز الاستئثار العماني). ٢/ باستبعاد توفير السلطات مخصصات لسداد الدين، وارجح تحويلات الإيرادات النفطية المتوقعة إلى صناديق خاصة.					

١٦- التشديد التدريجي المتوقع لموقف المالية العامة على المدى المتوسط سيعزز قدرة الميزانية على تحمل تقلبات



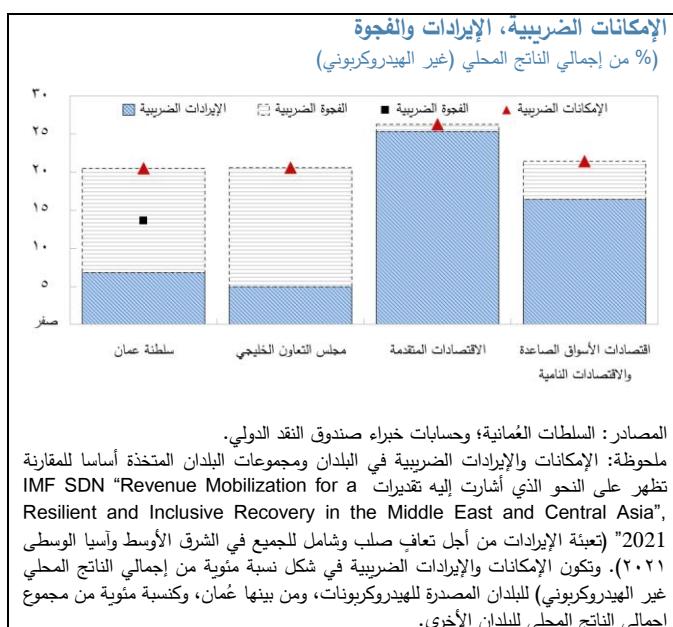
عملية الضبط المتواخدة وتوسيع الحيز المالي لجذب استثمارات معززة للنمو لدعم أهداف التنويع الاقتصادي، والإنفاق الاجتماعي، وسياسات سوق العمل النشطة.

- ١٧ - من الضروري أيضاً اتخاذ مزيد من تدابير العدالة بين الأجيال. تشير تقديرات خبراء الصندوق



إلى أنه وفقاً لفرضية الدخل الدائم، فإن تحقيق العدالة بين الأجيال من خلال الحفاظ على ثبات الثروة السيادية على أساس متوسط نصيب الفرد بالقيمة الحقيقة يتطلب تراجع العجز الأولي غير الهيدروكربوني إلى نحو ١٩٪ من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني على المدى المتوسط. وفي حين يتوقع أن تؤدي الخطط الحالية التي وضعتها السلطات إلى تراجع العجز الأولي غير الهيدروكربوني إلى مستوى أعلى بقليل من معيار فرضية الدخل الدائم، سيكون من الضروري اتخاذ بعض التدابير الإضافية على مستوى المالية العامة لمواصلة تقليل هذا العجز، بما في ذلك توفير هامش أمان ضد سيناريوهات التطورات المعاكسة المحتملة، لتحقيق العدالة بين الأجيال.

- ١٨ - هناك مجال واسع للمضي قدماً في تعبئة الإيرادات غير الهيدروكربونية تدريجياً. توضح تقديرات خبراء الصندوق أن الإيرادات الضريبية في سلطنة عُمان أقل كثيراً من إمكاناتها التي تبلغ نحو ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني. وينتicipate قيام العديد من إجراءات جديدة لتقليل الفجوة الضريبية.



● **معالجة فجوة الامتثال الضريبي: تعلم السلطات بحزم لتنفيذ برنامج تحديث الإدارة الضريبية الذي يهدف إلى تقليل فجوة الامتثال الضريبي بمقدار النصف على مدى أربع سنوات. وقد بدأ جهاز الضرائب بالفعل تنفيذ الإجراءات الأساسية لزيادة دقة سجل دافعي الضرائب وكفايته واتكماله، وتحسين مستوى الأداء في تقديم الإقرارات والسداد في المواعيد المحددة، والتصدي للإبلاغ الناقص من دافعي الضرائب، وذلك من خلال أساليب عددة من بينها استحداث مهمة حديثة للتدقيق. وستدعم هذه الإصلاحات بإعادة هيكلة جهاز الضرائب ليصبح إدارة قائمة على أساس وظيفي، وإنشاء وحدة لإدارة مخاطر عدم الامتثال، وتحديث أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطبيق نظام الفواتير الإلكترونية في ضريبة القيمة المضافة، وزيادة التسويق مع الإدارة العامة للجمارك، وتوسيع نطاق برنامج جهاز الضرائب**

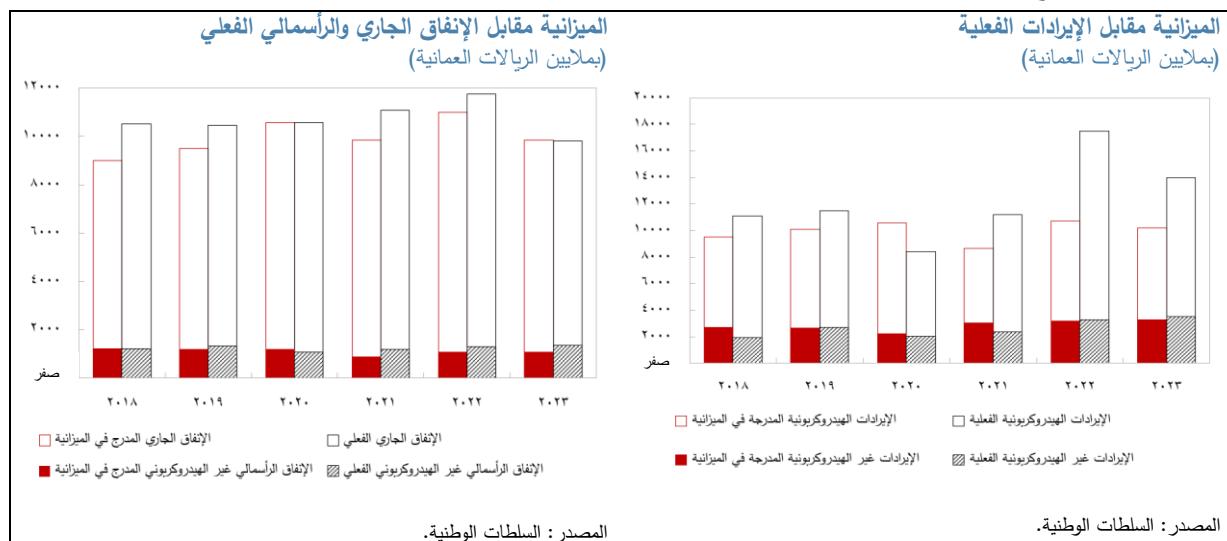
لخدمات المكلفين الضريبيين وتوظيف مزيد من العاملين. ورحب خبراء الصندوق بالخطة الشاملة، وأكدوا على ضرورة المثابرة في التحرك لتنفيذ الإصلاحات المحددة، مع البدء بإنشاء وحدة لإدارة مخاطر عدم الامتثال تعمل بكل طاقتها من خلال توفير عدد كافٍ من الموظفين، وتنمية القدرات، وتوافر أنظمة المعلومات والاتصالات لدعم الحصول على البيانات، وتحليل الأداء على مستوى الوظائف الأساسية، وتحديد المخاطر وتقييمها وتحديد أولويات مواجهتها.

• إقرار إصلاحات السياسة الضريبية.

- ١ ضريبة الدخل الشخصي. مشروع قانون ضريبة الدخل الشخصي حالياً في المرحلة التشريعية الأخيرة (في مجلس الدولة)، وقد انتهت السلطات من إعداد نظام المعلومات والاتصالات اللازم لتنفيذها. وتشير تقديرات خبراء الصندوق إلى أن الإيرادات يمكن أن تزيد إلى نحو ٣٠٪ من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني في ظل السيناريو التوضيحي الذي يتضمن مستوى حدياً من الدخل يبلغ ٣٠ ألف ريال عماني ومعدلاً ثابتاً يبلغ ١٥٪.
- ٢ تفزيذ الركيزة الثانية. تمضي السلطات قديماً في خطة لمراجعة التشريع الضريبي لتنفيذ الحد الأدنى العالمي لضريبة دخل الشركات بنسبة ١٥٪. وأعرب خبراء الصندوق عن ترحيبهم بهذا القرار وأكدوا أن سرعة إقرار كل من (١) الضريبة الإضافية على أرباح الشركات متعددة الجنسيات المستوفية الشروط لتحصيل الإيرادات من الشركات التابعة لشركات أجنبية متعددة الجنسيات ضمن النطاق المحدد العاملة في سلطنة عمان، و(٢) قاعدة إدراج الدخل، لتحصيل الإيرادات من الشركات متعددة الجنسيات التي تتخذ من سلطنة عمان مقراً لها العاملة في مناطق ولاية منخفضة الضرائب لا تُنْفِر ضريبة إضافية على أرباح الشركات متعددة الجنسيات المستوفية الشروط، والتي من شأنها أن تمنع خسائر الإيرادات وتساعد على تعبئة مزيد من الإيرادات غير الهيدروكربونية.
- ٣ تدابير أخرى. في ظل التحديات التي تواجه التنفيذ، أكد خبراء الصندوق أهمية تفزيذ نظام مبسط لفرض الضرائب على الشركات الصغيرة. وقد رحبوا بخطة السلطات لإنشاء وحدة السياسة الضريبية وطالبو بأن تكون تابعة لوزارة المالية - بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية - وبالتنسيق المستمر مع جهاز الضرائب للوصول بها إلى المستوى الأمثل من حيث التصميم والحكمة والفعالية.
- ٤ تظل مواصلة ترشيد الإنفاق مع تحسين تكوينه أمراً بالغ الأهمية. فلا يزال دعم الطاقة والمياه والشركات المملوكة للدولة (٤,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني في عام ٢٠٢٤) يشكل عبئاً كبيراً على الميزانية. وتلتزم السلطات بالإلغاء التدريجي لدعم الكهرباء غير الموجه بحلول عام ٢٠٣٠، من خلال مزيج من الزيادات المحددة بدقة في التعريفات وإجراءات واسعة النطاق لقليل تكلفة توليد الكهرباء ونقلها وإمداداتها، بما في ذلك عن طريق زيادة قدرة الشركات (من خلال عملية إعادة الهيكلة المكتملة لوظائف التوزيع المجمعة في كيان واحد ووظائف الإمداد المجمعة في كيان آخر)، وتعزيز المنافسة، والربط بين الشبكتين في شمال البلاد وجنوبها، وزيادة نسبة مصادر الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء (المستهدف الوصول بها إلى ٤٠٪ من مصفوفة الطاقة بحلول عام ٢٠٤٠). وفي ظل تعزيز حماية الفئات الأكثر عرضة للمخاطر بموجب قانون الحماية الاجتماعية الجديد ونظام الدعم الوطني الموجه، دعا خبراء الصندوق إلى إلغاء الحد الأقصى لأسعار منتجات الوقود، مؤكدين أنه يمكن إعادة تخصيص الوفورات الناتجة عن إصلاحات الدعم لاستثمارات أكثر إنتاجية لدعم الجهود من أجل التنويع الاقتصادي وخلق فرص عمل.

٢٠- تعزيز مؤسسات المالية العامة سيكون عاملاً أساسياً لتروسيخ استدامة المالية العامة وزيادة شفافيتها ومصداقيتها.

- تعزيز عمليتي إعداد الميزانية وتنفيذها. على الرغم من التقدم المحرز في السنوات الأخيرة، لا تزال هناك حالات تجاوز لحدود الإنفاق. وأكد خبراء الصندوق على أهمية وضع حدود قصوى ملزمة للإنفاق الكلي لسنة الميزانية مستمدة من أهداف واضحة بشأن المالية العامة، وإقرار ميزانية تكميلية لإعادة تحديد أولويات تخصيص اعتمادات الميزانية في حالة صرامة الإنفاق غير المتوقعة في أثناء تنفيذ الميزانية. ومن المهم أيضاً تعزيز الرقابة والضوابط على تنفيذ الميزانية لضمان أن يظل الإنفاق مت sincماً مع الميزانية. كما أوصى خبراء الصندوق بإقرار توقعات أكثر واقعية بشأن الإيرادات لتعزيز عملية إعداد الميزانية مقابل الإنفاق الجاري والرأسمالي الفعلي (بملايين الريالات العمانية).



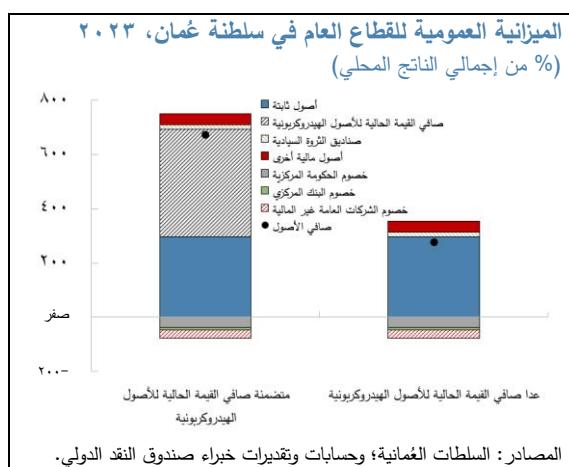
الميزانية وزيادة شفافيتها ومصداقيتها.

- تعزيز إطار المالية العامة متوسط الأجل وإضفاء الطابع المؤسسي عليه. رحب خبراء الصندوق بالعمل الجاري لوضع خطة المالية العامة متوسطة الأجل الجديدة لترتكز عليها خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة ٢٠٣٠-٢٠٢٦. ومع توقع إصدار خطة المالية العامة الجديدة في يناير ٢٠٢٦، حيث خبراء الصندوق السلطات على صياغتها في شكل إطار المالية العامة متوسط الأجل الذي يتسم بالتكامل، بما يتماشى مع التوصيات في إطار المساعدة الفنية التي قدمها الصندوق مؤخراً، بما في ذلك من خلال إقرار استراتيجية للمالية العامة، وإعداد توقعات متعددة متعددة السنوات للإيرادات والنفقات، وجعل الحد الأقصى للإنفاق الكلي ملزماً في إعداد الميزانية السنوية، وتعزيز تحليل مخاطر المالية العامة، واعتماد خطة المالية العامة متوسطة الأجل على أعلى مستوى (مجلس الوزراء). كما أكدوا أن المراجعة المقبالة للقانون المالي تمثل فرصة سانحة لتعزيز إطار المالية العامة متوسط الأجل وإضفاء الطابع المؤسسي عليه، وتحسين عملية إعداد الميزانية.

- تعزيز إدارة التدفقات النقدية وشفافيتها: إن تسريع عملية تنفيذ حساب الخزينة الموحد في أعقاب نجاح اكتمال الخطوات الأولية، ومن بينها حصر الحسابات المصرفية الحكومية وتسجيل أكبر الكيانات، سيكون عاملاً أساسياً لتحقيق أقصى استفادة من إدارة التدفقات النقدية ودعم إدارة السيولة في البنك المركزي العماني. وأشار الخبراء إلى أن التنسيق المستمر مع البنك المركزي العماني سيكون ضرورياً لنجاح تنفيذ حساب الخزينة الموحد. واستناداً إلى الاستنتاجات في إطار المساعدة

الفنية التي قدمها الصندوق مؤخرًا، أكد الخبراء أيضًا على أهمية جمع بيانات المالية العامة وتبلغها متسقة مع المعايير الدولية (دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤) وتوسيع نطاقها لتشمل القطاع العام.

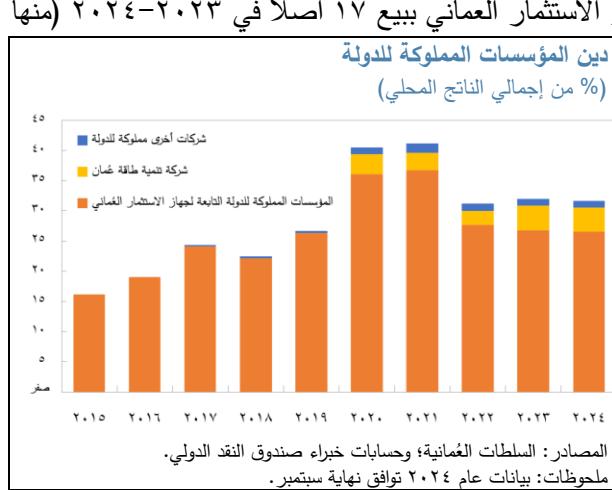
- إقرار قاعدة المالية العامة: من شأن وجود قاعدة ل المالية العامة مختارة بدقة المساعدة على حماية الميزانية من تقلبات أسعار النفط، وتعزيز انضباط أداء المالية العامة، وترامكاحتياطيات مالية كافية للأجيال القادمة وأغراض تحقيق الاستقرار، وفي الوقت نفسه توفير مرونة لإدارة الصدمات الحادة. وتنتظر السلطات حاليا في إقرار قاعدة ل المالية العامة لتوفير ركيزة لخطة المالية العامة متوسطة الأجل التي تستند إليها خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة، وذلك بدعم من الصندوق لتصديقها ووضعها موضع التنفيذ. وسيكون من الملائم لسلطنة عمان إيجاد قاعدة تستهدف عجزاً أولياً غير هيدروكربوني في المالية العامة يمكن الاستمرار في تحمله، وتضمن في الوقت نفسه أن يكون مستوى الدين الحكومي أقل من حد أقصى بشكل كافٍ لتحقيق هامش أمان وقائي. وقد أكد خبراء الصندوق أن وضع استراتيجية تواصل مصممة بدقة سيكون ضرورياً في تحقيق تواافق عام بشأن إطار المالية العامة القائم على القواعد وضمان مصداقته.



٤١- وضع إطار متكامل لإدارة الأصول والخصوم السيادية سيعزز كفاءة سياسة المالية العامة. ويجري حالياً تنفيذ الخطوات الأولية تحت إشراف لجنة إدارة الدين لتنفيذ التوصيات في إطار المساعدة الفنية التي قدمها الصندوق مؤخراً لإنشاء إطار إدارة الأصول والخصوم السيادية. وشدد خبراء الصندوق على ضرورة التعجيل بوضع هذا الإطار لأنّه سيدعم إدارة مخاطر المالية العامة على نحو أفضل، خاصة تقلبات أسعار النفط، وسيعزز الشفافية.

٤٢- إصلاحات الشركات المملوكة للدولة تمضي قدماً.

- بيع الأصول، وتخفيض نسب الرفع المالي، والشفافية، والاستثمارات تحت إدارة جهاز الاستثمار العماني. قام جهاز الاستثمار العماني ببيع ١٧ أصلًا في ٢٠٢٣-٢٠٢٤ (منها

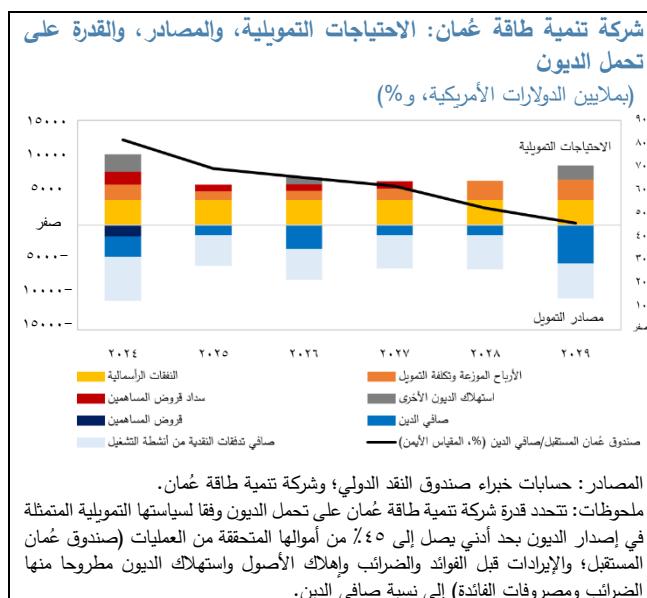


٥ عمليات طرح عام أولي)، مع استخدام العائدات في سداد ديون الشركات المملوكة للدولة على مدار الفترة نفسها (نحو ٢,٢ مليار دولار) والحد من الضمانات الحكومية (أقل من ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول نهاية عام ٢٠٢٤)، في ظل أداء قوي (بعائد استثماري بلغ ٩,٩٪ في عام ٢٠٢٣). ويخطط الجهاز لبيع ٢٥-٢٩ أصلًا على مدار الفترة ٢٠٢٩-٢٠٢٥. كما تواصل الإصلاحات لتحسين مستوى الحكومة والشفافية، مع تكليف جميع الشركات المملوكة للدولة التابعة لجهاز الاستثمار العماني بنشر الكشوف المالية المدققة بدءاً من السنة المالية ٢٠٢٤. ورحب خبراء الصندوق بهذه عمل "صندوق

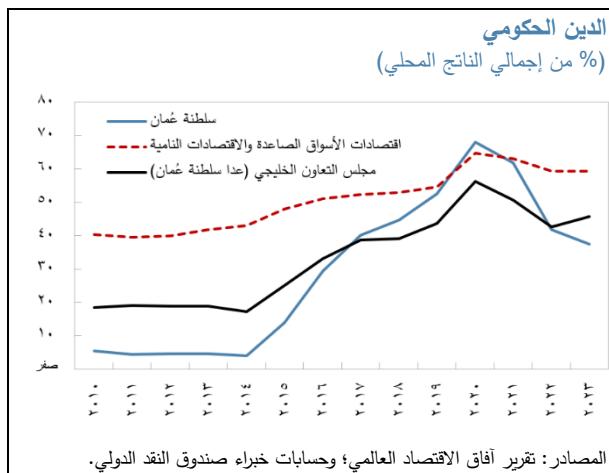
عُمان المستقبلي" ، الذي تم تدشينه في يناير ٢٠٢٤ ، برأس مال متوقع يبلغ ملياري ريال عماني ، ممول من موارد الميزانية بمعدل ٤٠٠ مليون ريال سنوياً على مدى الفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٨ . وبحلول الربع الثالث من عام ٢٠٢٤ ، حصل الصندوق على استثمارات من القطاع الخاص في مشروعات كبرى ومشروعات صغيرة ومتروطة وشركات ناشئة ، بلغت قيمتها ٨٣٢ مليون ريال عماني - منها ٦٠٩ ملايين ريال التزم بها مستثمرون أجانب - بدعم بلغ ٢٢٠ مليون ريال في شكل تمويل من الصندوق . كما رحب خبراء الصندوق بالتقدم المحرز في جدول أعمال إصلاح الشركات المملوكة للدولة ، وشجعوا السلطات على مواصلة المضي قدماً في تنفيذ النموذج الذي أعدته للشراكة بين الشركات التابعة لجهاز الاستثمار العماني (بمشاركة أسهم الأقلية) ومستثمري القطاع الخاص لتعظيم مساهماتهم في التحول الاقتصادي في البلاد .

قدرة المركز المالي لشركة تنمية طاقة عُمان على الصمود وفقاً لافتراضات السيناريو الأساسي بشأن أسعار النفط . لا تزال شركة تنمية طاقة عُمان تواصل تمويل مصادر تمويلها وتمديد هيكل آجال استحقاق الديون ، محظوظة نجاحاً في طرح صكين دوليين بقيمة ١,٧٥ مليار دولار خلال ٢٠٢٣-٢٠٢٤ (بفارق عائد تبلغ ١٣٥-١٦٥ نقطة أساس أعلى من سندات الخزانة الأمريكية) وإعادة تمويل قرض مشترك بقيمة ٢,٥ مليار دولار . وقد وضعت الشركة خطة طوارئ لسيناريو تنخفض فيه أسعار النفط لمدة طويلة ، من خلال بذل جهود من أجل: ١) خفض تكاليف الإنتاج - عن طريق خفض مكون التكفة

الثابتة في مجموع هيكل التكاليف ، وبيع الأصول غير الأساسية ، وتحديث سلسلة التوريد الخاصة بها ، وإرجاء المشروعات التي تستلزم نفقات رأسمالية يتطلب استردادها فترة طويلة ، و ٢) الاستخدام الأمثل للتدفقات النقدية - عن طريق مواصلة الحد من مخاطر إعادة التمويل على المدى القريب ، وإنشاء تسهيلات الائتمان الطارئ ، وزيادة إنتاج الغاز حيث يوفر استقرار إيراداته أداة تحوط . وتشير تقديرات خبراء الصندوق إلى أنه في ظل افتراضات السيناريو الأساسي لأسعار النفط وإنجازه ، يتيح نظام المالية العامة الحالي لشركة تنمية طاقة عُمان قدرة كافية لتحقيق صافي تدفقات نقدية من عمليات يمكن ، مع مزيد من الدين ، أن تمول التزاماتها بشأن الإنفاق الرأسمالي بدون تجاوز قدرتها على تحمل الدين المحدد في سياساتها التمويلية .



- ٢٣ - يتعين نشر استراتيجية إدارة الدين متوسطة الأجل. فقد بلغ الدين الحكومي ٣٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام



٢٤ ، وهو بذلك أقل كثراً من المستهدف الذي يبلغ ٦٠٪، وهو بذلك أقل كثراً من المستهدف الذي يبلغ ٦٠٪ المحدد في خطة المالية العامة متوسطة الأجل التي أطلقت في عام ٢٠٢٠، ويقترب من نسبة ٣٠٪ من إجمالي الناتج المحلي التي تستهدفها السلطات. وبلغ الدين الحكومي مستويات مرحلة، من المهم أن تتحقق استراتيجية إدارة الديون التي تنتهي بها السلطات الاستخدام الأمثل لتكوين الدين، وأن تدعم تطوير سوق الدين متكاملة بالعملة المحلية. وقد أعرب خبراء الصندوق عن ترحيبهم بخطبة السلطات لبدء نشر خطة الاقتراض السنوية الخاصة بالحكومة وجدول زمني لمزادات السندات الحكومية في عام ٢٠٢٥، وأكدوا دعوتهم إلى تطبيق الأمر نفسه على استراتيجية إدارة الدين متوسطة الأجل.

- ٤ - آراء السلطات. أكدت السلطات التزامها بانضباط أداء المالية العامة. وشددت على ضرورة دفع عملية ضبط أوضاع المالية العامة قديماً بشكل تدريجي لمواصلة زيادة قدرة الميزانية على تحمل تقلبات أسعار النفط، مع تخصيص موارد كافية للإنفاق الاجتماعي والاستثمارات المعازنة للنمو. ومن أجل زيادة الإيرادات غير الهيدروكربونية، أكدت السلطات أن الأولوية على المدى القريب تتمثل في المضي قدماً على نحو حاسم في عملية تحديث جهاز الضرائب لتقليص فجوة عدم الامتثال الضريبي. وأشارت أيضاً إلى أن مشروع قانون ضريبة الدخل الشخصي على أصحاب الدخل المرتفع في مراحله التشريعية الأخيرة حالياً - وأن نسخة القانون الحالية تنظر في فرض معدل ثابت لا يتجاوز ١٥٪، مع احتمال بدء التنفيذ بمعدل أقل - وأنها تجري تقييمها لخيارات تنفيذ الحد الأدنى العالمي لضرائب الشركات الذي تنص عليه الركيزة الثانية بغية تعبئة مزيد من الإيرادات على المدى المتوسط. وفيما يتعلق بدعم الطاقة، ذكرت السلطات أن الإجراءات الجارية الرامية إلى الحد من تكلفة توليد الكهرباء ونقلها وإمداداتها، تزامناً مع زيادات تدريجية في تعريفتها حسبما تقتضي الضرورة، ستساعد على إلغاء دعم الكهرباء غير الموجه تدريجياً على النحو المقرر بحلول عام ٢٠٣٠. وأبدت السلطات موافقها على ضرورة تحسين توجيه أشكال الدعم الأخرى، ولكنها سلطت الضوء على أن هذا الأمر يتطلب تقييمها دقيقاً، بما في ذلك من حيث الانعكاسات الاجتماعية، وهو الأمر الذي بدأ من أجله إجراء مراجعة للدعم على المستوى الوطني من المتوقع أن تكتمل بحلول منتصف عام ٢٠٢٥. كما أكدت التزامها بتعزيز مؤسسات المالية العامة، بما في ذلك من خلال العمل الجاري لوضع خطة المالية العامة متوسطة الأجل الجديدة للفترة ٢٠٣٠-٢٠٢٦. وهي تتظر أيضاً في تنفيذ قاعدة للمالية العامة - بدعم من المساعدات الفنية التي يقدمها الصندوق - لحماية الميزانية من تقلبات أسعار النفط، وضمان توافر الموارد للأجيال القادمة. وأشارت إلى مواصلة التقدم لتنفيذ حساب الخزينة الموحد تدريجياً، ووضع إطار لإدارة الأصول والخصوم السيادية، وتعزيز الإفصاح والشفافية في القطاع العام.

باء - تعزيز فعالية السياسة النقدية

- ٥ - يظل نظام ربط سعر الصرف يشكل ركيزة ملائمة وذات مصداقية لسياسة النقدية، مع الأخذ في الاعتبار هيكل الاقتصاد في سلطنة عمان. ويجب على البنك المركزي العماني مواصلة تحديد سعر الفائدة الأساسي تماشياً مع سعر الاحتياطي

الفيدرالي بغية دعم عملية الربط، وينبغي للجهود الحالية الرامية إلى تعميق سوق المال وسوق رأس المال ومواصلة تعزيز إطار السياسة النقدية أن تستمر لزيادة انتقال أثر سعر الفائدة الأساسي إلى أسعار فائدة السوق.

- ٢٦ - **الإصلاحات جارية لزيادة فعالية السياسة النقدية والحد من السيولة الفائضة.** فلا تزال السيولة الهيكيلية الفائضة، والودائع الكبيرة من دون عوائد، وفرض حد أقصى لأسعار الفائدة على القروض الشخصية تعيق انتقال أثر السياسة النقدية. وستتضمن المثابرة في تنفيذ "مشروع تعزيز كفاءة السياسة النقدية" انتقال أثر إجراءات السياسة النقدية بفعالية إلى الاقتصاد الأوسع نطاقاً. وهذا يشمل تعزيز إطار السيولة عن طريق إنشاء ممر لأسعار الفائدة، وإصلاح إطار الاحتياطي الإلزامي، وإطلاق عمليات السوق المفتوحة، وطرح أدوات جديدة في سوق المال متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وبناء القدرات في البنك المركزي العماني لتعزيز القدرة على التبؤ بالسيولة. كما سيساعد التنفيذ الكامل لحساب الخزينة الموحد - المحدد بدقة لضمان الاستقرار المالي - على الحد من السيولة الفائضة في الجهاز المركزي. ويتوالى العمل من أجل الانتهاء من إطار مساعدات السيولة الطارئة وإطار الضمانات اللذين يدهما البنك المركزي العماني بدعم من المساعدة الفنية التي يقدمها الصندوق. وتم تشجيع السلطات على تخصيص الموارد اللازمة للتنفيذ الفعال لهذين الإطارين، بما في ذلك التوظيف المناسب للكوادر وإجراء عمليات محاكاة منتظمة لضمان ثأب البنك المركزي العماني على المستوى الفني ومستوى اتخاذ القرار على حد سواء.

- ٢٧ - **البنك المركزي العماني يتخذ إجراءات لتعزيز الشفافية وتحديد سعر فائدة مرجعي على القروض.** كشفت مراجعة أجريت مؤخراً لأداء البنك المركزي العماني في إطار "ميثاق شفافية البنوك المركزية" الذي وضعه صندوق النقد الدولي - وهي المراجعة الأولى من نوعها لبنك مركزي في دول مجلس التعاون الخليجي - أن لدى البنك سياسات وعمليات واسعة النطاق (السياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف، وسياسة الاحترازية الكلية، والحكومة الداخلية، على سبيل المثال لا الحصر)، مما يعني ضمناً أن زيادة مستوى الإفصاح عن هذه السياسات ستؤدي إلى تحسن كبير في مستوى شفافية البنك المركزي العماني ومصداقته. وقد رحب خبراء الصندوق بقرار البنك المركزي العماني إنشاء فرق عمل مخصصة لتنفيذ النتائج التي خلصت إليها هذه المراجعة. بالإضافة إلى هذا، يدرس البنك المركزي العماني، بالتعاون مع جمعية المصارف العمانية، تحديد سعر فائدة مرجعي على إقراض الشركات. وعلى الرغم من ترحيب خبراء الصندوق بالفكرة، فقد أكدوا أن هذا السعر يجب أن يعكس قوى السوق، على أساس تكاليف التمويل الحدية في البنوك، بدون أن يكون لسعر الفائدة الأساسي الذي يضعه البنك المركزي أي دور مباشر في تحديد مستوى هذا السعر.^٣

- ٢٨ - **آراء السلطات.** وافقت السلطات على أنه ينبغي للسياسة النقدية أن تواصل دعم نظام ربط العملة. وبغية زيادة فعالية هذه السياسة، أكدت السلطات أنها تمضي قدماً في تنفيذ مسارات عمل متعددة ضمن "مشروع تعزيز كفاءة السياسة النقدية"، مشيرة إلى أن إطار مساعدات السيولة الطارئة وإطار الضمانات اللذين يدهما البنك المركزي العماني على وشك الاكتمال، وأنه من المتوقع أن تدخل نماذج التنبؤ بالسيولة حيز التنفيذ في النصف الأول من عام ٢٠٢٥، في حين بلغ تصميم ممر أسعار الفائدة الجديد، الذي استكمل بأدوات عمليات السوق المفتوحة، مراحله الأخيرة. وأوضحت السلطات أنها تُجري أيضاً مراجعة لإطار الاحتياطي الإلزامي لزيادة فعاليته ضمن إطار فعال لإدارة السيولة. كما أعربت عن تقديرها للمشورة التي قدمها خبراء الصندوق بشأن مقترح سعر الفائدة المرجعي على القروض، وأشارت إلى أنها ستؤخذ في الحسبان في المراجعة الجارية لهذا

^٣ تكاليف التمويل الحدية في البنوك تمثل سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي قصير الأجل للغاية الذي تحدده البنوك في أي وقت، بما في ذلك المعاملات المضمونة وغير المضمونة في سوق المعاملات بين البنوك.

المقترح. وقد أكدت السلطات أيضا التزامها بتعزيز الشفافية، مشيرة إلى أن هناك مجموعة عمل تتولى بالفعل تنفيذ التوصيات الواردة في المراجعة ضمن إطار "ميثاق شفافية البنوك المركزية".

جيم- ضمان الاستقرار المالي، مع تعزيز تطوير القطاع المالي

- ٢٩ - السلطات تواصل تعزيز إطارها التنظيمية والرقابية.

• مجموعة الأدوات التنظيمية. بلغت عملية إعادة التقييم التي يجريها البنك المركزي العماني لقائمة البنوك المحلية المؤثرة على النظام المالي المرحلة الأخيرة. وقد نفذت تدابير أولية تكميلية بشأن هذه البنوك، من بينها رسم إضافي على رأس المال لمواجهة المخاطر النظامية، وشرط ينص على وضع خطط للتعافي وتسوية الأوضاع، وإجراء مزيد من اختبارات القدرة على تحمل الضغوط الشديدة. ومع احتفال زيادة عدد البنوك المحلية المؤثرة على النظام المالي في المستقبل، من المهم أن تواصل السلطات تعزيز الإطار التنظيمي بتدابير تنظيمية، مثل فرض شروط أكثر صرامة بشأن السيولة، وممارسة مزيد من الرقابة المكثفة. وبإعادة احتياطي حماية رأس المال إلى مستوى ما قبل الجائحة الذي يبلغ ٢,٥٪، استكمل البنك المركزي العماني إلغاء جميع التدابير المؤقتة ذات الصلة بالجائحة. بالإضافة إلى هذا، تم توسيع نطاق نظام التأمين على الودائع المصرفية ليشمل مؤسسات التمويل الإسلامي. ولمواصلة الحد من المخاطر في المرحلة القادمة، ينبغي للبنك المركزي العماني العمل على تعزيز مجموعة أدواته للسلامة الاحترازية الكلية، بما في ذلك من خلال تكوين هامش أمان رأسمالي موجب مضاد للنطبيات الدورية في حالة تحول الفجوة الائتمانية إلى موجبة، في ظل توقع استمرار تيسير السياسة النقدية في الفترة المقبلة.^٤ وفي ضوء زيادة حدث مؤخرا في إقراض الأطراف ذات الصلة، وإن كانت لا تزال قيد الاحتواء، دعا خبراء الصندوق الجهات الرقابية إلى أن تظل منتبهه وهي تراقب حالات التعرض للمخاطر. وبغية تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ وإدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ في القطاع المالي، رحب خبراء الصندوق بإصدار البنك المركزي العماني المبادئ التوجيهية للبنوك بهدف تعزيز الممارسات المالية المستدامة والخضراء.

• إلغاء الحد الأقصى لسعر الفائدة على القروض الشخصية وإنشاء مكتب معلومات الائتمان الشامل (مركز عمان للمعلومات الائتمانية والمالية (ملاءة)). يبلغ الحد الأقصى لسعر الفائدة على القروض الشخصية حاليا ٦٪. ومن شأن تخفيض هذا الحد أن يتيح لقوى السوق أن تدفع تخصيص رأس المال، ويمكن البنك من أن تبيّن بدرجة أكبر مخاطر الائتمان وأن تحافظ على هامش الربح. ويؤدي الإبقاء على هذا الحد أيضا إلى تشوّه انتقال أثر السياسة النقدية، ويمكن أن يدفع البنك إلى السعي لتحقيق عائد في قطاعات إقراض تتطوّي على مخاطرة أكبر. وتتوالى الجهود لتحديث مركز عمان للمعلومات الائتمانية والمالية لزيادة قدرته على خدمة القطاع المالي، بما يتضمنه هذا من تدابير تتيح للأعضاء إمكانية التحقق من هوية العملاء والاطلاع على تفاصيل تسجيل الشركات، وقائمة تحذير مجتمعه بالعملاء الذين لديهم تاريخ من عدم الانضباط في السداد. وقد رحب خبراء الصندوق بهذه المبادرات الرامية إلى تحديث هذا المكتب، وأكّدوا الدعوة إلى إلغاء الحد الأقصى لسعر الفائدة على القروض الشخصية، وهو ما يمكن، بالإضافة إلى إصلاحات أخرى، أن يحسّن عملية تسعير الائتمان ويعزز القدرة على الحصول على التمويل.

^٤ وفقاً ل报告 الاستقرار المالي الصادر عن البنك المركزي العماني في عام ٢٠٢٤، بدأت فجوة الائتمان القطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي تتقلص، ولكنها ظلت سالبة في نهاية عام ٢٠٢٣. ولا يوحى هذا الأمر بوجود أي مؤشر على توسيع الائتماني مغفرة في هذه المرحلة المهمة، ولذلك يكون هامش الأمان الرأسمالي الإلزامي المضاد للنطبيات الدورية المناسب قدره صفر٪.

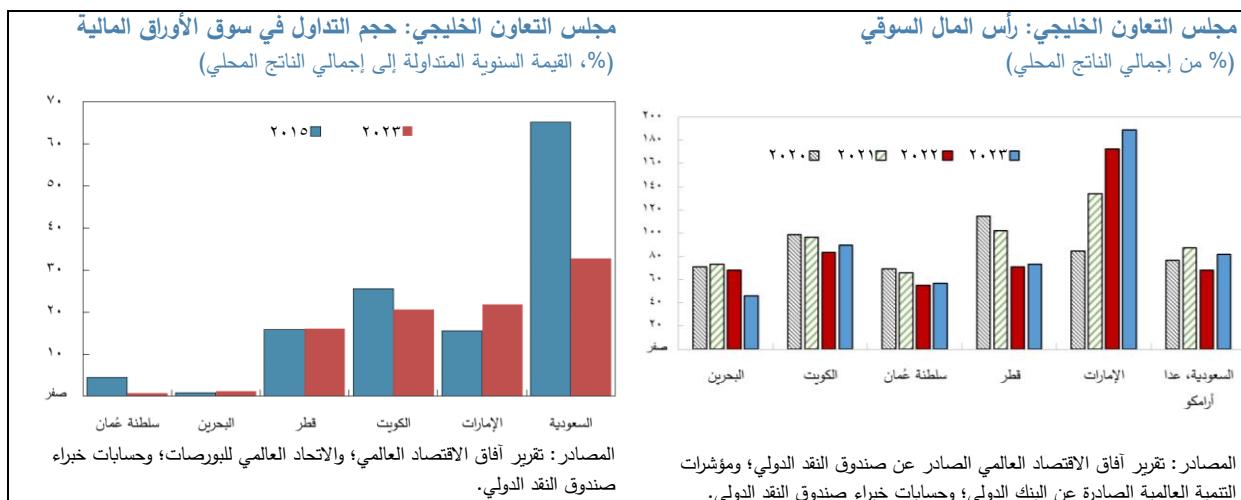
- ٣٠ - جدول أعمال تطوير القطاع المالي يمضي قدماً.

- تحقيق عدد من الشروط المسبقة التي تؤدي إلى تحسين هيكل السوق السائد. في ظل استمرار السيولة الفائضة وضعف أنشطة سوق المعاملات بين البنوك، لا تزال سوق السندات الحكومية وسوق المال دون مستوى التطوير المطلوب في سلطنة عُمان. وكمراحة أولى من مراحل الإصلاح، فإن خطط البنك المركزي العماني لإعادة طرح شهادات إيداع، وإطلاق عمليات السوق المفتوحة، وتحسين القدرة على التبادل بالسيولة ينبغي أن تيسّر عملية تشغيل أسواق المال. وأكّد خبراء الصندوق على أهمية تعزيز هذه المبادرات لأن وجود أسواق مال أعمق وأكثر سيولة سيساعد على إنشاء منحنى عائد قصير الأجل وموثوق، ويوفّر ركيزة ضرورية لإصدار سندات حكومية أطول أجلًا. بالإضافة إلى هذا، أشار الخبراء إلى أن استكشاف الأسعار، والسيولة في الأسواق، والقيود الناتجة عن سلوك "الشراء والاحتفاظ" الذي يتبعه المستثمرون يمكن تحسينها عن طريق تبسيط عمليات إصدار الدين، وإنشاء عدد قليل من الإصدارات المعيارية. وفي المرحلة الثانية، يمكن تطوير سوق سندات الشركات وأسواق الأسهم، وهو ما يتطلب تحسين وضع السيولة وتوسيع قاعدة المستثمرين.
- فتح القطاع المصرفي أمام أطراف فاعلة جديدة، وتوسيع قاعدة المستثمرين المؤسسين. كجزء من الجهود التي تبذلها لتطوير القطاع المالي وتوسيع نطاق تقديم الخدمات المالية، منحت السلطات مؤخرًا تصاريح لثلاثة بنوك أجنبية جديدة ولبنك محلي.^٥ بالإضافة إلى هذا، يعكف البنك المركزي العماني حالياً، بعد مشاورات عامة، على وضع إطار تنظيمية للخدمات المالية الرقمية والخدمات المصرفية المفتوحة. ومن شأن توسيع دور المؤسسات المالية غير المصرفية وتيسير التدفقات الداخلة من المستثمرين غير المقيمين أن يدعّم تطوير أسواق رأس المال المحلية لتصبح أكثر عمقاً. والعملية التي جرت مؤخرًا لتوحيد صناديق التقاعد في صندوق واحد - صندوق الحماية الاجتماعية - تمثل فرصة سانحة لتوسيع نطاق مشاركة صناديق الاستثمار في السوق المالية المحلية. إلا أن سياسة الاستثمار الموروثة التي يتبعها صندوق الحماية الاجتماعية تحد من قدرته على الاحتفاظ بديون أطول أجلًا.^٦ وسيعطي إلغاء هذه القيد دفعه للطلب على السندات طويلة الأجل، ويدعم إنشاء منحنى عائد معياري.
- مواصلة تطوير أسواق الأسهم: تواصل الجهود لتحديث بورصة مسقط للوصول إلى مستوى الأسواق الصاعدة، مما سيدعم جهود السلطات لجذب كم أكبر من الاستثمارات الأجنبية وزيادة الفرص المتاحة للشركات المحلية للحصول على تمويل. والتدابير قيد التنفيذ لاستيفاء شروط الحصول على وضع سوق صاعدة تشمل إنشاء مزيد من صانعي السوق، وتنفيذ عمليات البيع على المكشوف، والتمويل الجزئي، وإقراض الأوراق المالية واقتراضها. ولمواصلة زيادة مشاركة غير المقيمين، تستمر الجهود لإنشاء رابطة مع مؤسسة "يوروكلير" لمقاصة السندات، والتكميل مع نظام بلومبرغ للمزادات لتحسين العمليات المتعلقة بإصدار ديون الحكومة طويلة الأجل، وأيضاً استحداث أسواق مبادلة الديون خارج السوق الرسمية. كما أُطلقت مجموعة حواجز لضريبة الدخل لزيادة عمليات الإدراج في سوق الأوراق المالية. وبينما تشير التقديرات إلى توقيع إدراج أقل من ١٠ شركات سنويًا، يحث خبراء الصندوق السلطات على أن تراقب انعكاسات هذه الحواجز على المالية العامة عن كثب لمنع حدوث نفقات ضريبية غير متوقعة في المستقبل. وبوجه عام، ستساعد هذه التدابير على توسيع قاعدة المستثمرين

^٥ بنك الاستثمار العماني بنك مملوك للحكومة يهدف إلى تغطية شرائح من القطاع المالي لا تغطيها البنوك التجارية، بما فيها الخدمات المصرفية في مجال الاستثمار وإدارة الثروات.

^٦ صناديق التقاعد تتلقى توجيهات للاحتفاظ بما لا يقل عن ٣٠٪ من محفظتها في شكل سندات حكومية محلية، ولديها حد أعلى يبلغ ١٠٪ من محفظتها لحيازتها من الأصول التي تتجاوز آجال استحقاقها ١٠ سنوات.

وتشجيع المشاركة في برنامج الإدراج، ولا سيما في سوق الأوراق المالية للشركات الصاعدة التي أُعلن عنها مؤخراً في إطار سوق الشركات الوعادة (راجع تقرير القضايا المختارة الأول).



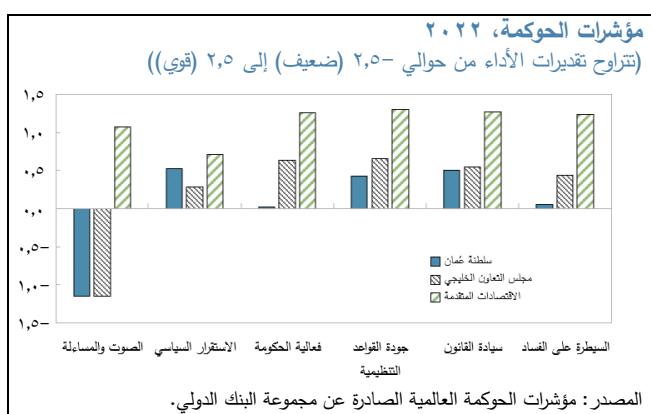
٣١ - العمل جارٍ على تعزيز إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. فقد اعتمدت الهيئة العامة لفرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAFATF) عن سلطنة عُمان في أكتوبر ٢٠٢٤، وأشارت إلى أوجه التحسن الكبيرة في الإطار الذي تطبقه لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك اتخاذ خطوات إيجابية بشأن قوة الإطار القانوني، والاستعانة بالاستخبارات المالية، والتعاون الدولي في مجال مكافحة تمويل الإرهاب، وتطبيق عقوبات مالية موجهة ضد تمويل انتشار التسلح. وأوصى التقرير بزيادة الجهود المبذولة عن طريق مواصلة تعميق فهم مخاطر غسل الأموال، وتعزيز التحقيقات والملاحقات القضائية ذات الصلة، وتحسين مستوى عمليات مصادرة عائدات الجريمة، واتخاذ تدابير لمنع استغلال الشخصيات الاعتبارية، وتعزيز الرقابة القائمة على مخاطر الأعمال والمهن غير المالية المحددة. كما يتواصل إحرار تقدم في مجال استحداث أداة مبسطة للقطاع المالي للعناية الواجبة لأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقد وفر البنك المركزي العماني الموارد اللازمة، ويواصل تدريب العاملين في الإدارة الجديدة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتهدف السلطات أيضاً إلى مواصلة تطوير القدرات في مجال تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتخفيف آثارها، ومن بينها المخاطر المرتبطة بالتحول الرقمي والتكنولوجيا المالية، كجزء من الاستراتيجية الوطنية المعززة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد شجع خبراء الصندوق السلطات على الحفاظ على استمرار الإصلاح في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تماشياً مع التوصيات الواردة في التقييم.

٣٢ - آراء السلطات: ألغت السلطات الضوء على سلامة القطاع المصرفي، مضيفة أنها مقللة بشأن آفاق هذا القطاع، حيث ينبغي للدورة الحالية لتيسير السياسة النقدية أن تدعم جودة الأصول المصرافية، وتوفير الائتمان، والربحية. وأشارت إلى التقدم الذي أحرزته في دعم الأطر التنظيمية المصرفية، بما في ذلك تحسين إطار البنوك المحلية المؤثرة على النظام المالي، وإعادة احتياطي حماية رأس المال إلى مستوى ما قبل الجائحة. كما وافقت على فائدة تكوين هامش أمان رأسمالي موجب مضاد للنفقات الدورية إذا اعتبر نمو الائتمان مفرطاً. وفيما يتعلق بإقراض الأطراف ذات الصلة، ترى السلطات أن المستويات الحالية

أقل كثيراً من الحدود التنظيمية، التي تعتبرها ملائمة. وقد أكدت أن الحد الأقصى لسعر الفائدة على القروض الشخصية لا يزال يفيد كغرض اجتماعي مهم من خلال حماية كثير من المقترضين من أسعار الفائدة المفرطة. وفيما يتعلق بالتكاليف المحتملة على المالية العامة بسبب الحواجز الضريبية الممنوعة بوصفها جزءاً من خطة تطوير القطاع المالي، أكدت السلطات أنه ينبغي أن تكون هذه الحواجز محدودة للغاية بسبب ضعف الإقبال السنوي المتوقع عليها. وستواصل السلطات أيضاً تعزيز فعالية إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تماشياً مع التوصيات الأخيرة التي تضمنها تقرير التقييم المتبادل الصادر عن فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

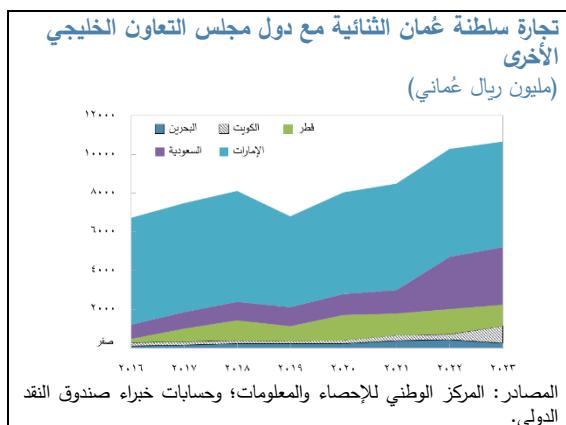
دال- دفع الإصلاحات لتعزيز آفاق النمو غير الهيدروكربوني

- ٣٣ تحقيق نمو مستدام بقيادة القطاع الخاص أمر بالغ الأهمية للتعجيل بخلق فرص عمل. والمثابرة في تنفيذ رؤية



للاختراقات طويلة الأجل في سوق العمل، وتعزيز تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة، ودفع السياسات لدعم التحول الرقمي والوفاء بالالتزامات بشأن تغير المناخ.

- ٣٤ لا يزال تحسين جودة المؤسسات إحدى الأولويات. على الرغم من الإصلاحات الأخيرة في الحكومة، لا يزال هناك



حيز للتحسين. ويمكن لتنفيذ عمليات تنظيمية مبسطة وإشراك المواطنين والشركات في عملية صنع السياسات أن يحقق مزيداً من تعزيز الجودة التنظيمية. بالإضافة إلى هذا، فإن التعجيل بوتيرة التحول الرقمي ووضع معايير للأداء سيساعدان على مراقبة فعالية المؤسسات الحكومية وتعزيز سيادة القانون. كما أن مواصلة زيادة الشفافية وتحسين إدارة المشتريات العامة وتنفيذها، بما في ذلك من خلال عملية لتقديم العروض إلكترونياً تكون إلزامية لجميع كيانات القطاع العام، يمكن أن تساهم أيضاً في تحسين مستوى الحكومة.

- ٣٥ جهود سلطنة عُمان الأخيرة لتحقيق التكامل التجاري

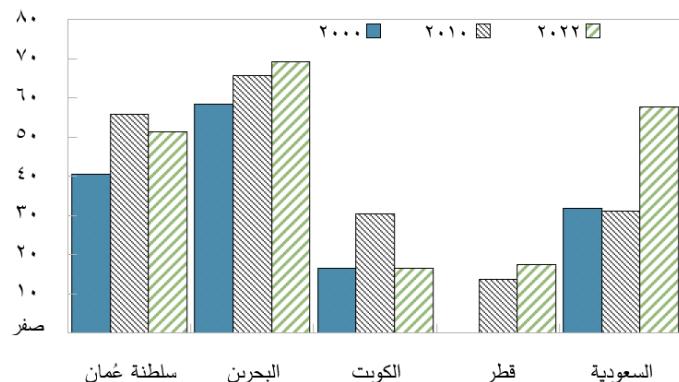
ستواصل تعزيز التجارة غير الهيدروكربونية. فقد زاد حجم التجارة بين سلطنة عُمان ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى بنسبة ٦٠٪ في السنوات الأخيرة، مدفوعاً بالتجارة الثانية مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. كما تشهد

تجارة الخدمات توسيعاً، مدفوعة بالخطط الرامية إلى تطبيق نظام التأشيرة الموحدة لمجلس التعاون الخليجي للسائحين ورجال الأعمال. علاوة على ذلك، فإنه من أجل تعزيز التجارة وتنمية المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، بلغت سلطنة عُمان المراحل الأخيرة من المفاوضات التي تجريها مع الهند بشأن اتفاق التجارة الحرة، في حين تدرس أيضاً إبرام اتفاقيات مماثلة مع شركاء استراتيجيين آخرين. وسلط خبراء الصندوق الضوء على أنه لا تزال هناك إمكانات كبيرة لتعزيز التكامل الإقليمي من خلال مواصلة الحد من التدابير غير الجمركية، وتنسيق الأطر التنظيمية مع الشركاء التجاريين، وتوحيد إطار لتسوية المنازعات، وتتفيد الاتفاقيات الرامية إلى الاعتراف بالشهادات والمعايير التي يقدمها الشركاء التجاريين.

- ٣٦ إصلاحات سوق العمل تمضي قدماً، ولكن الاختلافات لا تزال موجودة. على الرغم من أنه يتوقع أن يؤدي قانون العمل الجديد لعام ٢٠٢٣ إلى زيادة المرونة في الوظائف، وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل، وزيادة معدلات التعمين في جميع القطاعات، من الضروري اتخاذ مزيد من التدابير للتصدي للفجوات المتبقية (راجع تقرير القضايا المختارة الثاني):

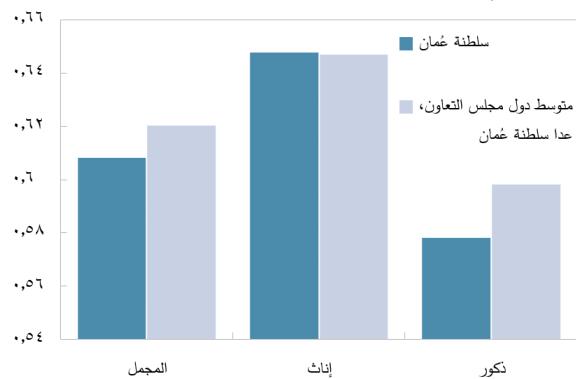
- التصدي لفجوة الأجور بين القطاعين العام والخاص أمر ضروري. فعلى الرغم من أن قانون العمل لعام ٢٠٢٣ يولي اهتماماً أكبر لتحسين الإنتاجية في العمل وتحقيق المواءمة بين الأجور والأداء في القطاع الخاص، ينبغي الاسترشاد بمنهج مماثل في المناقشات الجارية بشأن صياغة مشروع قانون الوظيفة العامة، لأنه يمكنه المساعدة على الحد من علاوة الأجور المرتفعة في القطاع العام وزيادة جاذبية وظائف القطاع الخاص للعمانيين.
- تعزيز حرية تنقل العمالة الوافدة. من شأن مواصلة زيادة حرية تنقل العمالة تشجيع تحسين المهارات وجذب عدد أكبر من العمالة الوافدة ذات المهارات المتوسطة إلى المرتفعة، ومن ثم، دعم التحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة وتحقيق مكاسب الإنتاجية الكلية المحتملة.
- زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل. على الرغم من أوجه التقدم الكبير على مدى العقدين الماضيين، من الضروري اتخاذ مزيد من الإجراءات على مستوى السياسات لتمكين المرأة العمانية في القوى العاملة. وهذه الإجراءات تشمل: ١) تعزيز قدرة رائدات الأعمال على الحصول على التمويل، و ٢) تقديم الإرشاد والدعم للنساء العمانيات الطموحات للارتقاء إلى المناصب العليا، و ٣) حث الشركات على اعتماد حلول رقمية من أجل التطبيق الفعال لترتيبات عمل مرنة في قانون العمل لعام ٢٠٢٣ من شأنها أن تدعم المرأة العمانية في المناطق الريفية على وجه الخصوص، و ٤) زيادة دعم رعاية الأطفال للأمهات العاملات وزيادة الاستثمار في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة.
- التصدي لفجوة المهارات وزيادة دعم الباحثين عن عمل. يتطلب هذا الأمر زيادة قدرة النظام التعليمي على تزويد الطلاب بالمهارات التي يتطلبها القطاع الخاص اللازم لتعزيز ريادة الأعمال، بما في ذلك من خلال التوسيع في التعليم المهني الذي يجمع بين التعليم النظري والعملي، والتدريب في أماكن العمل، وتشجيع مزيد من الشباب العماني على الالتحاق بتخصصات في مجال التكنولوجيا والعلوم. ودعا خبراء الصندوق إلى التوسيع في سوق العمل النشطة، وإعطاء أولوية للتدريب الموجه ودعم البحث عن عمل.

نسبة المواطنين العمانيين في التوظيف في القطاع الخاص
(%) من مجموع توظيف العمالة الوطنية)



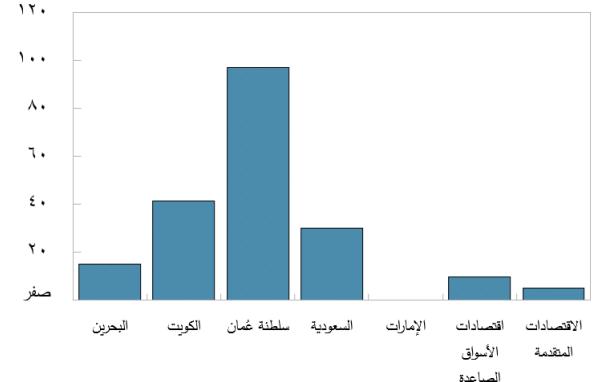
المصدر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. أرقام عام ٢٠٢٢ الخاصة بسلطنة عُمان تستبعد العاملين في القطاع العالمي.

مؤشر رأس المال البشري، ٢٠٢٠
(المقياس صفر-١)



المصادر: البنك الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

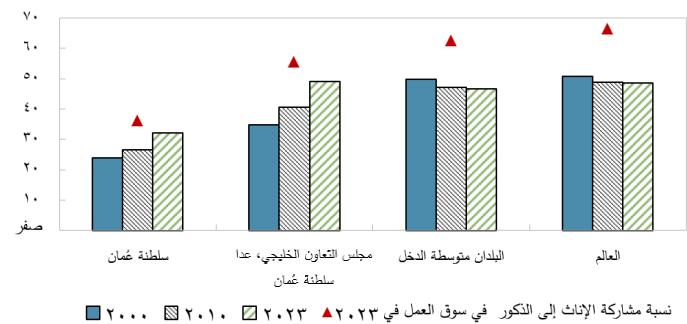
علاوة الأجر في القطاع العام
(%)، بيانات ٢٠٢٣ أو أحدث بيانات متاحة)



المصادر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات؛ وأدلة تقييم الإنفاق، إدارة شؤون المالية العامة في صندوق النقد الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: علاوة الأجر تتحسب للمواطنين العاملين فقط. وعلى الرغم من أن أحدث البيانات الخاصة بالملكة العربية السعودية تعود إلى عام ٢٠١٩، يتغير نمو الأجر والتوظيف في القطاع العام إلى أن علاوة الأجر في القطاع العام لا تزال تتجه تدريجيا نحو الانخفاض بعد عام ٢٠١٩.

نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل
(%)



المصادر: التقديرات النموذجية لمنظمة العمل الدولية وقاعدة بيانات التوقعات؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

- ٣٧ - مبادرات تحديث بيئة الأعمال قيد التنفيذ. فقد جرى تنفيذ إصلاحات تشريعية ومبادرات كثيرة ضمن إطار "استثمار في عُمان" لتحسين بيئة الأعمال وجذب كبار المستثمرين، بما في ذلك إطلاق البرنامج الوطني للاستثمار وتنمية الصادرات (نذر)، الذي يهدف إلى زيادة قدرة سلطنة عُمان التافيسية بوصفها وجهة للاستثمار.^٧ ويُتوقع أن يؤدي إطلاق صندوق عُمان المستقبلي التابع لجهاز الاستثمار العماني إلى جذب مزيد من الاستثمارات وإعطاء دفعة لأنشطة رأس المال المخاطر والشركات الناشئة. وأكد خبراء الصندوق على أن الاستراتيجيات الموجهة بشكل قطاعي، بما في ذلك "الاستراتيجية الصناعية ٢٠٤٠" والتوسيع في

^٧ الإصلاح الشامل لبيئة الأعمال ارتكز على إصدار قانون الشركات التجارية، وقانون التخصيص، وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وقانون استثمار رأس المال الأجنبي، وقانون الإفلاس، وجميعها في عام ٢٠١٩، بالإضافة إلى قانون الأوراق المالية في عام ٢٠٢٢، وقانون الحماية الاجتماعية وقانون العمل في عام ٢٠٢٣.

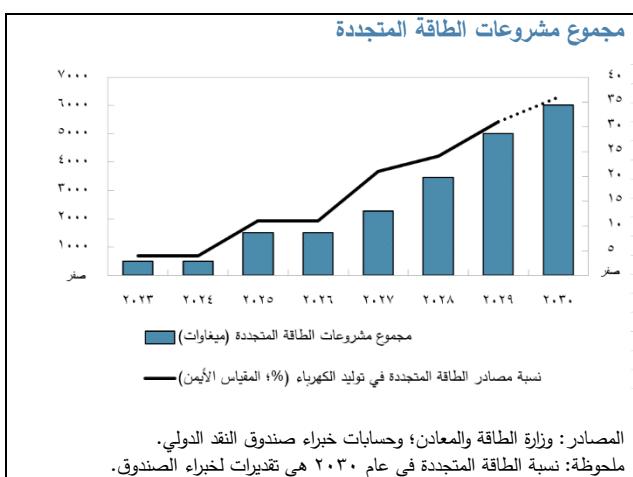
المناطق الاقتصادية الخاصة، ينبغي أن تكمل الإصلاحات الهيكلية واسعة النطاق وتدعمها، في حين تحافظ على الامتثال للقواعد التجارية والضريبية العالمية.

- ٣٨ **تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة** عامل أساسي لخلق فرص العمل وتحقيق النمو. وفرت المشروعات متناهية الصغر والصغرى والمتوسطة فرص عمل لما يربو على ثلاثة أرباع القوى العاملة في القطاع الخاص في عام ٢٠٢٣، وساهمت بأكثر من ثلث إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني. ولكن لا تزال هناك اختلافات على الرغم من قيام السلطات بتقديم العديد من المبادرات الرامية إلى رفع مهارات رواد الأعمال عن طريق الدورات التدريبية وحاضنات الأعمال، وتيسير الحصول على التمويل من خلال برامج الإقراض المدعمة، وتنفيذ تشريع لتيسير إنشاء الشركات (راجع تقرير القضايا المختارة الثالث). وأكد خبراء الصندوق على أهمية رفع هذه الأعباء من أجل دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل جديدة، وذلك بوسائل منها:

- إتاحة التمويل للقطاع الخاص. مع استمرار تخوف المقرضين من القطاع الخاص بشأن ارتفاع مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، يمكن لتطبيق برنامج للضمان الائتماني المساعدة على تخفيف هذه المخاطر وتجنب البنوك التجارية.
- إدماج المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سلسل القيمة للمناطق الاقتصادية الخاصة. ينبغي مواصلة توسيع نطاق المبادرات التجريبية الحالية لتيسير إدماج المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الاقتصادية الخاصة. وينبغي للجهود المبذولة في هذا المجال التركيز بشكل خاص على ربط الشركات الكبرى متعددة الجنسيات العاملة في المناطق الاقتصادية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال تحديد احتياجات هذه الشركات ومساعدة تلك المشروعات على اكتساب المعرف والمهارات اللازمة لتوفير احتياجات الشركات الأجنبية الكبرى.
- تحديث إجراءات الإعسار. ومن شأن وجود إجراءات مبسطة للإعسار للمشروعات المتوسطة والصغرى مع إتاحة المجال لإمكانية بداية جديدة أن يشجع الإقدام على المخاطرة والابتكار.

- ٣٩ **عمان تحرز تقدماً مستمراً في مجال التحول الرقمي.** أحرز التحول الرقمي في خدمات القطاع العام تقدماً، مما جعل البلاد تحقق تحسناً كبيراً في تصنيفها العالمي في مؤشر الحكومة الإلكترونية الصادر عن الأمم المتحدة - من المرتبة الخمسين في عام ٢٠٢٢ إلى المرتبة الحادية والأربعين في عام ٢٠٢٣. وقد رحب خبراء الصندوق بهذا التقدم، بما في ذلك خدمات الإنترنت الملائمة وتوفير تغطية للسكان بخدمات الجيلين الرابع والخامس. ولكنهم أشاروا أيضاً إلى وجود فجوات، ولا سيما الفجوات بين السكان المتعلقة بالمهارات المتقدمة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وسرعة الاتصال بشبكة الإنترنت، والابتكار الرقمي. وقد شجعوا السلطات على تنفيذ الاستثمارات اللازمة، بما في ذلك في مجال البحوث والتطوير، لضمان تحقيق مستوى يماثل المستويات في الدول المجاورة (راجع تقرير القضايا المختارة الرابع).

٤٠- لا تزال الجهود تتواصل لجعل سلطنة عُمان في موقع ريادة الاستدامة في إنتاج الطاقة المتجددة واقتصاد الهيدروجين



الأخضر. وتهدف استراتيجية الهيدروجين الأخضر التي تنتهجها البلاد إلى ترسیخ وضعها بوصفها رائدة عالمية في قطاع الهيدروجين الأخضر، بما يتضمنه ذلك من مبادرات التوطين، وتشارُك البنية التحتية، وأهداف إنتاج طموحة للتحول نحو تحقيق الحياد الصفرى الكربوني في عام ٢٠٥٠. ورحب خبراء الصندوق بهذه الاستراتيجية، وشجعوا السلطات على مواصلة الجهود الجارية لزيادة قدرة الطاقة المتجددة لضمان تحقيق المرحلة المهمة المتمثلة في توليد ٣٠٪ من الكهرباء من الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٣٠.

٤١- على الرغم من بعض أوجه القصور في توفير البيانات، فإنها لا تزال كافية بشكل عام لأغراض الرقابة. وتواصل السلطات التزامها بالنظام العام المعزّز لنشر البيانات الذي وضعه صندوق النقد الدولي. ودعا خبراء الصندوق إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات لتحسين تقديم بيانات الحسابات القومية والحسابات الخارجية وبيانات المالية العامة في الوقت المحدد وتواترها وشموليها ونشرها، وأعربوا عن رغبة الصندوق في تقديم مزيد من الدعم في مجال تنمية القدرات (راجع المرفق الثامن).

٤٢- آراء السلطات. أكدت السلطات مجددا أنها تكرس جهودها للتعجيل بالإصلاحات الهيكيلية الراامية إلى تعزيز النمو غير الهيدروكربوني بقيادة القطاع الخاص تماشيا مع رؤية عُمان ٢٠٤٠، مشيرة إلى نجاح تنفيذ قانوني الحماية الاجتماعية والعمل الجديدين الذي يجري حاليا، وإلى المبادرات العديدة لمواصلة تعزيز بيئة الأعمال، وتجنب استثمارات كبيرة، وزيادة مرونة سوق العمل، وتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودفع سياسات المناخ والتحول الرقمي قدما. كما وافقت على ضرورة التوسيع في سياسات سوق العمل النشطة، وسلطت الضوء على العمل الجاري لتوسيع نطاق التعليم الفني. وقد أكدت أيضا أن العديد من الأحكام الواردة في قانون العمل الجديد، ومن بينها إجازة الأمومة الطويلة، وإجازة الأبوة الجديدة، وترتيبات العمل المرنة، ستدعم عمل المرأة، واتفقت على النظر في اتخاذ مزيد من الإجراءات، بما فيها زيادة دعم رعاية الأطفال للأمهات العاملات وزيادة الاستثمار في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، بغية إتاحة مزيد من الفرص للنساء. وأشارت السلطات إلى أن المفاوضات مع الهند بشأن اتفاق للتجارة الحرة بلغت مرحلتها الأخيرة، وأنها تدرس بدء إجراء مفاوضات مماثلة مع شركاء استراتيجيين آخرين، وهو ما يمكن أن يزيد الاستثمار الأجنبي المباشر ويفتح أسواقا جديدة للشركات العمانية. كما سلطت الضوء على التقدم المحرز في جذب استثمارات في مجال الطاقة المتجددة، مع توقع تحقيق الهدف المحدد لعام ٢٠٣٠ قبل ذلك الموعد. وأكدت السلطات أيضا الإجازات الأخيرة في مجال رقمنة الخدمات الحكومية، وشددت مجددا على التزامها بالمضي قدما في تنفيذ جدول أعمالها الخاص بالتحول الرقمي.

تقييم خبراء الصندوق

٤٣ - لا تزال الآفاق الاقتصادية في سلطنة عُمان مواتية، مدرومة بالإيرادات الهيدروكربونية الكبيرة وجهود الإصلاح الحيثية. ومن المتوقع أن يكتسب النمو غير الهيدروكربوني مزيداً من الزخم على المدى المتوسط، مدرومة بتنفيذ استثمارات كبيرة التزم بها القطاع الخاص، وزيادة الطلب من البلدان المجاورة. وتشير التوقعات إلى استمرار تحقيق فوائض في أرصدة المالية العامة والحساب الجاري على المدى المتوسط، وإن كانت أقل إلى حد ما من مستوياتها الحالية نتيجة تراجع أسعار النفط، ولكنها تظل مدرومة بزيادة إنتاج الهيدروكربونات واستمرار اضطراب أداء المالية العامة. إلا أن هذه الآفاق مصحوبة بارتفاع حالة عدم اليقين، وذلك لعدة أسباب من بينها تقلبات أسعار النفط، ومخاطر حدوث تباطؤ اقتصادي عالمي، وتصاعد الاضطرابات الجغرافية-السياسية.

٤٤ - تواصل السلطات إدارتها الرشيدة للمالية العامة في ظل نجاح تنفيذ قانون الحماية الاجتماعية. ومن المتوقع أن تحافظ ميزانية ٢٠٢٥ على اضطراب أداء المالية العامة، مما يزيد من تخفيض العجز الأولي غير الهيدروكربوني، مع الإبقاء على الإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي دون تغيير يُذكر مقارنة بعام ٢٠٢٤. وستكون زيادة زخم إصلاحات المالية العامة عملاً أساسياً في ترسیخ استدامة المالية العامة وتحقيق العدالة بين الأجيال، مع توفير حيز إضافي لجذب استثمارات معززة للنمو بغية تحقيق أهداف رؤية عُمان ٢٠٤٠. كما يمثل المضي قدماً بقوة في إصلاحات الإدارة الضريبية، وتنفيذ قانون ضريبة الدخل الشخصي، وتطبيق الحد الأدنى العالمي لضرائب الشركات الذي تنص عليه الركيزة الثانية عناصر أساسية لتقليل الفجوة الضريبية والمساعدة على إعادة توازن عملية ضبط المالية العامة المتواخدة على المدى المتوسط. كما أن استمرار الإصلاحات للحد من تكلفة توليد الكهرباء ونقلها وتوزيعها تزامناً مع تعديل التعريفات، حسبما تقتضي الضرورة، لضمان استرداد التكلفة بحلول عام ٢٠٢٣، بالإضافة إلى إلغاء الحد الأقصى لأسعار الوقود، ستكون عوامل أساسية للحد من الدعم غير الموجه وتحرير الموارد الالزامية وتوجيهها إلى بنود الإنفاق ذات الأولوية.

٤٥ - تعزيز مؤسسات المالية العامة سيكون عملاً أساسياً لترسيخ استدامة المالية العامة وزيادة شفافيتها ومصداقيتها. ويتتيح العمل الجاري لوضع خطة المالية العامة متوسطة الأجل الجديدة لتكون ركيزة لخطة التنمية الخمسية الحالية عشرة فراسة سانحة لإعداد خطة المالية العامة هذه في شكل إطار المالية العامة متوسط الأجل الذي يكون متاماً، والذي يمكن في حالة إقراره على أعلى المستويات أن يعزز عملية إعداد الميزانية ويزيد شفافية المالية العامة ومصداقيتها. كما أن وجود قاعدة للمالية العامة مُختارة بعناية إلى جانب استراتيجية للتواصل مصممة بدقة لتحقيق إجماع عام في الرأي بشأن انعكاسات إقرار هذه القاعدة سيساعد على فصل الإنفاق الحكومي عن تقلبات أسعار النفط، وتعزيز اضطراب أداء المالية العامة، ومراعمة هوامش أمان مالية، وفي الوقت نفسه توفير مرونة لإدارة الصدمات الحادة. وسيكون التعجيل بالتنفيذ الكامل لحساب الخزينة الموحد عملاً أساسياً لتعزيز إدارة التدفقات النقدية ودعم انتقال أثر السياسة النقدية على نحو أكثر فعالية. وينبغي لإصلاحات المؤسسات المملوكة للدولة أن تمضي قدماً، حيث تواصل تعزيز الحكومة، والشفافية، وإدارة المخاطر، والتحفيظ للطوارئ، مع تقليل هيمنة الدولة على الاقتصاد. ومن شأن اتساق عملية تبليغ بيانات حسابات المالية العامة مع المعايير الدولية وتوسيع نطاقها، مع وضع إطار لإدارة الأصول والخصوم السيادية، أن يعزز الشفافية والإدارة السليمة للمالية العامة.

٤٦ - يظل نظام ربط سعر الصرف يشكل ركيزة ملائمة وذات مصداقية للسياسة النقدية في سلطنة عُمان. فلا يزال هذا النظام بالغ الأهمية في تحقيق معدل تضخم منخفض ومستقر. وستتضمن المثابرة في تنفيذ "مشروع تعزيز كفاءة السياسة النقدية" انتقال أثر إجراءات السياسة النقدية بفعالية إلى الاقتصاد الأوسع نطاقاً، وتساعد على تعزيز أسواق المال. ويلقى التقدم المحرز في وضع إطاري مساعدات السيولة الطارئة والضمادات ترحيباً من خبراء الصندوق. كما أن التحرك بحزم في الإجراءات الجارية

لتعزيز إطار إدارة السيولة، بالتواري مع تطبيق حساب الخزينة الموحد بشكل كامل ومواصلة الجهد لتعزيز سوق المال وسوق رأس المال، سيدعم تنفيذ السياسة النقدية.

٤٧ - لا يزال القطاع المصرفي ينبع بالقوة في ظل الجهد المستمر لتعزيز الأطر التنظيمية والرقابية. فالتقدم المحرز في دعم الأطر التنظيمية المصرفية، بما في ذلك تحسين إطار البنوك المحلية المؤثرة على النظام المالي وإعادة احتياطي حماية رأس المال إلى مستوى ما قبل الجائحة، يدعم قدرة القطاع المصرفي على الصمود. ومن شأن إلغاء الحد الأقصى لسعر الفائدة على القروض الشخصية، تزامنا مع تحديث مكتب معلومات الائتمان الشامل، أن يحسن عملية تخصيص رأس المال، ويدعم تسعير مخاطر الائتمان على نحو أفضل، ويزيد إمكانية الحصول على التمويل، ويساعد انتقال أثر السياسة النقدية. كما أن تعزيز مجموعة أدوات السلامة الاحترازية الكلية، بما في ذلك من خلال تكوين هامش أمان رأسمالي موجب مضاد للتقلبات الدورية في حالة تحول الفجوة الائتمانية إلى موجة، سيساعد على الحد من المخاطر في الفترة المقبلة.

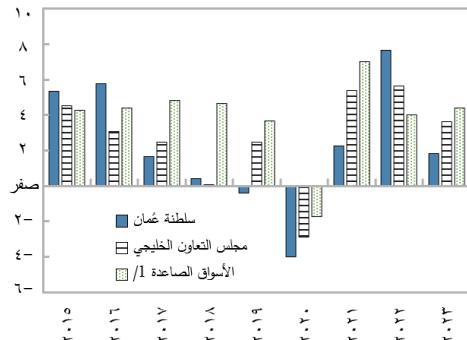
٤٨ - التقدم في تطوير القطاع المالي سيعزز إمكانية الحصول على التمويل ويدعم التنويع الاقتصادي. وتكون مبادرات فتح القطاع المصرفي أمام أطراف فاعلة جديدة وتشييف الأسواق المالية موضع ترحيب. وسيساعد المضي قدما في إجراءات تشريع أسواق المال على إنشاء منحنى عائد قصير الأجل وموثوق، مما يمهد الطريق لإصدار سندات حكومية أطول أجل، ويهيئ السبيل لتطوير سوق ديون الشركات. كما أن توسيع دور المؤسسات المالية غير المصرفية، بطرق من بينها تحديث سياسة الاستثمار الخاصة بصناديق الحماية الاجتماعية وتيسير التدفقات الداخلية من المستثمرين غير المقيمين، يمكن أن يساعد على تعزيز أسواق رأس المال المحلية. وستدعم الجهد المتواصلا لتحديث بورصة مسقط لتحصل على وضع سوق صاعدة جذب كم أكبر من الاستثمارات الأجنبية وزيادة إمكانية حصول الشركات المحلية على التمويل. وينبغي لهذه الجهد أن تمضي جنبا إلى جنب مع الإصلاحات المستمرة التي تتفذها سلطنة عُمان في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للحد من المخاطر على النزاهة المالية، بما في ذلك المخاطر التي تنشأ بسبب التدفقات المالية غير المشروعة واستغلال الشخصيات الاعتبارية.

٤٩ - استمرار تنفيذ الإصلاحات في إطار رؤية عُمان ٢٠٤٠ سيكون عاملا أساسيا في تحقيق نمو غير هيدروكربوني مستدام وغني بالوظائف بقيادة القطاع الخاص. وقد تم بنجاح تنفيذ قانون الحماية الاجتماعية الجديد. وتتواصل إصلاحات سوق العمل، مدعومة بقانون العمل الجديد. ومن الضروري الحفاظ على استمرار جهود الإصلاح من خلال التصدي للاختيارات المتبقية في سوق العمل، ومن بينها فجوة الأجر بين القطاعين العام والخاص، وزيادة حرية تنقل العمالة الوافدة، وتمكين النساء في القوى العاملة، وتقليل فجوة المهارات، مع زيادة دعم الباحثين عن عمل. كما أن المضي قدما بجسم في تنفيذ مبادرات لمواصلة جذب الاستثمارات، وزيادة الفرص التجارية، وتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة سيعجل بخلق فرص عمل. وسيكون الحفاظ على زخم الإصلاحات في إطار جدول أعمال المناخ والتحول الرقمي بالغ الأهمية لبناء اقتصاد مستدام قائم على المعرفة وغني بالوظائف.

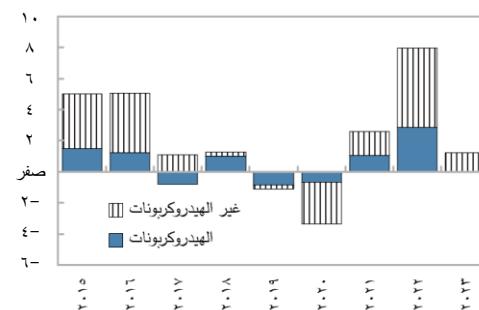
٥٠ - ويقترح خبراء الصندوق إجراء مشاورات المادة الرابعة القادمة مع سلطنة عُمان على أساس الدورة الاعتيادية البالغة مدتها ١٢ شهرا.

الشكل البياني ١ - سلطنة عُمان: آخر التطورات الاقتصادية

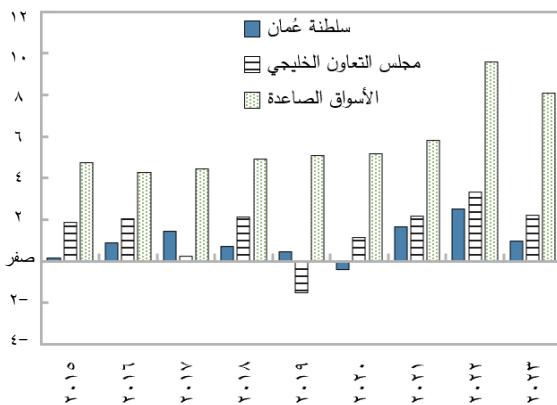
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير الهيدروكربوني
(التغير السنوي %)



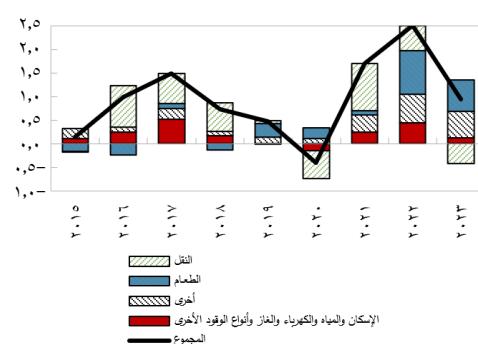
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
(المساهمة، %)



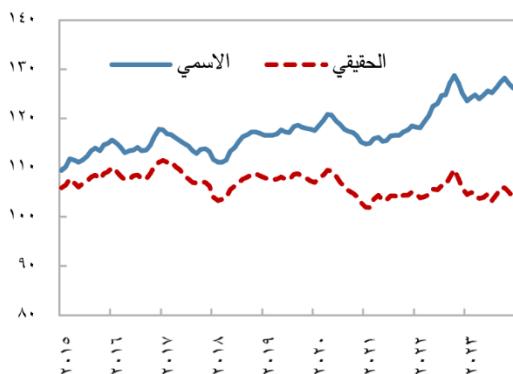
تضخم مؤشر أسعار المستهلكين حسب القطاع
(التغير السنوي %)



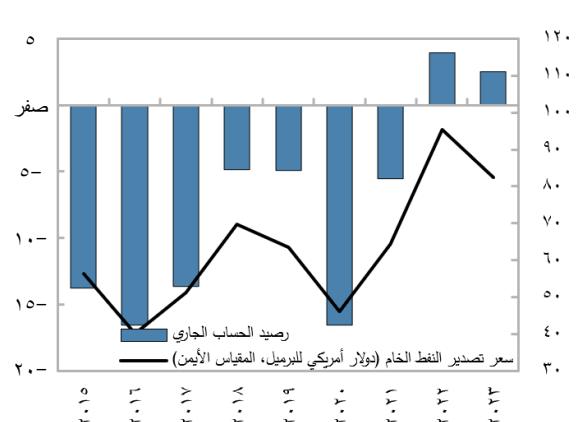
المساهمة في تضخم مؤشر أسعار المستهلكين
(%)



أسعار الصرف الفعلية الحقيقية والاسمية شهرية
(مؤشر، $100 = 2010$)



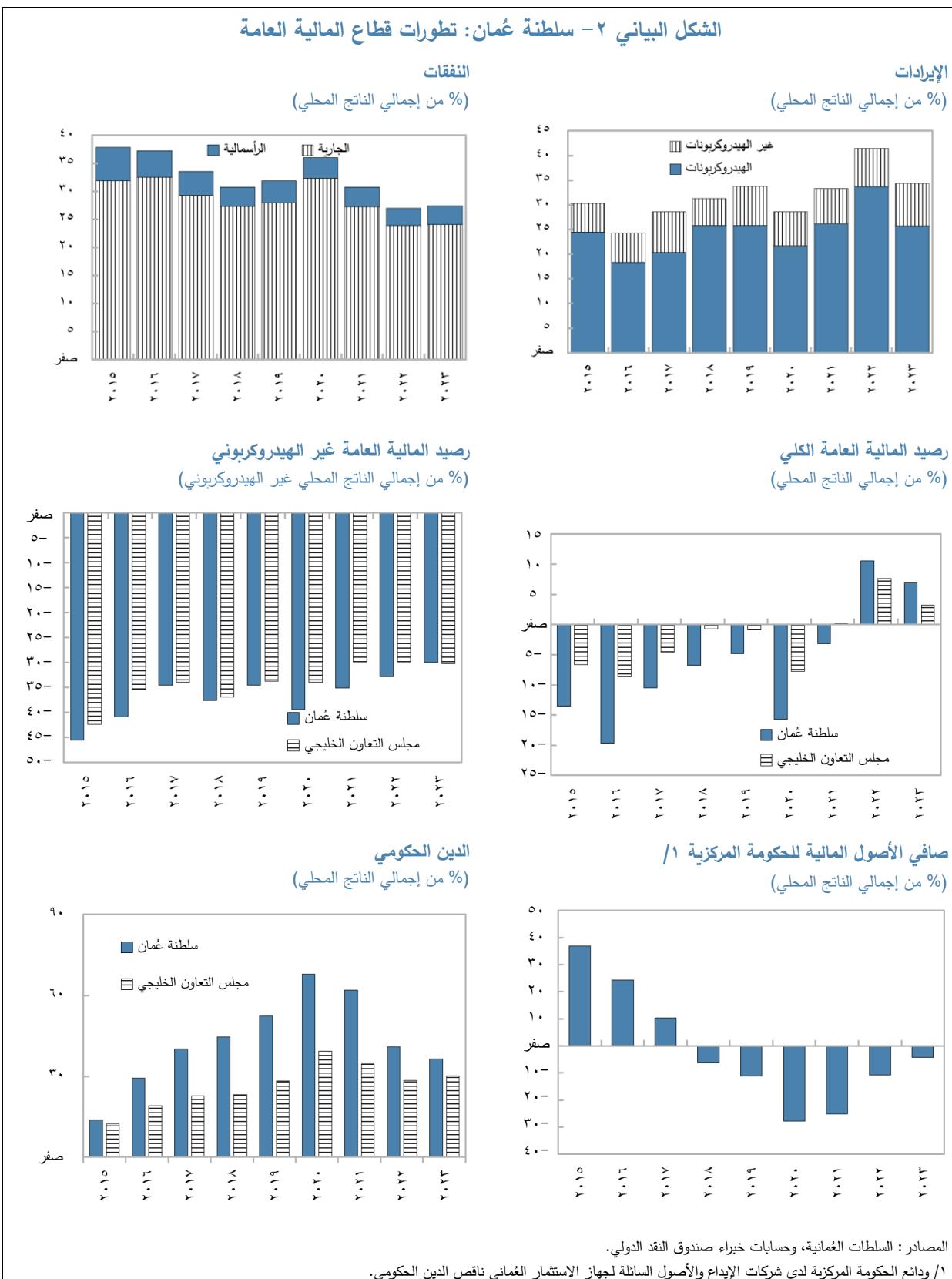
رصيد الحساب الجاري
(% من إجمالي الناتج المحلي)



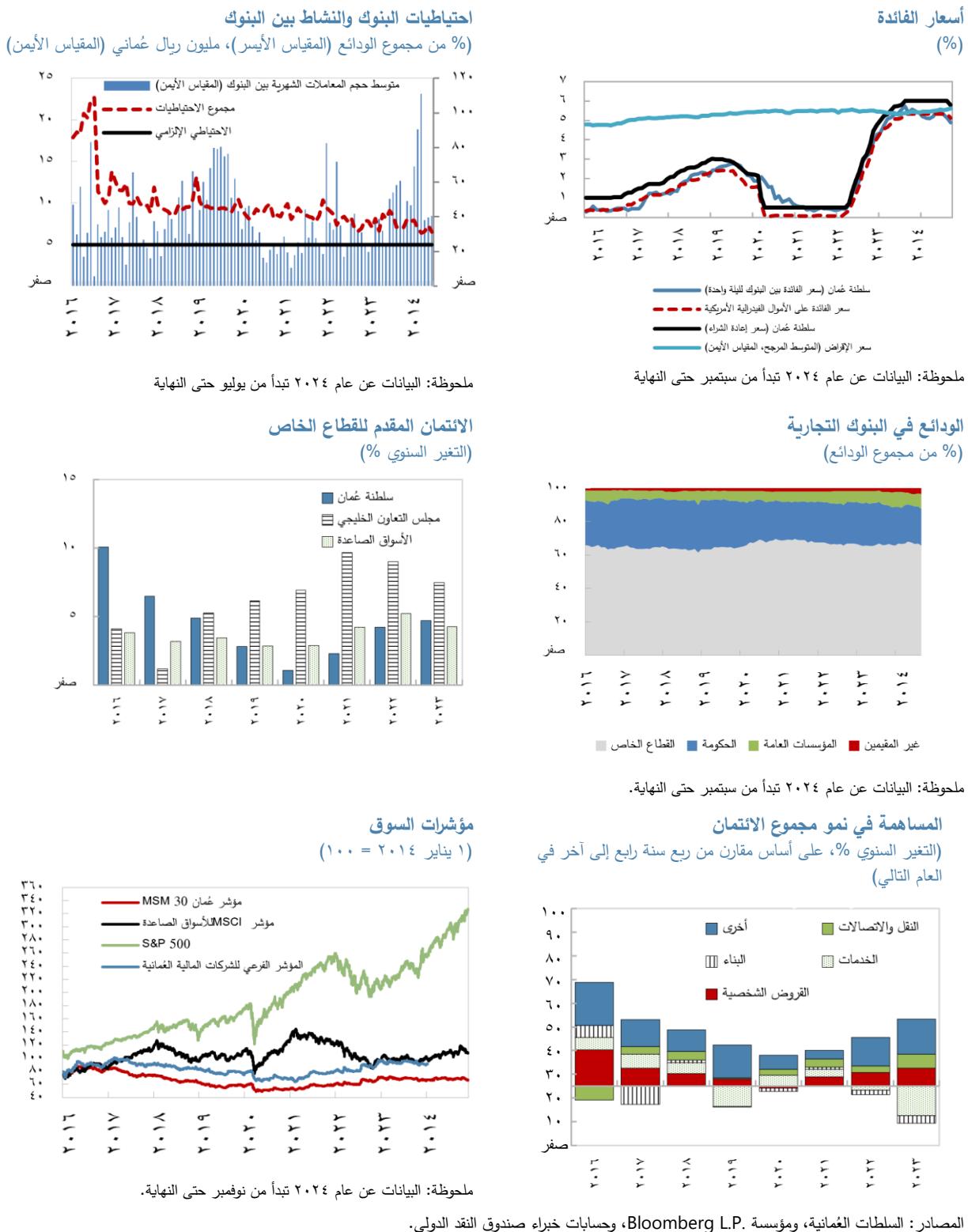
المصادر: السلطات العمانية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ بالنسبة للأسوق الصاعدة، إجمالي الناتج المحلي الكلي.

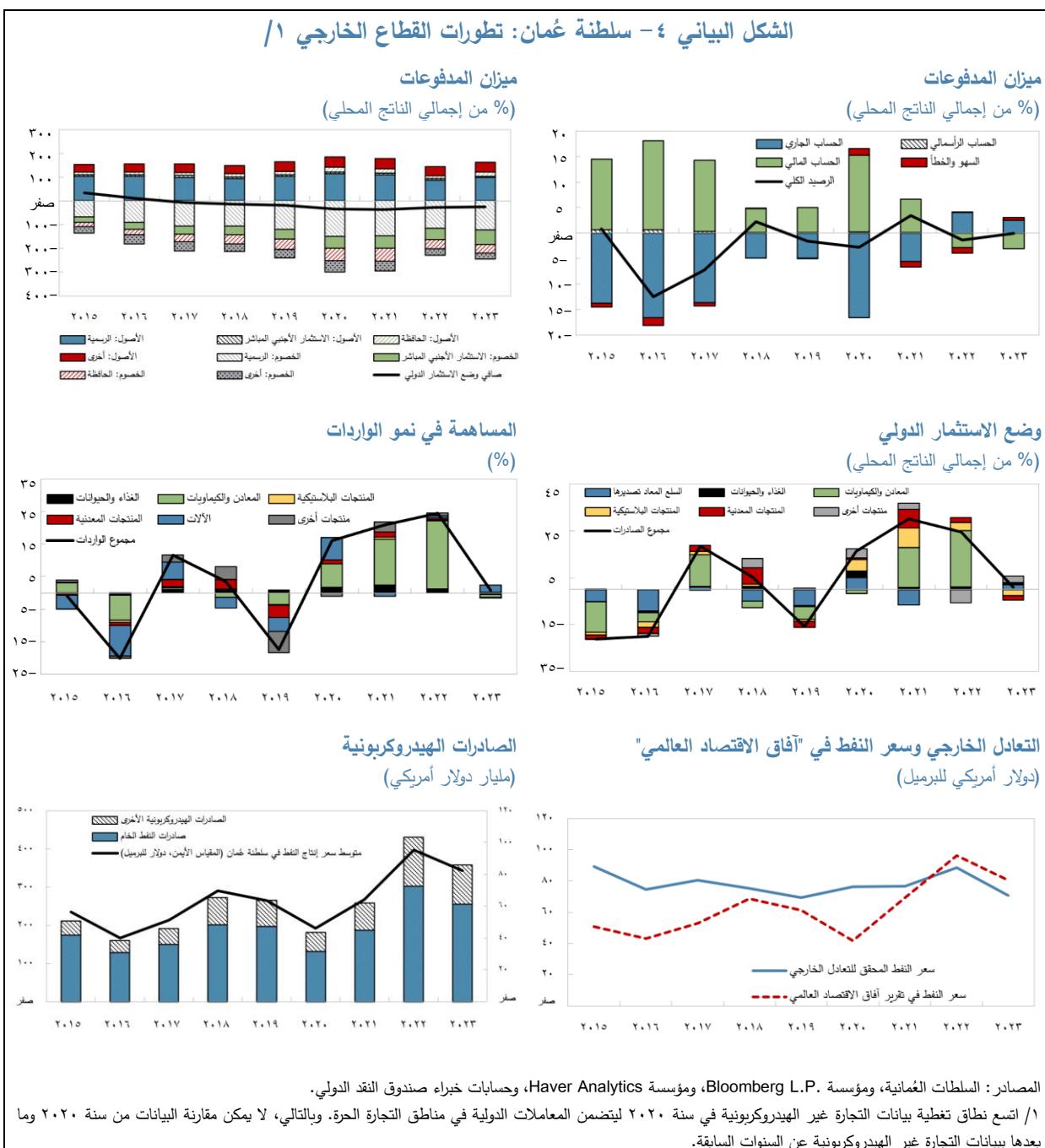
الشكل البياني ٢ - سلطنة عُمان: تطورات قطاع المالية العامة



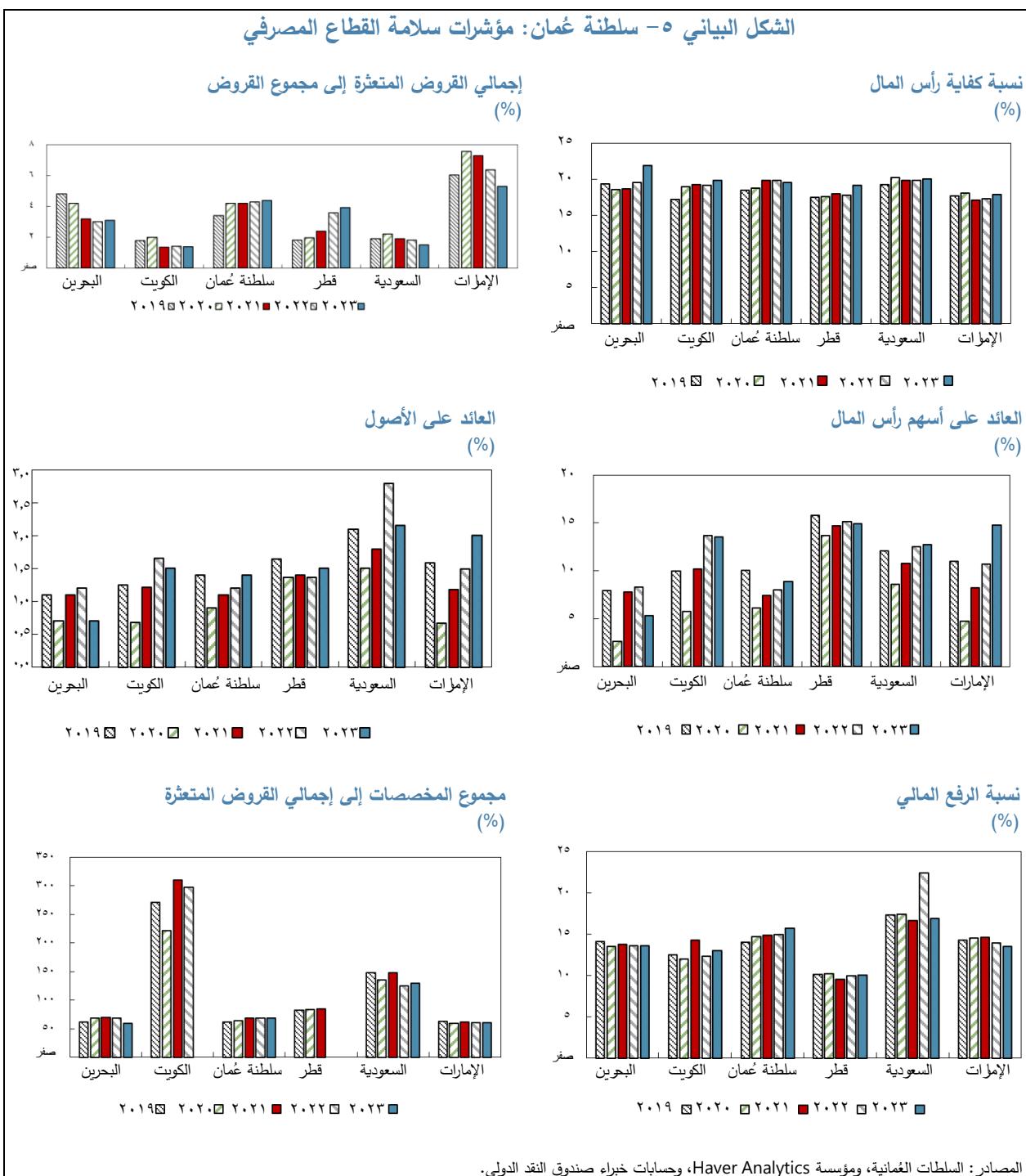
الشكل البياني ٣ - سلطنة عُمان: التطورات النقدية والمالية



الشكل البياني ٤ - سلطنة عُمان: تطورات القطاع الخارجي ١



الشكل البياني ٥ - سلطنة عمان: مؤشرات سلامة القطاع المصرفي



الجدول ١ - سلطنة عُمان: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٢٩-٢٠٢١

توقعات									
٢٠٢٩	٢٠٢٨	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	
قطاع النفط والغاز									
إجمالي إنتاج النفط والغاز (بمليارات الدولارات الأمريكية)									
متوسط سعر تصدير النفط الخام (دولار أمريكي/برميل)									
إنتاج النفط الخام والمكثفات النظيفة (بملايين البرميل)									
منها: النفط الخام (بملايين البرميل يومياً)									
إنتاج الغاز الطبيعي (بملايين الأمتار المكعبية يومياً)									
الحسابات القومية									
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات)									
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بملايين الريلات العمانية)									
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي									
إجمالي الناتج المحلي البيدروكربوني الحقيقي /									
ناتج المحلي غير البيدروكربوني الحقيقي									
أسعار المستهلكين (متوسط)									
مقديس إجمالي الناتج المحلي									
الاستثمار والدخل									
إجمالي تكاليف رأس المال									
العلم									
الخاص									
إجمالي المدخرات القومية									
العامة									
الخاصة									
مالية الحكومة المركزية									
الإيرادات والمنحة									
البيدروكربونات									
غير البيدروكربونات والمنحة									
النفقات									
الجارية									
الرأسمالية									
الرصيد الكلي (صافي الأقراض/الاقراض)									
الرصيد الكلي (المعدل) /									
الرصيد الأولي غير البيدروكربوني (%) من إجمالي الناتج									
المالي غير البيدروكربوني									
دين الحكومة المركزية، منه:									
الدين الخارجي									
الدين العام، منه:									
دين المؤسسات المملوكة للدولة									
صافي الأصول المالية									
القطاع النقدي									
صافي الأصول الأجنبية									
صافي الأصول المحلية									
الائتمان المقدم للقطاع الخاص									
النقد معناتها الواسع									
القطاع الخارجي									
صادرات السلع									
النفط والغاز									
أغذية									
واردات السلع									
رصيد الحساب الجاري									
% من إجمالي الناتج المحلي									
إجمالي احتياطيات البنك المركزي									
بعد شهور واردات السلع والخدمات في العام التالي									
إجمالي الدين الخارجي									
%									
إجمالي التكوة:									
الرصيد الأولي البيدروكربوني غير البيدروكربوني /٣									
الرصيد الأولي البيدروكربوني غير البيدروكربوني (%) من الناتج									
المالي الإجمالي غير البيدروكربوني /٣									
سعر الصرف الفعلي الاسمي (١٠٠=٢٠١٠)									
سعر الصرف الفعلي الحقيقي (١٠٠=٢٠١٠)									
سعر الصرف (ريال لكل دولار، متوسط الفترة)									
المصادر: السلطات العامة، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.									
/ يتضمن إنتاج النفط الخام والمكرر والغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المسال.									
/ البيانات قبل عام ٢٠٢٢ معدلة باستبعاد مصروفات قطاع النفط والغاز التي أصبحت مسؤولة شركة تنمية طاقة عُمان في عام ٢٠٢١.									

الجدول ٢ - سلطنة عمان: مالية الحكومة، ٢٠٢١ - ٢٠٢٩ / ١٢٠٢٩ - ٢٠٢١
(بملايين الريالات العمانية، ما لم يذكر خلاف ذلك)

توقعات										
٢٠٢٩	٢٠٢٨	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١		
١٣,٦٨	١٣,٣٦	١٢,٩٤	١٢,٥٢	١٢,٢٩	١٤,٠٣	١٣,٩٨	١٧,٥٠	١١,١٨	الإيرادات والمنح	
٢,٣٢٠	٢,١٩٥	٢,٠٨٤	١,٩٨٠	١,٨٨٣	١,٨٣١	١,٨٢٨	١,٦٣٠	١,٢٨٦	الضرائب	
٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٣٥	٣٥	١٢	١٤	٢٤	المنح	
١١,٣٤	١١,١٥	١٠,٨٣	١٠,٥٢	١٠,٣٧	١٢,١٦	١٢,١٤	١٥,٨٦	٩,٨٧٧	دخل الممتلكات وغيرها	
٧,٣٨٦	٧,٢٢٥	٧,٠٤٠	٦,٧٩٨	٦,٨٤٥	٦,٦٢١	٨,٥٩٤	١٠,٦٨	٦,١٦١	النفط	
١,٩٨٥	٢,٠١٥	١,٩٣٧	١,٩١٨	١,٧٧٢	١,٨٠٨	١,٨٦٨	٣,٥٤٨	٢,٦٢٩	الغاز الطبيعي المسال والغاز الطبيعي /	
١	١	١	١	١	١	١	١	١٥	الخدمات والمرافق العامة	
٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٥	٨١٣	٣١٢		دخل الاستثمار	
١,١٧٠	١,١١٣	١,٠٥٩	١,٠٠٨	٩٥٩	٩٣٥	٨٧٣	٨١٢	٧٦١	أخرى	
١١,٦٧	١١,٥٥	١١,٤٨	١١,٣٤	١١,٢٧	١١,٤٩	١١,١٨	١٣,٥٥	١٢,٢٥	النفقات	
١٠,٣٧	١٠,٢٦	١٠,٢٣	١٠,١٤	١٠,١٣	١٠,٣٥	٩,٨٢١	١١,٧٥	١١,٠٨	المصروفات	
٣,٨٥٤	٣,٨٠٣	٣,٧٥٤	٣,٧٠٩	٣,٦٥٠	٣,٥٤٢	٣,٥٦	٣,٤٠٣	٣,٢٨٤	تعويضات الموظفين	
٨٢٢	٨٠١	٧٨٣	٧٦٦	٧٦٤	٧٦٤	٨٤٠	٢,٤١٣	٢,٠١٨	استخدام السلع والخدمات	
٩٥٠	٨٥٥	٨٨٢	٨٦١	٩١٥	٩٤٠	١,٠٤٤	١,٠٧٦	١,٠٥٤	مدفوعات الفائدة	
١,٦٢٥	١,٦٥٨	١,٦٩١	١,٧٠٤	١,٧٢٣	٢,٠٧٥	١,٥٢٣	١,٩٢٢	١,١٥٢	الدعم والمساواة الاجتماعية	
٤٤٥	٤٣٧	٤٥١	٤٩٣	٥١٢	٨١٣	٨٧٠	١,٢٧٦	٥٩٥	منه: دعم الطاقة	
٨٦٠	٨٢٤	٧٨٩	٧٥٧	٧٢٥	٦٩٧	٢٠٦	٢٢١	١٩٦	منه: التحويلات الاجتماعية	
١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٠	٨	منح لبلدان أخرى	
٣,١٥٤	٣,١٢٢	٣,١١٥	٣,٠٩٤	٣,٠٧٣	٣,٠٢٠	٢,٨٩٤	٢,٩٢٨	٣,٥٦٥	مصروفات أخرى	
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٧٨٠	عمليات شركة تنمية نفط عمان	
٣,١٥٤	٣,١٣٢	٣,١١٥	٣,٠٩٤	٣,٠٧٣	٣,٠٢٠	٢,٨٩٤	٢,٩٢٨	٢,٧٨٥	الدافع	
١,٣٠٠	١,٢٩٢	١,٢٥٠	١,٢٠٠	١,١٤٠	١,١٤٠	١,٣٦٣	١,٣٠٦	١,١٧٢	صافي اقتناة الأصول غير المالية	
١,٣٠٠	١,٢٩٢	١,٢٥٠	١,٢٠٠	١,١٤٠	١,١٤٠	١,٣٦٣	١,٣٠٦	١,١٧٢	اقتناة الأصول غير المالية	
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر		عمليات شركة تنمية نفط عمان	
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر		مشروع إنتاج الغاز	
١,٣٠٠	١,٢٩٢	١,٢٥٠	١,٢٠٠	١,١٤٠	١,١٤٠	١,٣٦٣	١,٣٠٦	١,١٧٢	مدني	
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر		التصرف في (بيع) أصول غير مالية	
٣,٣٠٩	٣,١٠٦	٢,٧٠١	٢,٣٧٥	٢,١٥٥	٣,٦٧٦	٤,١٦٠	٥,٧٥٤	١٠٧	إجمالي رصيد التشغيل	
٢,٠٠٩	١,٨١٣	١,٤٥١	١,١٧٥	١,٠١٥	٢,٥٣٦	٢,٧٩٧	٤,٤٤٨	-	صافي الإقراض (+)/الاقتراض (-) (الرصيد الكلي)	
٢,٦٢٤	١,٨٥١	١,٤٧٢	٩٥٠	١,٠٥٠	١,٦٠٢	٤٥٩	١,٢٧٦	١٠٩-	صافي اقتناة الأصول المالية /٤	
٦١٥	٣٨	٢١	٢٢٤-	٣٤	٩٣٤-	-	-	٩٥٦	صافي تحمل الخصوم	
٦١٠	١١٦	١٥٠	١٣-	١٧١	١٦٦	٣٤٧-	٨٦٤-	٧٤	الدين المحلي	
٥	٧٨-	١٢٩-	٢١٢-	١٣٧-	-	-	-	٨٨٢	الدين الخارجي	
١٤,٨١	١٤,١٩	١٤,١٦	١٤,١٤	١٤,٣٦	١٤,٣٣	١٥,٢٦	١٧,٦٠	٢٠,٧٧	بند للذكر:	
٩,٦٤٢	٩,٦٣٧	٩,٧١٥	٩,٨٤٤	١٠,٠٥	١٠,١٩	١١,٢٩	١٣,٢٨	١٥,٥٩	مجموع الدين الحكومي، منه: الدين الخارجي	

المصادر: وزارة المالية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ يغطي الجدول عمليات الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية. تُناسِس الإيرادات الهيدروكربونية على أساس اجمالي، بما في ذلك الإيرادات المحولة إلى الصناديق المخصصة والمقدمة كقرض لشركة تنمية طاقة عمان عبر تسهيل مرحلي للمساهمة. وينتهي من عام ٢٠٢٣ يتم إبلاغ الإيرادات ذات الصلة بالغاز مخصوصاً منها تكلفة شراء ونقل الغاز (كانت تدرج من قبل ضمن استخدام السلع والخدمات) حيث إن العمليات ذات الصلة بالغاز أصبحت مسؤولة شركة الغاز المتكاملة بعد إنشائها في مطلع عام ٢٠٢٣.

٢/ تشمل الأرباح الموزعة من شركة غاز عمان للغاز الطبيعي المسال.

٣/ لا يشمل "صافي الإقراض وحصص الملكية".

٤/ يشمل "صافي الإقراض وحصص الملكية".

الجدول ٢ ب- سلطنة عُمان: مالية الحكومة، ٢٠٢١ - ٢٠٢٩ /١
(%) من إجمالي الناتج المحلي

توقعات									
٢٠٢٩	٢٠٢٨	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	
٢٧,٧	٢٨,٤	٢٨,٨	٢٩,٢	٢٩,٧	٣٤,٢	٣٤,٣	٤١,٤	٣٣,٣	الإيرادات والمنج
٤,٧	٤,٧	٤,٦	٤,٦	٤,٦	٤,٥	٤,٥	٣,٩	٣,٨	الضرائب
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,١	المنج
٢٢,٩	٢٣,٧	٢٤,١	٢٤,٦	٢٥,١	٢٩,٦	٢٩,٨	٣٧,٦	٢٩,٤	دخل الممتلكات وغيرها
١٤,٩	١٥,٣	١٥,٧	١٥,٩	١٦,٥	٢١,٠	٢١,١	٢٥,٣	١٨,٣	النفط
٤,٠	٤,٣	٤,٣	٤,٥	٤,٣	٤,٤	٤,٦	٨,٤	٧,٨	غاز الطبيعي المسال والغاز الطبيعي /٢
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	الخدمات والمرافق العامة
١,٦	١,٧	١,٨	١,٩	١,٩	١,٩	٢,٠	١,٩	٠,٩	دخل الاستثمار
٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٣	٢,٣	٢,١	١,٩	٢,٣	أخرى
٢٣,٦	٢٤,٥	٢٥,٦	٢٦,٥	٢٧,٣	٢٨,٠	٢٧,٥	٣٠,٩	٣٦,٥	النفقات
٢١,٠	٢١,٨	٢٢,٨	٢٣,٧	٢٤,٥	٢٥,٢	٢٤,١	٢٧,٨	٣٣,٠	المصروفات
٧,٨	٨,١	٨,٤	٨,٧	٨,٨	٨,٦	٨,٦	٨,١	٩,٨	تعويضات الموظفين
١,٧	١,٧	١,٧	١,٨	١,٨	١,٩	٢,١	٥,٧	٦,٠	استخدام السلع والخدمات
١,٨	١,٨	٢,٠	٢,٠	٢,٢	٢,٣	٢,٦	٢,٥	٣,١	مدفوعات القادة
٣,٣	٣,٥	٣,٨	٤,٠	٤,٢	٥,١	٣,٧	٤,٦	٣,٤	الدعم والمزايا الاجتماعية
٠,٩	٠,٩	١,٠	١,٢	١,٢	٢,٠	٢,١	٢,٠	١,٨	منذ: دعم الطاقة
١,٧	١,٧	١,٨	١,٨	١,٨	١,٧	٠,٥	٠,٥	٠,٦	منذ: التحويلات الاجتماعية
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	منح للبلدان أخرى
٦,٤	٦,٧	٦,٩	٧,٢	٧,٤	٧,٤	٧,١	٦,٩	١٠,٦	مصروفات أخرى
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٣	عمليات شركة تنمية نفط عُمان
٦,٤	٦,٧	٦,٩	٧,٢	٧,٤	٧,٤	٧,١	٦,٩	٨,٣	الدفاع
٢,٦	٢,٧	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٣,٣	٣,١	٣,٥	صافي اقتناة الأصول غير المالية
٢,٦	٢,٧	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٣,٣	٣,١	٣,٥	اقتناء الأصول غير المالية
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	عمليات شركة تنمية نفط عُمان
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	مشروع إنتاج الغاز
٢,٦	٢,٧	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٣,٣	٣,١	٣,٥	مدني
-	-	-	-	-	-	-	-	-	التصفير في (بيع) أصول غير مالية
٦,٧	٦,٦	٦,٠	٥,٥	٥,٢	٨,٩	١٠,٢	١٣,٦	٠,٣	إجمالي رصيد التشغيل
٤,١	٣,٩	٣,٢	٢,٧	٢,٥	٦,٢	٦,٩	١٠,٥	٣,٢-	صافي الإقراض (+)/الاقتراض (-) (الرصيد الكلي) /٣
٥,٣	٣,٩	٣,٣	٢,٢	٢,٥	٣,٩	١,١	٣,٠	٠,٣-	صافي اقتناة الأصول المالية /٤
١,٢	٠,١	٠,٠	٠,٥-	٠,١	٢,٣-	٥,٧-	٧,٥-	٢,٨	صافي تحمل الخصوم
١,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٠	٠,٤	٠,٤	٠,٩-	٢,٠-	٠,٢	الدين المحلي
٠,٠	٠,٢-	٠,٣-	٠,٥-	٠,٣-	٢,٧-	٤,٩-	٥,٥-	٢,٦	الدين الخارجي
بند للتذكرة:									
٣٠,٠	٣٠,٢	٣١,٥	٣٣,٠	٣٤,٧	٣٤,٩	٣٧,٥	٤١,٧	٦١,٩	مجموع الدين الحكومي، منه
١٩,٥	٢٠,٥	٢١,٦	٢٣,٠	٢٤,٣	٢٤,٨	٢٧,٧	٣١,٥	٤٦,٤	الدين الخارجي
١٢,٢	١٢,٤	١٢,٦	١٢,٨	١٣,٠	١٣,٤	١٣,٧	١٣,١	١٠,٥	الإيرادات غير الهيدروكربونية (%) من إجمالي الناتج المحلي غير
٤٧,٣	٤٨,١	٤٩,٨	٥١,٨	٥٧,٣	٥٥,٤	٥٤,٠	٥٥,٤	٧٦,٧	سعر النفط التعادلي (المالية العامة، الدولار الأمريكي)

المصادر: وزارة المالية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ يعطي الجدول عمليات الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية، نفس الإيرادات الهيدروكربونية على أساس إجمالي، بما في ذلك الإيرادات المحولة إلى الصناديق المخصصة والمقدمة كفروض لشركة تنمية نفط عُمان عبر تمهيل مرحلٍ للمساهمة. بدءاً من عام ٢٠٢٣ يتم إبلاغ الإيرادات ذات الصلة بالغاز مخصوصاً منها تكلفة شراء ونقل الغاز (كانت تدرج من قبل ضمن استخدام السلع والخدمات) حيث إن العمليات ذات الصلة بالغاز أصبحت مسؤولة شركة الغاز المتكاملة بعد إنشائها في مطلع عام ٢٠٢٣.

٢/ تتضمن الأرباح الموزعة من شركة عُمان للغاز الطبيعي المسال.

٣/ لا يشمل "صافي الإقراض ومحصص الملكية".

٤/ يشمل "صافي الإقراض ومحصص الملكية".

الجدول ٣- سلطنة عمان: المسح النقدي، ٢٠٢١-٢٠٢٩
(بملايين الريالات العمانية، ما لم يذكر خلاف ذلك، نهاية الفترة)

توقعات									
٢٠٢٩	٢٠٢٨	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	
الأصول الأجنبية (صاف)									
١٠,٢٩٨	٩,٤١٩	٨,٦٥٩	٧,٩٠٠	٧,٦٦٦	٦,٨٥٢	٦,٢٥٣	٤,٦١٥	٤,٦٥١	
١٠,٠٢٦	٩,١٦٣	٨,٤١٨	٧,٦٧٢	٧,٤٥١	٦,٦٤٨	٦,٠٥٦	٦,٠٥٥	٦,٧٩٦	البنك المركزي
٢٧٢	٢٥٦	٢٤١	٢٢٧	٢١٥	٢٠٥	١٩٧	١,٤٤٠	٢,١٤٥	البنك التجارية
٢٠,٢٦٣	١٩,١٧٤	١٨,٤٧٥	١٧,٩٢٦	١٦,٧٧٧	١٦,٤١٢	١٦,٧٤٩	١٥,٧٢٠	١٥,٥٧٠	الأصول المحلية (صاف)
١,٧٥٥-	٢,٥٢٨-	٢,٦٥٨-	٢,٨٢٢-	٣,٢٢٣-	٣,٥٥٦-	٣,٨٩٨-	٣,٦٢٤-	٢,٨٨٤-	المطالبات على الحكومة (صاف)
١٠,٩٥-	١٠,٩٥-	١٠,٩٥-	١٠,٩٥-	١٠,٩٥-	١٠,٩٥-	١٠,٩٥-	١٥٣٦-	١٤٩٤-	البنك المركزي
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١١٢		المطالبات
١,٠٩٥	١,٠٩٥	١,٠٩٥	١,٠٩٥	١,٠٩٥	١,٠٩٥	١,٠٩٥	١,٥٣٦	١,٦٠٦	/ الودائع
٦٦٠-	١,٤٣٤-	١,٥٦٣-	١,٧٧٢-	٢,١٢٨-	٢,٤٦١-	٢,٨٠٣-	٢,٠٨٨-	١,٣٩٠-	البنوك التجارية
٥,٩٢٠	٥,١٤٧	٥,٠١٨	٤,٨٤٥	٤,٤٥٢	٤,١٢٠	٣,٧٧٨	٤,٢٧٨	٤,٧١٦	المطالبات
٥١٦	٥١٦	٥١٦	٥١٦	٥١٦	٥١٦	٥١٦	٨٤٥	٦٢٠	القروض
٥,٤٠٤	٤,٦٣١	٤,٥٠١	٤,٣٣٧	٣,٩٣٦	٣,٦٠٣	٣,٢٦١	٣,٤٣٤	٤,٠٩٥	أذون وسندات الخزانة
٦,٥٨١	٦,٥٨١	٦,٥٨١	٦,٥٨١	٦,٥٨١	٦,٥٨١	٦,٣٦٦	٦,١٠٦		الودائع
٦,٥٠٧	٦,١٠٣	٥,٧٢٣	٥,٣٧٥	٥,٠٥٤	٤,٨٠١	٤,٣١٨	٣,٩١٠	٣,٧٥٢	المطالبات على المؤسسات العامة
٣٤,٩١٥	٣٢,٩٦٢	٣١,١٣٥	٢٩,٥٤٩	٢٨,٠٦٤	٢٦,٧٧٥	٢٥,٨٢٠	٢٤,٦٥٦	٢٣,٦٣٤	المطالبات على القطاع الخاص
٣٤,٥٧٤	٣٢,٦٤٠	٣٠,٨٣١	٢٩,٢٦١	٢٧,٧٩٠	٢٦,٥١٤	٢٥,٥٦٨	٢٤,٤٢٣	٢٣,٤٣٦	الاتساع المقدم للقطاع الخاص
١٩,٤٠٤-	١٧,٣٦٣-	١٥,٧٢٤-	١٤,١٧٦-	١٣,١١٨-	١١,٦٠٨-	٩,٤٩١-	٩,٢٢١-	٨,٩٣٢-	(بنود أخرى (صاف))
٧,٧٢١-	٦,٨٥٩-	٦,١١٣-	٥,٣٦٨-	٥,١٤٦-	٤,٣٤٣-	٣,٧٥٢-	٣,٢٧٦-	٣,٩٩٥-	البنك المركزي
١١٦٨٢-	١٠,٥٥-	٩٦١١-	٨٨٠٨-	٧٩٧٢-	٧٢٦٥-	٥٧٤٠-	٥٩٤٦-	٤٩٣٨-	البنوك التجارية
٣٥٦١	٢٨,٥٩٣	٢٧,١٣٤	٢٥,٨٢٦	٢٤,٤٤٣	٢٣,٢٦٤	٢٣,٠٠٢	٢٠,٣٥	٢٠,٢٢١	النقد بمعناها الواسع
٧,٩٤٧	٧,٤٣٥	٧,٠٥٦	٦,٧١٥	٦,٣٥٦	٦,٠٤٩	٥,٩٨١	٥,٦٠٦	٥,٧٤٧	النقد
١,٢١٠	١,٢١٠	١,٢١٠	١,٢١٠	١,٢١٠	١,٢١٠	١,٢١٠	١,٢٤٣	١,٣٠٧	العملة خارج البنوك
٦,٧٣٧	٦,٢٢٥	٥,٨٤٦	٥,٥٠٦	٥,١٤٦	٤,٨٤٠	٤,٧٧١	٤,٣٦٣	٤,٤٣٩	الودائع تحت الطلب
٢٢,٦١٤	٢١,١٥٨	٢٠,٠٧٩	١٩,١١١	١٨,٠٨٧	١٧,٢١٥	١٧,٠٢١	١٤,٧٢٩	١٤,٤٧٤	/ أشياء النقد
٤,٣٤٢	٤,٠٦٣	٣,٨٥٥	٣,٦٦٩	٣,٤٧٣	٣,٣٠٥	٣,٢٦٨	١,٨٤٣	١,٩٢٤	منها: الودائع بعملات أجنبية
٧,٩	٧,٧	٧,٥	٧,٣	٧,١	٦,٧	٦,٨	٦,٥	٥,٣	مُضاعف النقد بمعناها الواسع (نسبة)
(التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)									
٦,٩	٥,٤	٥,١	٥,٧	٥,١	١,١	١٣,١	٠,٦	٤,٦	النقد بمعناها الواسع
٩,٣	٨,٨	٩,٦	٣,١	١١,٩	٩,٦	٢٥,٥	٠,٨-	٣١,٢	صافي الأصول الأجنبية
٥,٧	٣,٨	٣,١	٦,٩	٢,٢	٢,٠-	٦,٥	١,٠	١,٤-	الأصول المحلية
٥,٩	٥,٩	٥,٤	٥,٣	٤,٨	٣,٧	٤,٧	٤,٢	٢,٣	مُنها: الاتساع المقدم للقطاع الخاص
٧٠,٦	٧٠,٠-	٦٩,٣	٦٨,٩	٦٧,٨	٦٥,٢	٦٣,٤	٥٨,٤	٧٠,٤	المطالبات على القطاع الخاص / إجمالي الناتج
٩٨,٩	٩٩,٢	٩٩,٤	١٠٠,٠	١٠٠,٥	١٠٠,٤	١٠٠,٨	٩٩,٢	١٠٤,٥	المطالبات على القطاع الخاص / إجمالي الناتج
المصادر : السلطات العمánية، والبنك المركزي العماني، وتقديرات وتوقعات حيراء صندوق النقد الدولي.									
١/ تشمل الودائع من وزارة المالية في الأساس.									
٢/ تشمل الودائع بعملات أجنبية والودائع ذات الصلة بخطابات الاعتماد.									

الجدول ٤ - سلطنة عُمان: موجز ميزان المدفوعات، ٢٠٢١-٢٠٢٩١
(بملايين الدولارات الأمريكية)

توقعات											
٢٠٢٩	٢٠٢٨	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢٩-٢٠٢١	
٢٦,٣٩٢	٢٥,٨٠٩	٢٤,٣٤٣	٢٢,٩١١	٢٢,٤٩٠	٢٢,٨٢٠	٢٢,٨٤٥	٣١,٣١٧	١٦,٣١٦	١٦,٣١٦	الميزان التجاري	
٦٨,٨٦٠	٦٧,١٥٧	٦٤,٨٣١	٦٢,٤٧٩	٦١,٢٢٧	٦٢,٤٢٤	٥٩,٠١٤	٦٦,٠٦٤	٤٤,٣٤٠	٤٤,٣٤٠	الصادرات	
٣٦,٢٢٣	٣٥,٦٥٥	٣٥,١٦٥	٣٤,٥٣٩	٣٤,٨٩٧	٣٧,٤٨٨	٣٥,٧٩٠	٤٣,٠٦٨	٢٥,٨٨٤	٢٥,٨٨٤	الهيدروكربونات، منها:	
٢١,٦٧١	٢١,١٩٣	٢٠,٦٢٧	١٩,٨٥٤	١٩,٩٩٠	٢٢,٤٣٥	٢٥,٥٧٥	٣٠,٣١٦	١٨,٦٨٦	١٨,٦٨٦	النفط الخام	
٥,٤٦٤	٥,٤٦٠	٥,٥٣٨	٥,٦٧٢	٥,٧٥٦	٦,٤٢٠	٦,٧٠٢	٧,٩٥١	٤,٣٢٥	٤,٣٢٥	الغاز الطبيعي المسال	
٢٧,٤٧٢	٢٦,٥٧٢	٢٤,٩٦٥	٢٣,٤٣٣	٢٢,٠٠٢	٢٠,٧٩٠	١٩,٣٥٦	١٩,٥٦٨	١٥,٠٢٧	١٥,٠٢٧	صادرات أخرى	
٥,١٥٦	٤,٩٣٠	٤,٧٠٠	٤,٥٠٦	٤,٣٢٨	٤,١٤٦	٣,٨٦٨	٣,٤٢٨	٣,٤٣٠	٣,٤٣٠	السلع المعاد تصديرها	
٤٢,٤٦٩	٤١,٣٤٨	٤٠,٤٨٨	٣٩,٥٦٨	٣٨,٧٣٧	٣٨,٦٠٥	٣٥,١٦٩	٣٤,٧٤٧	٢٨,٠٢٤	٢٨,٠٢٤	الواردات، تسليم ظهر السفينة (فوب)	
٦,٦٢٢-	٦,٦٦١-	٦,٧٣٠-	٦,٥٦٢-	٦,٥٥١-	٦,٦١٢-	٦,٥٠٨-	٨,٥١٦-	٦,٩٥٩-	٦,٩٥٩-	الخدمات (صاف)	
٤,٢١٥-	٤,٢٣٦-	٤,٣٢٢-	٤,٥٠٩-	٤,٢٠٢-	٤,٧٩٧-	٥,٢١٧-	٩,٣٢٤-	٦,٠٢٨-	٦,٠٢٨-	الدخل (صاف)	
٣,٦٧١	٣,٤٠٧	٣,١٦٠	٢,٩٧٥	٣,٤١١	٢,٨٣٤	١,٥٨٦	٩٩٢	١,٨٢١	١,٨٢١	الائتمان	
٧,٨٨٦	٧,٦٤٣	٧,٤٨٢	٧,٤٨٤	٧,٦١٢	٧,٦٣١	٦,٨٠٣	١٠,٣١٦	٧,٨٤٨	٧,٨٤٨	النضم	
التحويلات الجارية، بما فيها المنح الرسمية											
(صاف)											
١٢,٨٠٨-	١٢,٣٠٨-	١١,٥٩٢-	١٠,٩٤٠-	١٠,٣٤٠-	٩,٨٧٤-	٩,٤٨٣-	٩,١١٥-	٨,١٦٥-	٨,١٦٥-	رصيد الحساب الجاري	
٢,٧٤٦	٢,٤٤٥	١,٧٠٠	٩٠١	١,٣٩٨	٢,٥٣٧	٢,٦٣٨	٤,٣٦٢	٤,٨٣٦-	٤,٨٣٦-	الحساب الرأسمالي	
٤٦	٤٧	٤٨	٤٩	٨٩	٩٠	٥-	١١	٤٠	٤٠	الحساب المالي	
٢,٧٩٢	٢,٤٥٢	١,٧٤٨	٩٥٠	١,٤٨٧	٢,٦٢٧	٣,١٩٠	٣,١١٧	٥,٧٦٨-	٥,٧٦٨-	الاستثمار الأجنبي المباشر، صاف	
٦,٧٠٨-	٦,٩٥٠-	٥,٩٠٥-	٥,٥٤٧-	٥,٢١٢-	٤,٩٢١-	١٢,٠٩٤-	٧,١٧٦-	٧,٥٦٥-	٧,٥٦٥-	استثمار الحافظة، صاف	
٤,٧٣٣	٤,٧٢٩	٤,٠٧٠	٤,٧٣٢	٣,٦٧٣	٥,٤٥٣	٧,٩٧١	١,٤٤٧	٣,٩٨٤-	٣,٩٨٤-	استثمارات أخرى، صاف	
٢,٥٢٣	٢,٠٧٩	١,٦٤٤	١,١٨٩	٩٣٦	٥٥٦	٦,٦٧٦	١٠,٣٨٢	٢,٦٩١	٢,٦٩١	النفط الخام	
٢,٢٤٤	١,٩٣٩	١,٩٣٩	٥٧٥	٢,٠٨٩	١,٥٣٨	٦٣٦	١,٥٣٦-	٣,٠٩٠	٣,٠٩٠	النفط الخام	
صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٥٥٨	١,٢٥٦-	٩٧٢-	٩٧٢-	النفط الخام	
نفط للنفط:											
رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)											
٢,١	٢,٠	١,٥	٠,٨	١,٣	٢,٤	٢,٥	٤,٠	٥,٥-	٥,٥-	إجمالي احتياطيات البنك المركزي (بملايين الدولارات الأمريكية)	
٢٧,٨٢٤	٢٥,٥٨٠	٢٣,٦٤١	٢١,٧٠٢	٢١,١٢٧	١٩,٠٣٧	١٧,٤٩٩	١٧,٦٢١	١٩,٧٣١	١٩,٧٣١	بعد شهور واردات السلع والخدمات في العام التالي	
٥,٦	٥,٣	٥,٠	٤,٨	٤,٨	٤,٤	٤,١	٤,٥	٥,١	٥,١	مجموع الدين الخارجي (بملايين الدولارات الأمريكية)	
٦١,٤٠٧	٦١,٥٣٢	٦١,٨٧٣	٦٢,٠١٨	٦٣,١٢٦	٦٣,٤٠٤	٦٥,٥٧٨	٦٩,٩٥٠	٧٩,٨٣٨	٧٩,٨٣٨	% من إجمالي الناتج المحلي	
٤٧,٧	٥٠,٢	٥٢,٩	٥٥,٦	٥٨,٧	٥٩,٣	٦١,٩	٦٣,٧	٩١,٤	٩١,٤	المصادر: البنك المركزي العماني، وزارة المالية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.	
١/ انسحاب تطبيقية بيانات التجارة غير الهيدروكربونية في مناطق التجارة الحرة. وبالتالي، لا يمكن مقارنة البيانات من سنة ٢٠٢٠ وما بعدها ببيانات التجارة غير الهيدروكربونية عن السنوات السابقة.											
٢/ التدفقات التاريخية تشمل تراكم الاحتياطيات لدى البنك المركزي العماني وصندوق الاحتياطي العام للدولة.											

الجدول ٥ - سلطنة عمان: مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي، ٢٠١٦ - ٢٠٢٤
(%)

	يونيو-٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	
كفاية رأس المال										
١٧,٨	١٨,٩	١٩,٧	١٩,٤	١٨,٨	١٨,٥	١٧,٩	١٧,٤	١٦,٥	Rأس المال حسب بنك التسويات الدولية /١	
١٧,١	١٨,١	١٨,٩	١٨,٥	١٧,٧	١٧,٤	١٦,٦	١٥,٨	١٤,٦	Rأس المال الأساسي /٢	
١٣,٨	١٤,٨	١٦,٠	١٥,٦	١٥,٨	١٥,٩	١٥,٨	١٦,٣	١٥,٣	نسبة رأس المال المصرفي إلى الأصول	
جودة القروض										
٤,٥	٤,٥	٤,٤	٤,٢	٤,٢	٣,٥	٢,٧	١,٩	١,٨	نسبة القروض المتعثرة /٣	
١,٤	١,٤	١,٤	١,٣	١,٦	١,٤	١,٠	٠,٧	٠,٦	نسبة القروض المغاد هيكلتها/ المعادة جدولتها إلى مجموع القروض	
١١,٦	١١,١	١٢,١	٥,٨	٤,٣	٣,٨	٢,٣	١,٦	١,٢	نسبة مخصصات خسائر القروض إلى القروض المتعثرة	
٦٩,٧	٦٩,٧	٦٨,٧	٦٨,٨	٦٣,٤	٦١,٠	٦٥,٨	٦٢,٥	٦٦,٨	نسبة قروض الأطراف ذات الصلة إلى مجموع رأس المال	
١٣,٢	٩,٢	٩,٤	٨,٠	٧,٤	٧,٨	١٠,٩	٧,١	٦,٢	الربحية	
١,٥	١,٣	١,٢	١,١	٠,٩	١,٤	١,٦	١,٥	١,٥	العائد على الأصول /٤	
١٠,٤	٨,٦	٧,٩	٦,٨	٥,٧	٩,٤	١٠,٦	٩,٨	١١,٢	العائد على أسهم رأس المال /٥	
السيولة										
٧٩,٠	٧٩,٢	٨٠,٧	٧٧,٥	٧٩,٧	٧٩,٨	٧٧,٧	٨٠,٢	٧٩,٧	نسبة الإقراض	
٥٤,٢	٥١,٣	٤٧,٨	٤٧,٨	٥٠,٠	٤٥,٨	٥٤,٦	٤٥,٢	٤٥,١	نسبة ودائع العملاء إلى مجموع الأصول	
١١٥,٩	١٢٠,٣	١١٥,١	١١٨,٦	١١٦,٧	١١٦,٣	١١٤,٦	١١٦,٢	١١٠,٦	نسبة صافي التمويل المستقر	
١٦٩,٠	٢٢١,٨	١٩٠,٢	٢١٢,١	١٩٦,٣	٢٢٠,١	٢٥٣,٦	٢١٥,٩	٢٥٩,٤	نسبة تغطية السيولة	
مخاطر السوق										
١٠٨,٥	١٠٩,٤	١١٨,٩	١٢٣,٩	١٢٠,٣	١١٦,٩	١١٢,٩	١١٥,٦	١٠٨,٨	نسبة الأصول بالعملة الأجنبية إلى الخصوم بالعملة الأجنبية	
٧٦,٥	٨١,٩	١٦١,٦	١٨٤,٦	١٦٠,٥	١٤٧,٦	١١٩,٦	١٤٢,٠	١٢٠,٣	نسبة القروض بعملات أجنبية إلى الودائع بعملات أجنبية	
٩,١	٨,٢	١٠,٨	١٣,٩	١٥,٣	٩,٤	١٢,٢	١٦,٠	١١,٣	نسبة صافي المركز المفتوح بالنقد الأجنبي إلى رأس المال	
المصادر: البنك المركزي العماني.										
١/ نسبة رأس المال حسب بنك التسويات الدولية = (رأس المال الأساسي + رأس المال المساند) / مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر.										
٢/ نسبة رأس المال الأساسي = رأس المال الأساسي/مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر.										
٣/ صافي القروض المتعثرة = نسبة إجمالي القروض المتعثرة ناقص الأرباح الاحتياطية ومخصصات محددة إلى إجمالي السلف ناقص الأرباح الاحتياطية ومخصصات محددة.										
٤/ العائد على الأصول = صافي الأرباح قبل الضرائب/مجموع الأصول.										
٥/ العائد على أسهم رأس المال = صافي الأرباح قبل الضرائب/مجموع أسهم رأس المال.										

المرفق ١ - خطة التنمية الخمسية العاشرة في سلطنة عُمان (٢٠٢١-٢٠٢٥)

تمثل خطة التنمية الخمسية العاشرة في سلطنة عُمان الخطوة التبعينية الأولى نحو تحقيق الأهداف المنصوص عليها ضمن "رؤية عُمان ٢٠٤٠". وهذه الخطة بمثابة إطار استراتيجي للتنمية في السلطنة، وهو إطار يركز على النمو المستدام والتتوسيع الاقتصادي. ويمثل التزاماً بتحسين الحياة لصالح المواطنين العمانيين مع ضمان الإدارة الفعالة والمحاسبة للموارد المالية.

الأهداف وأهم الإنجازات

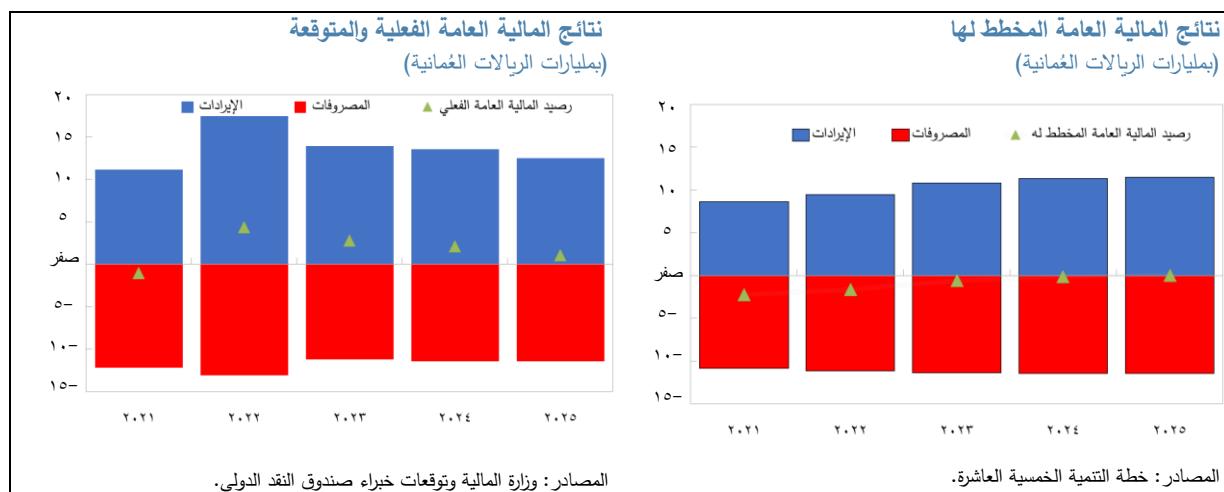
١ - التنمية البشرية المستدامة: وضعت الخطة ضمن أولوياتها رفع مستويات معيشة المواطنين من خلال مواصلة تحسين توفير التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية. وتمثل هدف العديد من المبادرات في تحسين تقديم خدمات الرعاية الصحية، والسعى إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة والحصول على خدمات الرعاية الطبية عالية الجودة. وقد أطلقت وزارة العمل برامج مختلفة لتزويد القوى العاملة بالمهارات اللازمة للقطاعات القائمة والناشئة، مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة المتعددة. وقد وافصلت الحكومة العمانية تعزيز المناهج الوطنية لتكيفها مع الاحتياجات المستقبلية، إلى جانب التركيز على التفكير النقدي وحل المشكلات والإلمام بالเทคโนโลยيا الرقمية. ويشمل المنهج الدراسي المحدث تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات لإعداد الطلاب للقطاعات الاقتصادية الاستراتيجية الأذنة في النمو. وقد تم أيضاً ضخ استثمارات كبيرة في البنية التحتية الرقمية، وتعزيز التعلم الإلكتروني والموارد التعليمية عبر الإنترن特، بما في ذلك إدخال الفصول الدراسية الذكية والمنصات الرقمية لتسهيل التعلم من بُعد.

٢ - التنويع الاقتصادي. استهدفت خطة التنمية العاشرة الحد من اعتماد البلاد على عائدات الهيدروكربونات من خلال تعزيز النمو في القطاعات غير الهيدروكربونية، في المقام الأول من خلال التوسيع في الزراعة والخدمات اللوجستية والصناعات التحويلية والتعدين والسياحة. وتهدف سياسات التنويع إلى تشجيع ريادة الأعمال ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوصفها محفزاً لتوفير فرص العمل والابتكار. وقد أطلقت سلطنة عُمان مؤخراً عدداً من المبادرات لتحسين مناخ الأعمال لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مع التركيز على خلق بيئة مواتية للمستثمرين المحليين والدوليين. ومن بين هذه الجهود، قامت سلطنة عُمان بترشيد الإجراءات التنظيمية لتبسيط عملية تسجيل الشركات وإصدار التراخيص. ويشمل ذلك الحد من الإجراءات الروتينية البيروقراطية وإطلاق منصات إلكترونية للوصول إلى الخدمات بسهولة أكبر. وقد صدر قانون الاستثمار الجديد بهدف توفير حماية وحوافز أكبر للمستثمرين الأجانب، وهو ما يجيز الملكية الأجنبية بنسبة ١٠٠٪ في العديد من القطاعات.

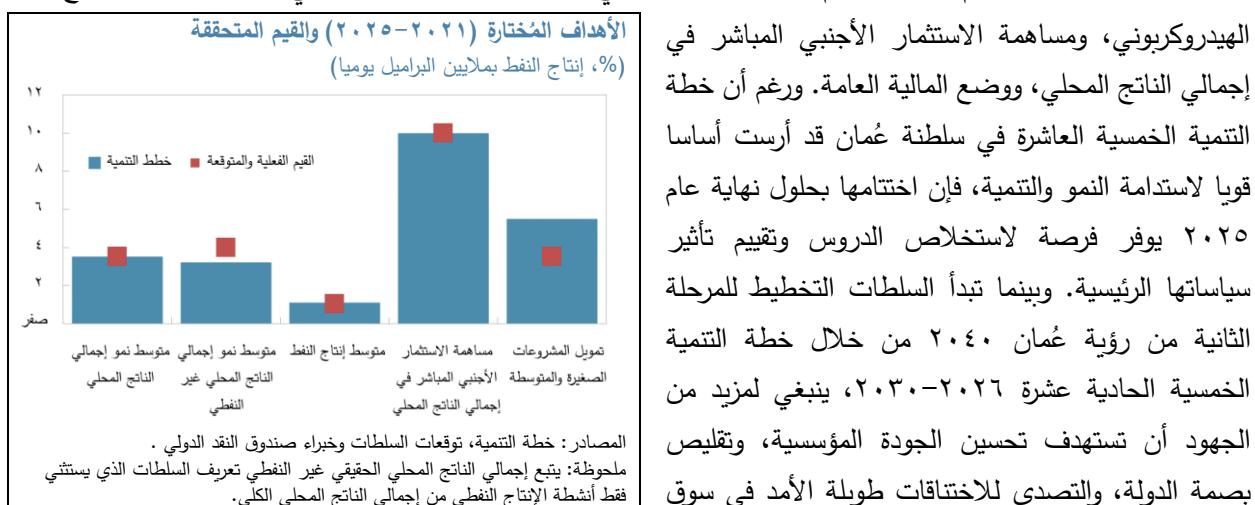
٣ - الإدارة المالية العامة. سعت خطة التنمية العاشرة إلى تحقيق التوازن في الميزانية من خلال السيطرة على النفقات وزيادة الإيرادات، وخاصة الإيرادات غير الهيدروكربونية، مع ضمان بقاء الدين العام ضمن مستويات يمكن التعامل معها. وقد ركزت القيود على الإنفاق العام على تدابير الكفاءة دون المساس بالخدمات الأساسية. وقد دعمت النفقات الرأسمالية مشروعات التنمية باللغة التأثير المصممة لجذب الاستثمار الخاص في القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية. وعقب تعميم الضرائب الانتقائية وضريبة القيمة المضافة، تستمر جهود إدخال المزيد من التحسين على توليد الإيرادات غير الهيدروكربونية مع ضمان نظام ضريبي عادل ومنصف. وقد عملت خطة التنمية العاشرة على زيادة شفافية العمليات المالية الحكومية، من خلال اتخاذ تدابير لتوسيع نطاق خدمات الحكومة الإلكترونية والنجاح في طرح العطاءات الإلكترونية لجميع مشروعات القطاع العام.

٤- **الرعاية الاجتماعية.** أدى نجاح تطبيق قانون الحماية الاجتماعية الجديد إلى زيادة فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية وبرامج الرعاية الاجتماعية بصورة منصفة. وقد تم تصميم برامج موجهة لمساعدة الفئات المهمشة، بما في ذلك الأسر ذات الدخل المنخفض، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، والباحثون عن عمل. ويجري حالياً تنفيذ مبادرات لتحسين كفاءة وشفافية صرف الأموال، إلى جانب استخدام المنصات الرقمية لتبسيط العمليات والوصول إلى المحتاجين بشكل أكثر فعالية.

٥- **الحيز المالي.** نجحت الجهود التي تبذلها سلطنة عمان على مستوى المالية العامة في الحد بشكل كبير من مواطن الضعف في المالية العامة وإعادة التصنيف الائتماني للبلاد إلى الدرجة الاستثمارية من خلال اتخاذ تدابير حاسمة لخفض الدين العام بدرجة كبيرة وتحسين عملية تحصيل الإيرادات وتعزيز كفاءة الإنفاق العام. ورغم أن هذه المبادرات قد عززت الانضباط المالي وثقة المستثمرين، فإن الإيرادات غير الهيدروكربونية لم تصل بعد إلى المستويات الملزمه بها. وقد قدمت أسعار النفط المواتية دعماً كبيراً لتحقيق فوائض في المالية العامة، ولكن التحديات لا تزال قائمة لتسريع وتيرة تنويع مصادر الإيرادات لضمان استدامة المالية العامة على المدى الطويل والصلابة في مواجهة تقلبات أسعار النفط.

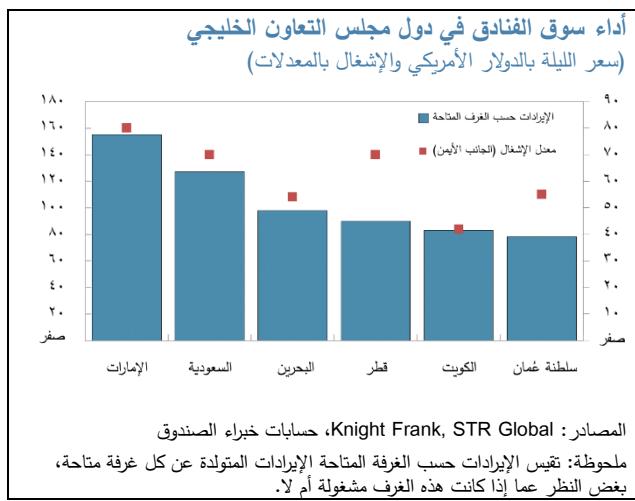


٦- **تأمين الأهداف.** تم تجاوز معظم الأهداف المتوخة في خطة التنمية العاشرة، بما في ذلك بشأن نمو الناتج غير



العمل، وتعزيز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودفع السياسات لدعم التحول الرقمي والوفاء بالالتزامات بشأن تغير المناخ. وبالتالي، ينبغي مواصلة العمل الدؤوب لتعزيز التعاون والتنسيق بين مختلف الهيئات الحكومية المسئولة عن تنفيذ الخطة لتحسين فعالية جهود التوبيع التي تبذلها الحكومة. إن النجاحات التي تحقق بالفعل توفر منصة قوية للبناء عليها، وبفضل التعديلات الاستراتيجية، يمكن لسلطنة عُمان أن تواصل مسيرتها نحو استدامة وتوسيع النمو الاقتصادي.

المرفق ٢ - أداء قطاع السياحة في سلطنة عمان



١- شهدت صادرات السياحة في سلطنة عمان زيادة كبيرة على مدى العقدين الماضيين. ففي الفترة ما بين ٢٠٠٥ و ٢٠٢٣، زادت عائدات السياحة العُمانية بمقدار خمسة أضعاف، حيث وصلت إلى ٢,٥ مليار دولار. ويشير إجمالي عائدات السياحة وأعداد الوافدين إلى معدلات نمو صحيحة، إلا أن هذا النمو بدأ من قواعد منخفضة نسبياً، ولا تزال سلطنة عمان متاخرة عن النظرة الإقليميين في مؤشرات الأداء الرئيسية المتعلقة بالسياحة.

٢- شهد قطاع السياحة تعافياً كبيراً من صدمة الجائحة. فقد تجاوز عدد السياح الوافدين المستويات التي

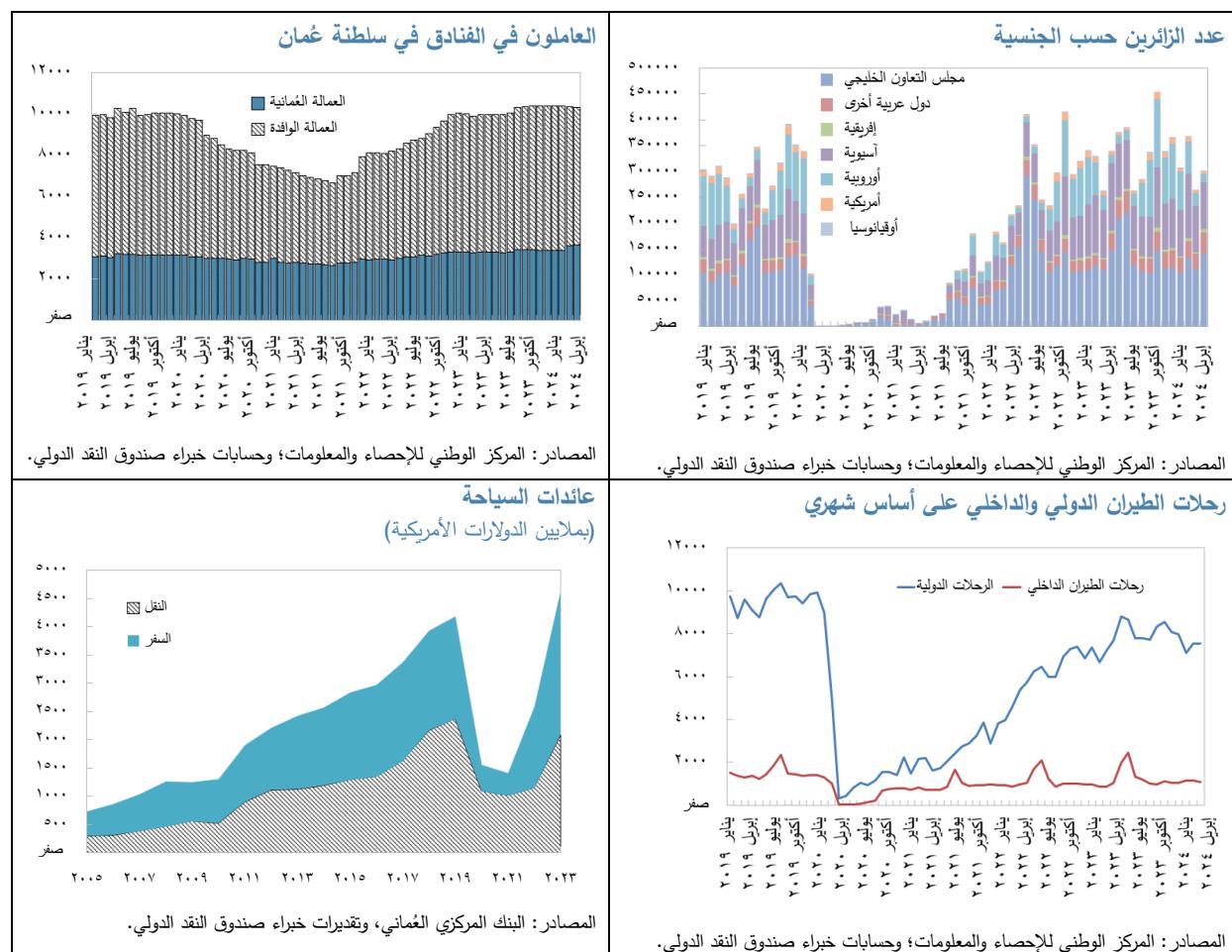
كان عليها قبل الجائحة، حيث وصل عددهم إلى حوالي ٤ ملايين سائح، مما يشير إلى تعافٍ قوي في الطلب من مختلف المناطق السياحية. وكان للحكومة العُمانية دور بارز في تنفيذ مبادرات موجهة ومصممة لجذب السياح. ومن أهم هذه الجهود حملة "زور عُمان"، التي تسلط الضوء على التراث الثقافي الغني للبلاد، بالإضافة إلى تقديم التأشيرات الإلكترونية. وعلاوة على ذلك، نفذت الحكومة استثمارات كبيرة في تعزيز البنية التحتية السياحية، بما في ذلك الفنادق وشبكات النقل والعديد من المعالم السياحية. ومن شأن التزام سلطنة عمان المستمر بتوسيع النشاط الاقتصادي أن يجعل قطاع السياحة مكوناً أساسياً في الاستراتيجية الاقتصادية الأوسع نطاقاً التي تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة وتوفير فرص عمل للعمانيين.

٣- ومع ذلك، لا تزال أعداد السائحين الوافدين إلى سلطنة عمان في الغالب من المنطقة، حيث يفدي حوالي ٤٠٪ من الزوار من دول مجلس التعاون الخليجي، مما يشير إلى احتمالية تعرض سلطنة عمان لنأثير تباطؤ الاقتصاد على المستوى الإقليمي. ورغم أن اعتماد سلطنة عمان على السياح الوافدين من دول مجلس التعاون الخليجي أقل قليلاً مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، فإن انخفاض معدل تدفق الزوار من الدول غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي يؤكد على وجود مجال كبير لتحقيق المزيد من التوسيع في جهات قدوم الزوار. وتتأكد محدودية التنوع الجغرافي في معدلات قدوم السائحين بشكل أكبر بأن معظم نزلاء الفنادق هم من العمانيين ومن دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى. ولجذب عدد أكبر من السياح، يتبعن على سلطنة عمان توسيع عروضها السياحية. إن توسيع أنشطة قطاع السياحة يمكن أن يساعد في الوصول إلى شرائح جديدة من العملاء. فالتعاون مع وكالات السفر الدولية والمشاركة في المعارض السياحية العالمية وحملات التسويق الرقمي الموجهة جميعها عوامل أساسية لرفع مستوى الوعي. وينبغي أن يكون الهدف من توسيع مطار مسقط وغيره من المرافق تيسير عملية تقديم خيارات الرحلات الجوية المباشرة والفعالة من حيث التكلفة من وإلى وجهات مختلفة.

٤- على غرار قطاعات الخدمات الأخرى، يتسم قطاع السياحة بشكل ملحوظ في سلطنة عمان بوجود عدد كبير من العمال الوافدين. ويرجع الاعتماد على العمالة الأجنبية إلى مجموعة من العوامل، منها الطلب على المهارات المتخصصة، والترتيبيات الأكثر مرونة بشأن توظيف العمالة الوافدة، ومحدودية القوى العاملة المحلية المدرية لتلبية الاحتياجات المتغيرة للقطاع. ومع سعي سلطنة عمان إلى توسيع نطاق قطاع السياحة، هناك حاجة متزايدة للاستثمار في برامج التدريب التي تزود

المواطنين العمانيين بالمهارات الالزمة للمشاركة بفعالية في قطاع السياحة والحد من الاعتماد على العمالة الوافدة. وينبغي تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في المشروعات المرتبطة بالسياحة، مثل منظمي الرحلات ومتاجر الحرف اليدوية والمطاعم. وسوف تدعم هذه المبادرات توفير فرص عمل وتحفيز النمو الاقتصادي وتشجيع الشركات المبتدئة بين العمانيين.

٥- مواصلة الاستثمار في البنية التحتية أمر بالغ الأهمية لاستدامة النمو في قطاع السياحة. فقد شهدت السنوات الأخيرة استثمارات كبيرة في البنية التحتية، بما في ذلك المطارات والطرق وخدمات الضيافة. وقد أدى توسيع مطار مسقط الدولي وتطوير المنتجعات الفاخرة إلى تعزيز إمكانية دخول سلطنة عُمان ومدى جذبها للسياح. إن مواصلة تطوير شبكات النقل، بما في ذلك الطرق ووسائل النقل العام، سوف يؤدي إلى زيادة تحسين الوصول إلى المواقع السياحية وتعزيز تدفق الزوار بشكل عام. ومن شأن تشجيع الشركات بين القطاعين العام والخاص أن يسهل أيضا الاستثمار في البنية التحتية والخدمات السياحية. ويمكن أن تؤدي المشروعات التعاونية إلى حلول مبتكرة للتنمية السياحية المستدامة وتعزيز القدرة التافيسية الشاملة للفيصل.



المرفق ٣ - حالة تنفيذ توصيات الخبراء الصادرة في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٣

الوضع الحالي	التوصية
المالية العامة	تدابير إضافية على مستوى الإيرادات والمصروفات لبناء هامش أمان كافية للاستجابة للصدمات المعاكسة وضمان تحقيق العدالة بين الأجيال.
استمرت الجهود الرامية إلى الحفاظ على الانضباط المالي في عام ٢٠٢٤، حيث تشير التقديرات إلى أن العجز الأولي غير الهيدروكربوني ظل دون تغيير عند مستوى في عام ٢٠٢٣ كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني، على الرغم من زيادة الإنفاق الاجتماعي لتعيم قانون الحماية الاجتماعية الجديد. وتتواصل الجهود الرامية إلى تعبيئة المزيد من الإيرادات غير الهيدروكربونية، مع مواصلة إحرار التقدم بشأن برنامج تحديث الإدارة الضريبية حسب الخطة، ووصول مشروع قانون ضريبة الدخل الشخصي إلى المرحلة التشريعية الأخيرة في الوقت الذي اكتملت فيه البنية التحتية الفنية لتنفيذها.	تعزيز أطر المالية العامة
أصدرت السلطات تقريرا بشأن سياسة قاعدة المالية العامة لتعييم إيجابيات وسلبيات اعتماد قاعدة المالية العامة في عُمان. وفي نوفمبر ٢٠٢٤، أوفد الصندوق بعثة معايدة فنية لمواصلة تعزيز مدى ملاءمة إطار المالية العامة القائم على القواعد وتحسينات الإدارة المالية العامة ذات الصلة المطلوبة لاعتماده. وتلتزم السلطات باعتماد قاعدة المالية العامة لتوفير ركيزة لخطة المالية العامة متوسطة الأجل الجديدة التي سيتم وضعها لتنسق عليها خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة للفترة ٢٠٣٠-٢٠٢٦.	تعزيز أطر المالية العامة
تم الانتهاء من المرحلتين التجريبيتين ١ و ٢ من تنفيذ نظام حساب الخزينة الموحد. وتتواصل الجهود لمواصلة تقارير المالية العامة مع معايير دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ وتوسيع نطاق تغطية بيانات المالية العامة لتشمل القطاع العام الأوسع بدعم من المساعدة الفنية التي يقدمها الصندوق. وقد تم إدراج تقييم موسع لمخاطر المالية العامة والسيناريوهات ذات الصلة في ميزانية عام ٢٠٢٥. وقد ألزم جهاز الاستثمار العماني جميع الشركات المملوكة للدولة الخاضعة لإشرافه بنشر الكشوف المالية بدءاً من السنة المالية ٢٠٢٤.	تعزيز الإدارة المالية العامة والشفافية والحكمة وتحفيز حدة المخاطر
يجري العمل حالياً على إرساء إطار متكامل لإدارة الأصول والخصوم السيادية بما يتواافق مع توصيات بعثة المساعدة الفنية التي أوفدتها الصندوق. وقد تم إعداد مشروع استراتيجية متوسطة الأجل لإدارة الدين، ويتوقف اعتمادها ونشرها على الانتهاء من خطة المالية العامة متوسطة الأجل.	وضع إطار لإدارة الأصول والخصوم السيادية

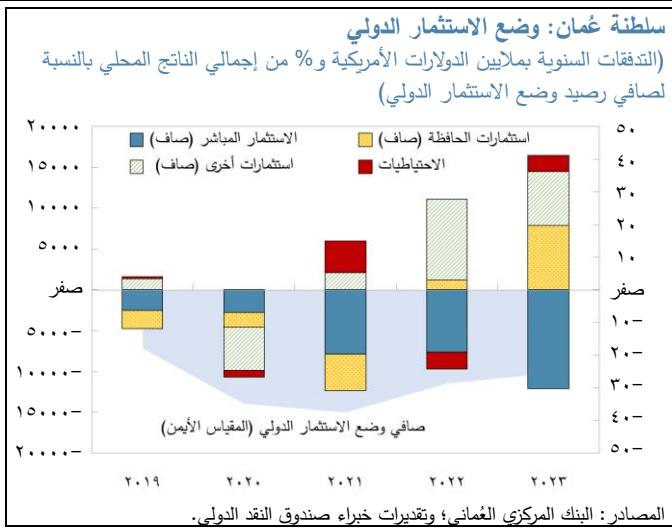
الوضع الحالي	النوصية
<p>القطاع النقدي والمالي</p> <p>من المتوقع أن يبدأ البنك المركزي العماني، بدعم من بعثة المساعدة الفنية التي أوفدتها الصندوق، في تنفيذ مشروع تعزيز السياسة النقدية في عام ٢٠٢٥ ، بما في ذلك اعتماد ممر لأسعار الفائدة، وإصلاح إطار الاحتياطي الإلزامي، وإطلاق عمليات السوق المفتوحة، وتغفيض أطر مساعدات السيولة الطارئة والضمادات.</p>	وضع أدوات السياسة النقدية
<p>لا تزال قائمة البنوك المحلية المؤثرة على النظام المالي المُعادي تقييمها في انتظار اعتماد الإدارة التنفيذية في البنك المركزي العماني. وقد تم إعادة احتياطي حماية رأس المال إلى مستوى ما قبل الجائحة الذي يبلغ ٢,٥٪، مما أدى إلى استكمال إلغاء جميع التدابير المؤقتة ذات الصلة بالجائحة.</p>	تعزيز الأطر الرقابية والتنظيمية
<p>بدأ البنك المركزي العماني في إعداد بيانات أسعار الإقراض الحدي لشريحة مختلفة لتقدير أثر الحد الأقصى لسعر الفائدة على القروض الشخصية.</p>	إلغاء الحد الأقصى لسعر الفائدة على القروض الشخصية
<p>تم فتح القطاع المصرفي أمام أطراف فاعلة جديدة، بما في ذلك البنوك الأجنبية. وأعلنت هيئة الخدمات المالية عن قائمة من التدابير لتشجيع الإدراج في بورصةسقط.</p>	مواصلة تطوير القطاع المالي
<p>الإصلاحات الهيكلية</p>	
<p>أحرزت السلطات تقدماً كبيراً على مستوى تحسين مناخ الأعمال. ويتوقع أن يؤدي إطلاق صندوق عُمان المستقبل التابع لجهاز الاستثمار العماني إلى جذب مزيد من الاستثمارات وإعطاء دفعة</p>	تحسين مناخ الأعمال
<p>لأنشطة رأس المال المخاطر والشركات المبتدئة.</p>	
<p>وأصل جهاز الاستثمار العماني بيع الأصول، بما في ذلك من خلال عمليات الطرح العام الأولي الناجحة لإتاحة المجال أمام نموذج النمو الذي يقوده القطاع الخاص. ومع ذلك، لا يزال حجم الحكومة كبيراً وهناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهد لتحقيق</p>	تضليل بصمة الدولة التي لا تزال كبيرة في الاقتصاد
<p>درجة أكبر من تكافؤ الفرص بين الكيانات العامة والخاصة.</p>	
<p>يدعم قانوننا الحماية الاجتماعية والعمل الجيدان المرونة من خلال استحداث نموذج للعمل من بُعد وتوحيد التأمينات الاجتماعية على مستوى القطاعين العام والخاص. وهناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتعزيز الحركية الوظيفية للعمالة الوافدة.</p>	تعزيز مرونة سوق العمل
<p>يدعم قانوننا العمل والحماية الاجتماعية اللذان صدرنا مؤخراً دوراً أكبر للمرأة في سوق العمل. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة كبيرة بين الجنسين على مستوى التوظيف، ولا بد من بذل المزيد من الجهود لدعم تقدّم المرأة العمانيّة في سوق العمل.</p>	توسيع نطاق مساهمة المرأة في الاقتصاد

المرفق ٤ - تقييم القطاع الخارجي

التقييم العام: استمر تحسن المركز الخارجي لسلطنة عمان في عام ٢٠٢٣ رغم انخفاض أسعار الهيدروكربونات، كما يستمر تقييم الحساب الجاري بما يتسق مع المستوى الذي تطوي عليه الأساسية الاقتصادية وبيئة السياسات المنشورة. وكان تحسن القطاع الخارجي مدفوعاً بشكل أساسى بالاستمرار في سداد الدين الخارجي، وخاصة من جانب القطاع العام، وترامك الأصول الأجنبية وقوة الأداء في ائتمان الخدمات.

الاستجابات المحتملة على مستوى السياسات: من شأن مواصلة تصحيح أوضاع المالية العامة والإصلاحات الهيكلية بشكل تدريجي في ظل انخفاض أسعار النفط، وتوقعات ارتفاع إنتاجه في المستقبل، أن يدعم تراكم الاحتياطيات النقد الأجنبي في عمان. ومن المتوقع أن يؤدي توسيع نطاق صادرات السلع والخدمات غير الهيدروكربونية إلى الحفاظ على الحساب الجاري متسقاً مع المستوى المقدر ضمن الأساسية الاقتصادية والسياسات المرغوب فيها. وتشير التوقعات أيضاً إلى أن الالتزام بالإصلاحات الهيكلية من شأنه أن يؤدي إلى جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات غير الهيدروكربونية، وتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد، وتعزيز التوسيع الاقتصادي. وهذا بدوره سوف يساعد على الحفاظ على توازن المركز الخارجي لسلطنة عمان على المديين المتوسط والطويل.

الأصول والخصوم الخارجية: المركز والمدار



الخلفية: تحسن صافي وضع الاستثمار الدولي لسلطنة عمان بنحو ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي، ليصل إلى ٢٥,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٣ مقابل ٢٨,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٢. وقد تم تعويض وتتجاوز الزيادة في صافي خصوم الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٢٣، والتي نجمت عن التدفقات التاريخية إلى قطاع الهيدروكربونات، عن طريق التحسن الكبير في صافي استثمارات الحافظة والاستثمارات الأخرى، فضلاً عن الأصول عدا الاحتياطيات لدى البنك المركزي العماني، مما يعكس الجهد المستمر التي تبذلها السلطات لتخفيض الدين الخارجي وإعادة بناء

هامش الأمان. وكان التحسن الكبير في صافي استثمارات الحافظة والاستثمارات الأخرى مدفوعاً بشكل رئيسي بانخفاض خصوم الدين من ٤,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٢ إلى ٤,٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٣. وقد حققت الأصول الخارجية نمواً بنسبة ٩,٠٪ في نهاية عام ٢٠٢٣، لتصل إلى ١٠٦,٢ مليار دولار مقابل ٩٧,٤ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٢٢، متداوورة الخصوم الخارجية التي نمت بنسبة ٣,٤٪ في نهاية عام ٢٠٢٣، لتصل إلى ١٣٣,٢ مليار دولار مقابل ١٢٨,٩ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٢٢.

التقييم. تشير التوقعات إلى استمرار تحسن صافي وضع الاستثمار الدولي على المدى المتوسط، مما يشير إلى استهلاك الديون السيادية حسب جدول سداد الدين، وإن كان بوتيرة أبطأ مما كان عليه في السنوات الثلاث الماضية. وكذلك فإن تراجع أسعار الهيدروكربونات، وإن كانت مواتية، وارتفاع إنتاج النفط وزيادة الصادرات غير الهيدروكربونية من السلع والخدمات من المتوقع أن تساهم في تراكم الأصول الأجنبية. ومع ذلك، من المتوقع أن يتم تعويض انخفاض خصوم استثمارات الحافظة وخصوص الاستثمارات الأخرى جزئياً من خلال ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يعكس الجهد الجارى لتحسين مناخ الأعمال، وتوسيع نطاق الاستثمارات الإقليمية، وتكثيف الجهود بشأن اتفاقيات التجارة الحرة الثانية.

الناتج المحلي (%) من إجمالي الناتج المحلي	٢٥,٥	الاستثمار الدولي: صافي وضع	١٠٠,٣	إجمالي الأصول: الأصول الاحتياطية لدى البنك المركزي العماني:	١٦,٥	إجمالي الخصوم: إجمالي الخصوم:	١٢٥,٨	خصوم الدين: ٤٠,٢
الحساب الجاري								

الخلفية. سجل الحساب الجاري فائضاً بنسبة ٢,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٣، من ٤,٠٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٢، على خلفية انخفاض أسعار الهيدروكربونات. ويرجع تقليل فائض الحساب إلى انخفاض صادرات الهيدروكربونات المتممة للإنتاج، والتي تأثرت بصيانة المصفاة المقررة لمدة شهرين، مما سبب في انخفاض رصيد الحساب الجاري بنسبة ٠,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي على أساس صافٍ.^١ ولا تزال التوقعات بشأن الحساب الجاري إيجابية، مع تحقيق فائض على امتداد الأفق الزمني للتبؤات، بما ينسق مع المزيد من التراجع في أسعار النفط، وارتفاع إنتاجه، وزيادة الصادرات غير الهيدروكربونية من السلع والخدمات. ومع ذلك، فإن توقعات الحساب الجاري عرضة للمخاطر الناجمة عن تقلب أسعار النفط واحتمالية التأخر في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية.

التقييم: تشير تقديرات نموذج الحساب الجاري وفقاً لمنهجية التقييم المبسط للتوازن الخارجي إلى وجود فجوة سالبة في الحساب الجاري تبلغ -٠,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي، أعلى من تقييم عام ٢٠٢٢ بنسبة -٠,١٪ من إجمالي الناتج المحلي. وكان التحسن المستمر في العجز الأولي غير الهيدروكربوني في ٢٠٢٣ هو المحرك الرئيسي لتقليل فجوة الحساب الجاري، مما يشير إلى التأثير الكبير لتدابير ضبط أوضاع المالية العامة على المركز الخارجي للبلاد. وفي هذا الصدد، كان رصيد المالية العامة المعدل لمراعاة التقلبات الدورية في سلطنة عُمان أعلى بنسبة ١,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بالمستوى الذي تتطوّي عليه السياسات المنشودة. وقد ساهم انخفاض مستوى الائتمان المقدم للقطاع الخاص ونموه إلى إجمالي الناتج المحلي في تضييق فجوة الحساب الجاري. وباستخدام درجة مرونة تبلغ -٠,٣٪، تشير النتيجة إلى المبالغة في تقدير قيمة سعر الصرف الفعلي الحقيقي في سلطنة عُمان بنسبة ٢,٠٪ تقريباً، مما يشير إلى أن المركز الخارجي للبلاد في عام ٢٠٢٣ كان متسبقاً مع المستوى الذي تتطوّي عليه الأساسيات الاقتصادية والسياسات المنشودة.

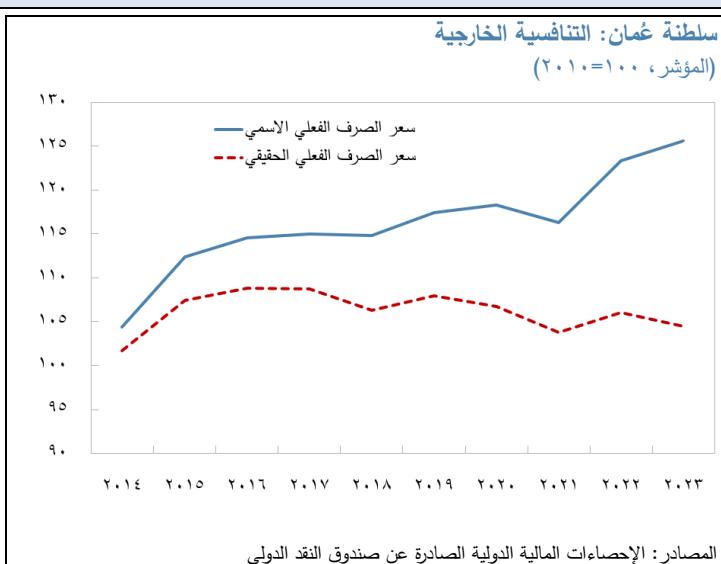
عمان: نتائج نموذج التقييم المبسط للتوازن الخارجي، ٢٠٢٣

فجوة سعر الصرف الفعلي الحقيقي (%)	المرونة	منها فجوة السياسات النسبية	فجوة الحساب الجاري	المعيار الحسابي المعدل	تعديلات على المعيار (+)	المعيار الحسابي (من النموذج) /	الحساب الجاري المعدل	العوامل مؤقتة/إحصائية إضافية (-)	المساهمات الدورية (من النموذج) (-)	الحساب الجاري-الفعلي	نماذج سعر الصرف	نماذج الحساب	الفعلي الحقيقي / ١٪ من إجمالي الناتج المحلي (%)
٧,٥-	٢,٠												
٤,٤	٠,٣-												
٤,٠	٠,٣-												
٠,٧-	٠,٧-												
٢,٥													
٢,٠													
٠,٣-													
٤,٤													
٠,٧-													
٤,٠													

١/ على أساس منهجية التقييم المبسط للتوازن الخارجي ٣٠٠٪.
 ٢/ تم إدخال تعديل إضافي على الحساب معالجة التأثير المؤقت لصيانة المصفاة خلال الشهرين الأخيرين من العام.
 ٣/ معدل لاستبعاد العوامل الدورية، بما في ذلك تعديلات الأسواق متعدد الأطراف.

^١ تم تعويض الانخفاض في صادرات الهيدروكربونات المتممة للإنتاج (المقدرة بنحو ٠٠,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي) جزئياً من خلال ارتفاع صادرات النفط الخام (المقدرة بنحو ٠٠,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي).

سعر الصرف الحقيقي



الخلفية. تم ربط الريال العماني بالدولار الأمريكي منذ عام ١٩٨٦ بمعدل ٠٠,٣٨٤٥. وقد ساهم تثبيت سعر الصرف في ارتفاع سعر الصرف الفعلي الاسمي في سلطنة عُمان بنسبة ١,٩٪ على خلفية قوة الدولار. ومع ذلك، انخفض سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة ١,٤٪، مما عزز القدرة التنافسية الخارجية لسلطنة عُمان. ويعزى انخفاض سعر الصرف الفعلي الحقيقي إلى استمرار دعم الطاقة غير الموجه لمستحقيه والإعفاءات الضريبية لمعظم المواد الغذائية، مما أدى إلى انخفاض التضخم

نسبياً في سلطنة عُمان، وبالتالي تعويض بل تجاوز تأثير ارتفاع سعر الصرف الفعلي الاسمي على القدرة التنافسية للبلاد.

التقييم. تشير فجوة الحساب الجاري حسب تقديرات نموذج سعر الصرف الفعلي الحقيقي وفقاً لمنهجية التقييم المبسط للتوازن الخارجي إلى انخفاض القيمة بنسبة ٧,٥٪، مما يشير إلى مركز خارجي أقوى من المستوى الذي تتطوّر عليه الأساسيات الاقتصادية والسياسات المنشودة. ومع ذلك، فإن هذه النتائج تتعارض مع التحليلات الأخرى لخبراء الصندوق وتعتمد بشكل كبير على اختيار قيم المعلمات.

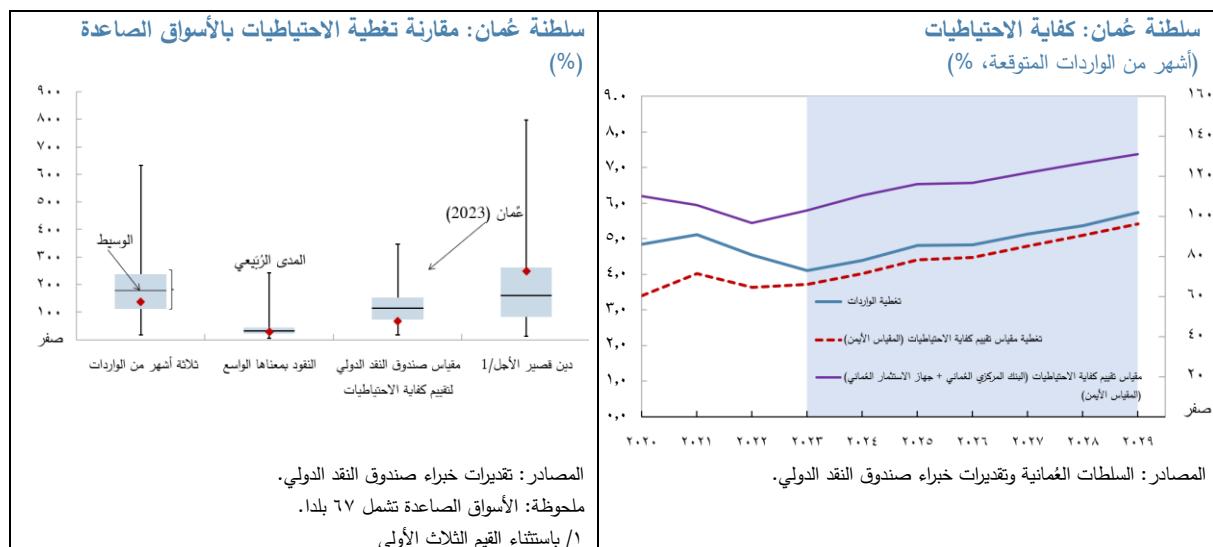
الحساب الرأسمالي والحساب المالي: التدفقات وتدابير السياسات

الخلفية. سجل الحساب المالي صافي اقتناه موجباً للأصول الأجنبية في عام ٢٠٢٣، رغم الارتفاع غير المسبوق في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الدخلة إلى القطاع الهيدروكرابوني بنحو ١١٪ من إجمالي الناتج المحلي. وينشأ صافي الاقتناه الموجب للأصول في المقام الأول من الانخفاض الملحوظ في خصوم استثمارات الحافظة والاستثمارات الأخرى وهو ما يعزى إلى سداد الديون والقروض الكبيرة من جانب القطاع العام، وتراكم الأصول الأجنبية من جانب المؤسسات المالية المتقدمة للودائع والمقيمين.

التقييم. من المتوقع أن يؤدي سداد الدين الخارجي على القطاع العام على النحو المقرر من جانب السلطات - ولكن بوتيرة أبطأ مقارنة بالسنوات السابقة - إلى تعزيز المركز المالي الخارجي لسلطنة عُمان ومواصلة الحد من مواطن الضعف. ومن شأن تخفيف نسب الرفع المالي أن يؤدي إلى خفض مدفوعات الفائدة ودعم رصيد الحساب الأولي، وخاصة في ظل الأوضاع المالية العالمية المتشددة بصفة مستمرة. إن مواصلة إجراء الإصلاحات الهيكلية من شأنه أن يعزز التدفقات الدخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات غير الهيدروكرابونية. ومن المتوقع أن يتباطأ صافي اقتناه الأصول في الأجل المتوسط مع استقرار الأوضاع المالية العالمية وتقدم الجهود الرامية إلى الإصلاحات الهيكلية والتكامل الإقليمي.

التدخل في سوق النقد الأجنبي ومستوى الاحتياطيات

الخلفية. رغم المدفوعات الكبيرة لسداد الدين وتراكم الأصول الأجنبية من جانب مختلف الكيانات المقيمة، ظلت الاحتياطيات الدولية في عام ٢٠٢٣ دون أي تغيير يذكر مقارنة بمستواها في عام ٢٠٢٢. وقد كان استقرار الاحتياطيات، عند ١٧,٥ مليار دولار (بحيث تغطي ٤٤٪ من الواردات و٢٩٪ من النقود بمعناها الواسع)، مدفوعاً في المقام الأول بارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وفائض الحساب الجاري. وقد أدى هذا إلى زيادة الاحتياطيات إلى ٦٦٪ وفقاً لقياس الصندوق لتقييم كفاية الاحتياطيات مقابل ٦٤٪ في عام ٢٠٢٢. ومع ذلك، تظل الاحتياطيات أقل بكثير من النطاق الموصى به والذي يتراوح من ١٥٠-١٠٠٪.



التقييم. معأخذ الأصول الأجنبية السائلة لدى جهاز الاستثمار العماني في الاعتبار، لا يزال إجمالي هوامش الأمان الخارجية السائلة في عام ٢٠٢٣ عند الطرف الأدنى من النطاق الكافي (١٠٣٪) وفقاً لقياس تقييم كفاية الاحتياطيات، ولكن من المتوقع أن ترتفع إلى مستوى قريب من الحد الأعلى من النطاق الكافي بحلول عام ٢٠٢٩ (١٣١,١٪) وفقاً لقياس كفاية الاحتياطيات. ومع ذلك، فإن هذه التوقعات يكتفيها قدر كبير من عدم اليقين. ومن شأن الاحتفاظ باحتياطيات إضافية بما يتسق مع المستويات الحدية لقياس كفاية الاحتياطيات أن يوفر الحماية من أي صدمات محتملة في الأجل المتوسط.

المرفق ٥ - تحليل استدامة القدرة على تحمل الدين والمخاطر السيادية

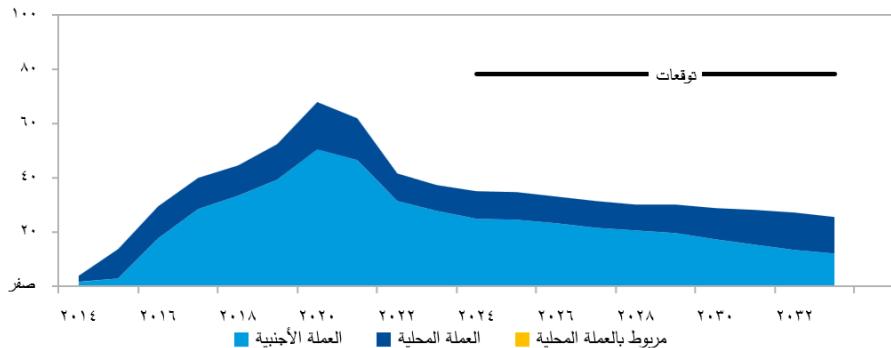
الجدول ١ - سلطنة عُمان: مخاطر الضغوط السيادية

الافتراضية	الإشارة	التقييم النهائي	التعليقات	الافتراضية			
مخاطر الضغوط السيادية ككل منخفضة، مما يعكس مستويات منخفضة من مواطن الضعف في الأجل القريب، والأجلين المتوسط والطويل، بالإضافة إلى الورقة النسبية لهامش الأمان المالي السائلة في حيارة الحكومة المركزية.	منخفضة	كل ي			
				قصير الأجل/١			
يشير التقييم إلى أن المخاطر في الأجل المتوسط منخفضة مقارنة بالإشارة التلقائية المعتدلة نظراً لأن الهامش الوقائي السائل الكبير نسبياً المحققت به لدى الحكومة المركزية يخفف من مخاطر السيولة والملاءة، ويدعم هذا التصنيف أيضاً استقرار سلطنة عُمان السياسي والمؤسسي، والتزامها بالانضباط المالي والإصلاحات المالية، وعمق قاعدة المستثمرين، وانخفاض الدين ومستويات إجمالي الاحتياجات من التمويل.	منخفضة	متوسطة	...	متوسط الأجل			
يشير التقييم إلى انخفاض المخاطر طويلة المدى. وينشأ أحد مصادر مخاطر الدين طولية الأجل في سلطنة عُمان من تراجع إيرادات الهيدروكربونات الذي قد ينبع عن استنزافها أو التحول الأسرع من المتوقع في مصادر الطاقة، والإصلاحات الجارية ضمن رؤية عُمان ٢٠٤٠ التي تهدف إلى ترسیخ الانضباط المالي، ومراعكة هامش الأمان المالي، وتتوسع الاقتصاد بعيداً عن الأنشطة الهيدروكربونية - بما فيها الاستثمارات العصيبة الملتزم بها في الهيدروجين الأخضر - ينبغي أن تخفف المخاطر على المالية العامة التي قد تنشأ عن تراجع الإيرادات الهيدروكربونية.	منخفضة	طويل الأجل			
				تقييم الاستدامة /٢			
الاستقرار مستوى الدين في السيناريو الأساسي	لا						
تقييم موجز لتحليل استدامة القدرة على تحمل الدين							
تعليق: يشير التقييم إلى انخفاض مخاطر الضغوط السيادية الكلية في سلطنة عُمان. ومن المتوقع استمرار تراجع الدين الحكومي من ٣٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٤ إلى ٣٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٩. وطبقاً لتغير خبراء الصندوق للتوصيل إلى تقييم نهائي يشير إلى انخفاض المخاطر على المدى المتوسط (مقابل إشارة تلقائية معتدلة)، مرتكزاً على حجم الأصول المالية السائلة المتاحة للحكومة المركزية والتي تساعده على تخفيض حدة مخاطر السيولة والملاءة. وبالإضافة إلى الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي العماني، توجد في حيارة الحكومة المركزية أصول مالية سائلة وغير مخملة بالالتزامات تصل إلى ٣٧٪ من إجمالي الناتج المحلي، وتكون من ٢٤٪ من إجمالي الناتج المحلي في هيئة ودائع لدى النظام المصرفي وحوالي ١٣٪ من إجمالي الدين في هيئة أصول سائلة في حيارة صندوق الثروة السيادية (جهاز الاستثمار العماني). وتشكل هذه الأصول حوالي ٩٨٪ من إجمالي الدين و ١٣٨٪ من الدين بالعملات الأجنبية المستحقة على الحكومة العامة. ويرغم أن حجم هامش الأمان المالي كبير، لا يزال مسار الدين الحكومة المركزية معرضاً للمخاطر، ولا سيما من نظورات سوق النفط. ويشير التقييم إلى انخفاض مخاطر السيولة متوسطة الأجل حسب تحليل الوحدة النموذجية لإمكانية تمويل إجمالي الاحتياجات التمويلية.	لا يُشترط	لابد أن	الخاصة للأعمال الرقابة	لا يُشترط للبلدان	تقييم الاستدامة /٢		
المصدر: خبراء الصندوق.							
ملحوظة: مخاطر الضغوط السيادية هي مفهوم أوسع نطاقاً من مفهوم استدامة القدرة على تحمل الدين. ولا يمكن تسوية الدين التي لا يمكن الاستمرار في تحملها إلا من خلال تدابير استثنائية (مثل إعادة هيكلة الدين). وفي المقابل، نجد أن الكيانات السيادية يمكن أن تتعرض للضغط دون أن تكون دينها بالضرورة في حدود لا يمكن الاستمرار في تحملها، ومن الممكن معالجة مثل هذا الوضع بتدابير مختلفة لا تتطوي على إعادة هيكلة الدين، مثل الضبط المالي والتمويل الجديد.							
١/ التقييم في الأجل القريب لا ينطبق على الحالات التي تتطلب على صرف موارد بموجب اتفاق مع الصندوق. وفي الحالات الخاصة لأعمال الرقابة فقط أو في الحالات الداخلية في اتفاقيات وقائية مع الصندوق، يتم إجراء التقييم في الأجل القريب لكنه لا ينطبق.							
٢/ إجراء تقييم استدامة القدرة على تحمل الدين اختياري بالنسبة للحالات الخاصة لأعمال الرقابة فقط والإلزامي في الحالات التي تنشأ فيها اتفاقيات مع الصندوق. وتلغى قبل النشر الإشارة التلقائية عن تقييم استدامة القدرة على تحمل الدين. وفي الحالات الخاصة لأعمال الرقابة فقط أو حالات الاتفاقيات مع الصندوق في حدود الاستفادة الاعتيادية من موارده، تلغى قبل النشر المحدّدات التي تشير إلى احتمالية استدامة القدرة على تحمل الدين (أي "احتمالية مرتفعة" أو "لكن بدون احتمالية مرتفعة").							

الجدول ٢ - سلطنة عُمان: تغطية الديون والإفصاحات

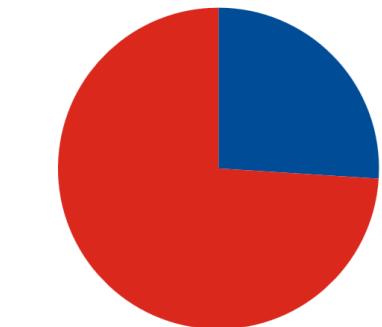
الشكل البياني ١ - سلطنة عُمان: مؤشرات هيكل الدين العام

الشكل البياني ١ - سلطنة عُمان: مؤشرات هيكل الدين العام
(الديون حسب العملة، % من إجمالي الناتج المحلي)



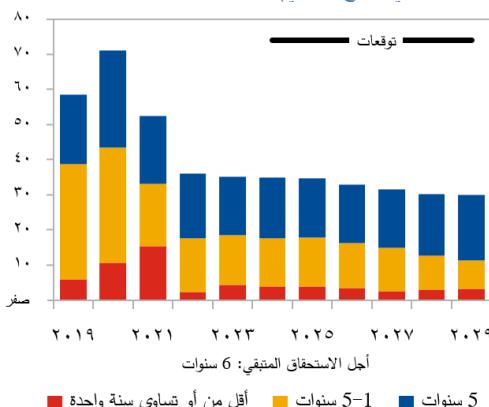
ملحوظة: النطاق المُبيّن هو الحكومة العامة.

الدين العام حسب متطلبات القانون المعمول به، ٢٠٢٣
(%)



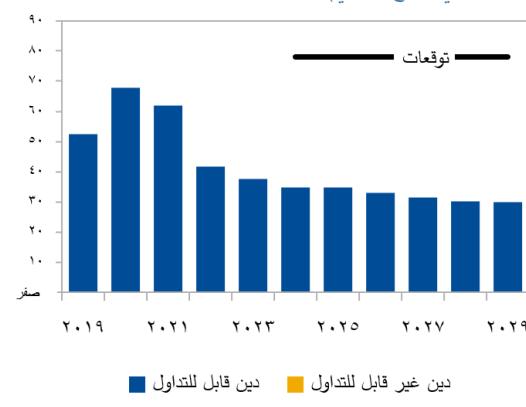
ملحوظة: النطاق المُبيّن هو الحكومة العامة.

الدين العام حسب أجل الاستحقاق
(%) من إجمالي الناتج المحلي



ملحوظة: النطاق المُبيّن هو الحكومة العامة.

الدين حسب الأدوات
(%) من إجمالي الناتج المحلي



ملحوظة: النطاق المُبيّن هو الحكومة العامة.

تعليق: لا تزال سلطنة عُمان قادرة على النجاة إلى السوق. ويتوقع ارتفاع حصة الديون بالعملة المحلية ارتفاعاً تدريجياً مع تقدم عُمان في تطوير سوق سنداتها بالعملة المحلية. وتراجع الدين قصير الأجل (على أساس أجل الاستحقاق المتبقى) تراجعاً كبيراً في ٢٠٢٢، انعكاساً لقيام الحكومة بسداد الديون التي حل أجل استحقاقها سواء المحلية (بما فيها سندات الخزانة) أو الخارجية (بوسائل منها عمليات إدارة الخصوم). ويتوقع كذلك أن تطول المدة الزمنية حتى أجل الاستحقاق تماشياً مع استراتيجية إدارة الديون في السلطنة.

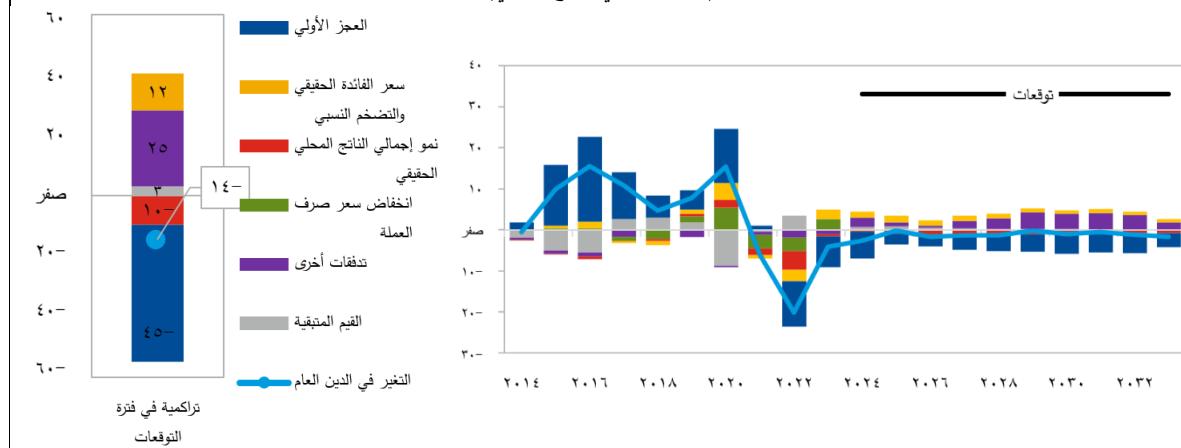
الجدول ٣ - سلطنة عُمان: السيناريو الأساسي

(%) من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

التوقعات المعتدلة	التوقعات على المدى المتوسط								فعلي
٢٠٢٣	٢٠٢٣	٢٠٢٣	٢٠٢٣	٢٠٢٠	٢٠٢٢	٢٠٢٢	٢٠٢٢	٢٠٢٢	٢٠٢٣
٢٥,٤	٢٧,١	٢٨,٣	٢٨,٩	٣٠,٠	٣٠,٢	٣١,٥	٣٣,٠	٣٤,٧	٣٤,٩
١,٧-	١,٢-	٠,٦-	١,١-	٠,٢-	١,٣-	١,٤-	١,٨-	٠,٢-	٢,٦-
١,٧-	١,٣-	٠,٧-	١,٢-	٠,٣-	١,٦-	١,٨-	٢,٢-	١,١-	٣,٣-
٣,٥-	٤,٨-	٤,٨-	٤,٩-	٤,٣-	٤,٠-	٣,٤-	٢,٩-	٢,٧-	٦,٥-
٢٢,٢	٢٤,٢	٢٤,٨	٢٥,٥	٢٦,٠	٢٦,٦	٢٧,٠	٢٧,٣	٢٧,٧	٢٢,١
١٨,٧	١٩,٣	٢٠,٠	٢٠,٦	٢١,٧	٢٢,٧	٢٣,٦	٢٤,٤	٢٥,٠	٢٥,٧
٠,٩	٠,٩	٠,١	٠,١-	٠,١-	٠,٢-	٠,٢-	٠,٢	٠,٨	٠,٩
٠,٨	٠,٨	٠,٩	٠,٩	١,٠	١,١	١,٢	١,٤	١,٧	١,٤
٠,٨	٠,٩	٠,٩	١,٠	١,١	١,٣	١,٦	١,٨	٢,٦	٢,١
٠,٩	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,٢-	٠,٣-	٠,٤-	٠,٩-	٠,٧-
٠,٨-	٠,٨-	٠,٨-	١,٠-	١,١-	١,٢-	١,٤-	١,٢-	٠,٩-	٠,٥-
...	٢,٦
١,٨	٣,٥	٤,١	٣,٨	٤,٠	٢,٥	١,٨	٠,٥	٠,٨	٢,٢
٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩
١,٤-	١,٤-	١,٥-	١,٥-	١,٦-	١,٧-	١,٨-	١,٩-	١,٩-	١,٩-
٣,١	٤,٩	٥,٥	٥,٣	٥,٧	٤,٢	٣,٦	٢,٤	٢,٨	٤,١
٠,٩	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٣	٠,٤	٠,٩	٠,٧
٢,٧-	٢,٥-	٢,٨-	١,٨-	١,٣-	١,٦-	٠,١-	٠,٨	١,١	٢,١-
٢,٢	٣,٨	٣,٥	٤,٦	٤,٥	٤,٠	٥,١	٥,٥	٥,٨	٦,٤
٠,٥	٠,٩	٠,٤	١,١	١,٣	٠,٨	١,٠	١,٨	١,٨	٢,٠
١,٧	٢,٨	٣,١	٣,٥	٣,٢	٣,٢	٤,١	٣,٨	٤,٠	٤,٤
٣,٠	٣,٠	٢,٩	٣,٤	٣,٨	٤,١	٤,٤	٣,٦	٢,٦	١,٢
١,٥	١,٥	١,٥	١,٤	١,١	٠,٧	٠,٤	٠,١	١,٩-	٠,٣-
٤,٦	٤,٥	٤,٤	٤,٨	٥,٠	٤,٨	٤,٨	٣,٦	٠,٧	٠,٩
٤,٧	٤,٨	٤,٩	٤,٩	٥,١	٥,٠	٥,٤	٥,٤	٥,٥	٥,٤
للتذكرة:									
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي									
التضخم (مخفض إجمالي الناتج)									
نمو إجمالي الناتج المحلي الأساسي									
سعر الفائدة الفعلي (%)									

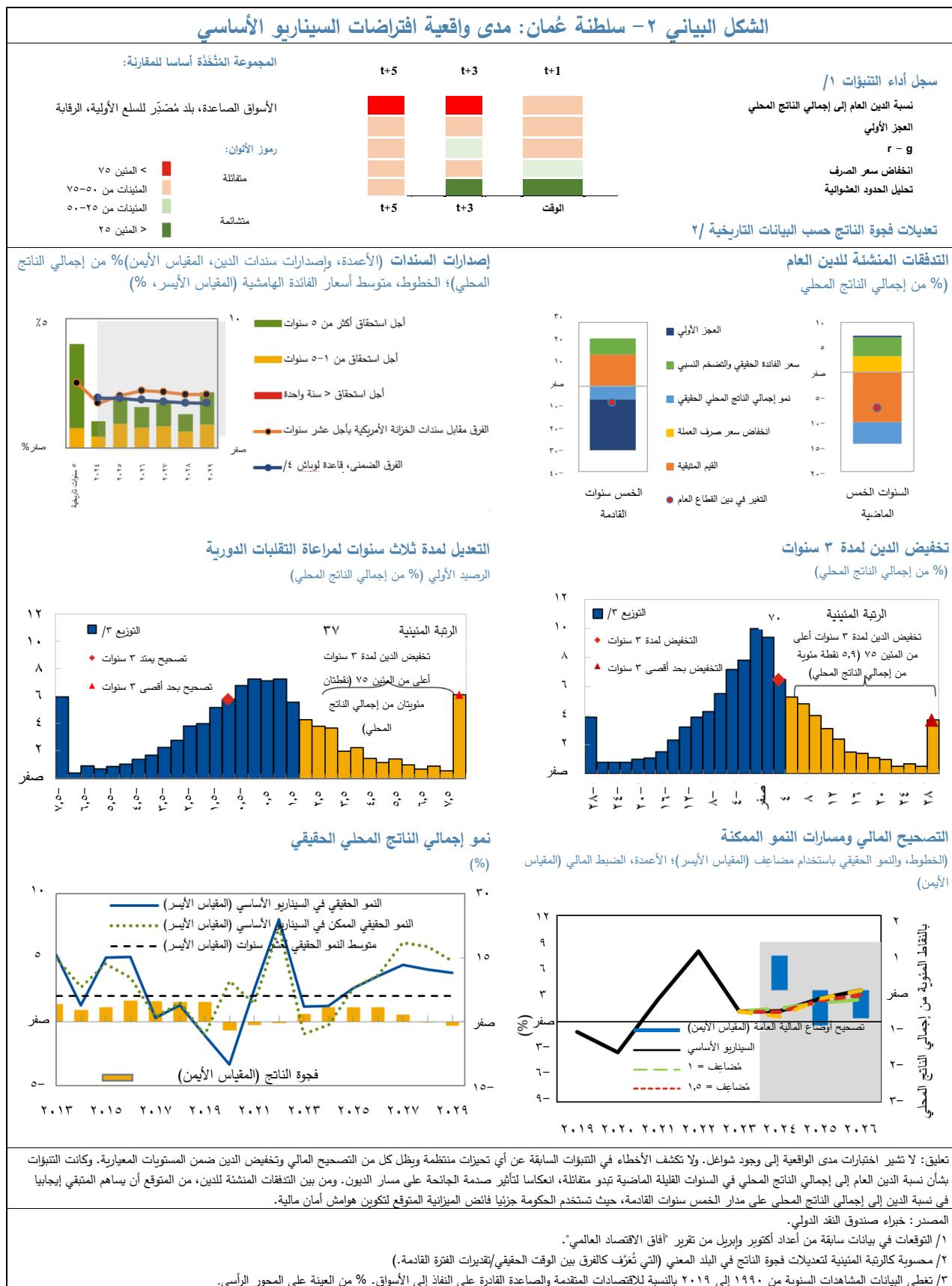
المساهمة في تغيرات الدين العام

(%) من إجمالي الناتج المحلي)

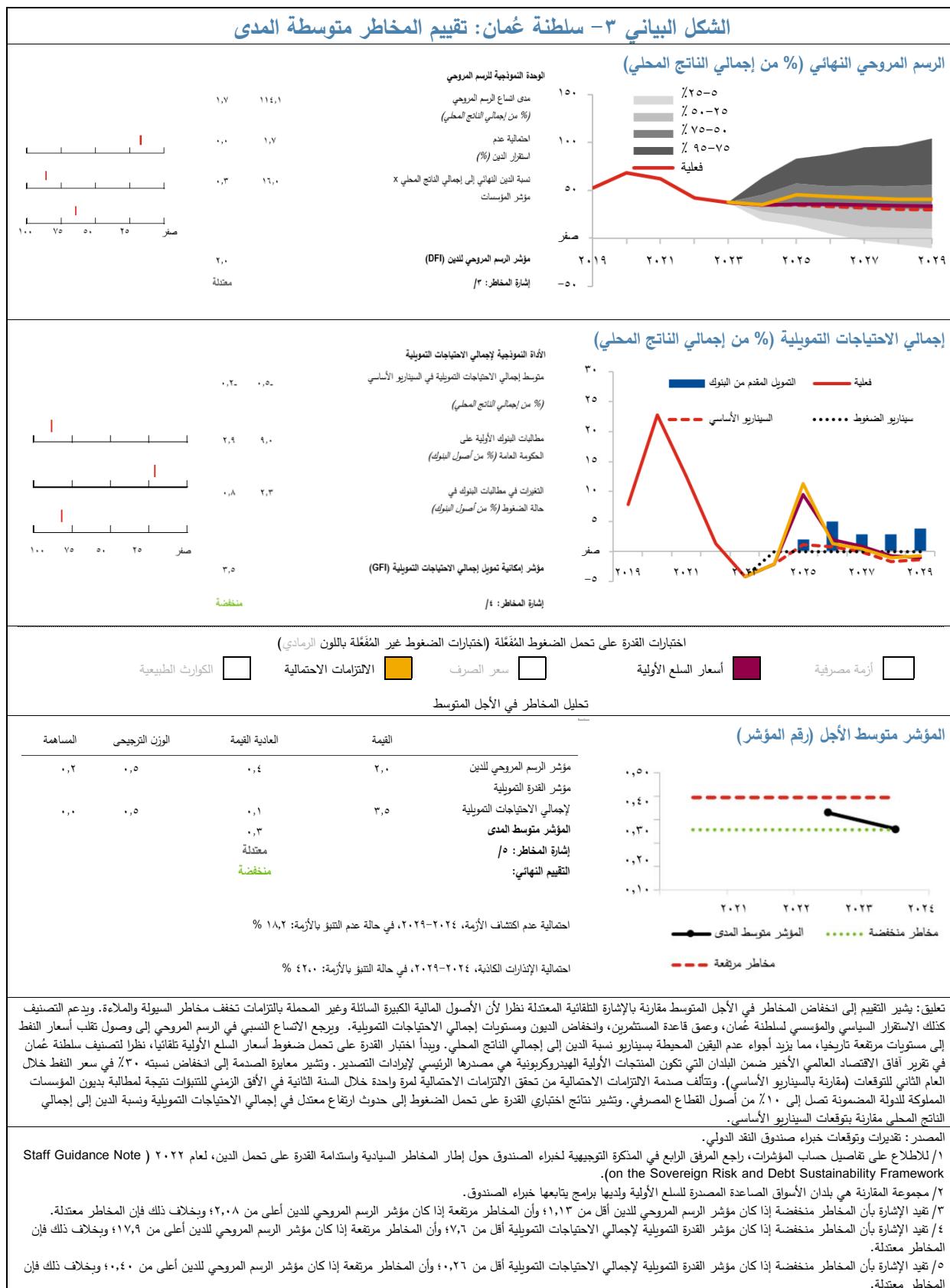


التعليق: من المتوقع أن يكون الدين العام على مسار تنازلي قبل أن يستقر في الأجل الطويل، وذلك انعكاساً للفائض الأولي المتوقع، واستقرار الأوضاع الاقتصادية الكلية، وانتهاء سياسة تناهية في استمرار سداد الديون ولكن تدريجياً على المدى المتوسط. "المعاملات الأخرى" تعكس العمليات تحت الخط، وفي المقام الأول تراكم الأصول الحكومية.

الشكل البياني ٢ - سلطنة عمان: مدى واقعية افتراضات السيناريو الأساسي

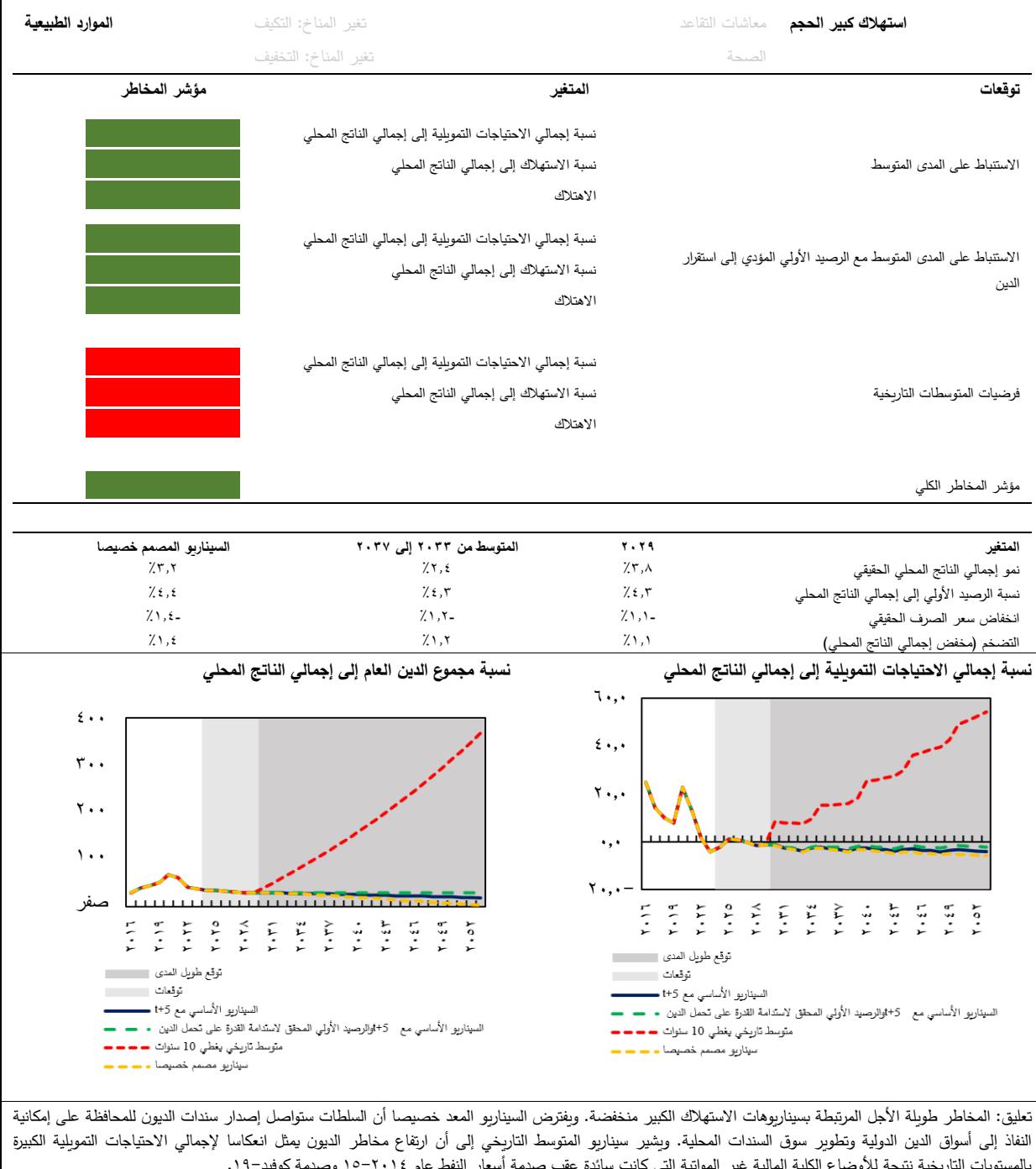


الشكل البياني ٣ - سلطنة عُمان: تقييم المخاطر متوسطة المدى



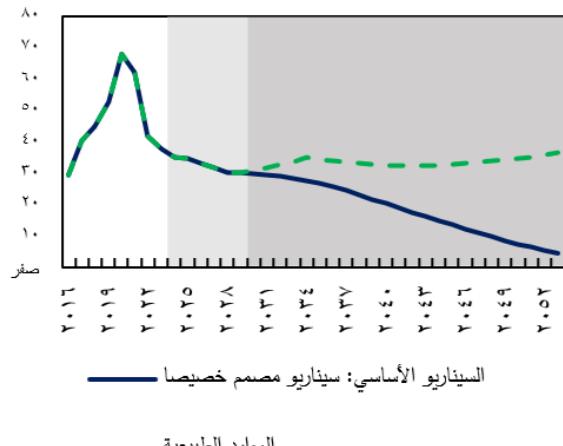
الشكل البياني ٤ - سلطنة عمان: تقييم المخاطر طويلة المدى: الاستهلاك الكبير بما في ذلك السيناريو المصمم خصيصا

سلطنة عمان: تفعيل الوحدات

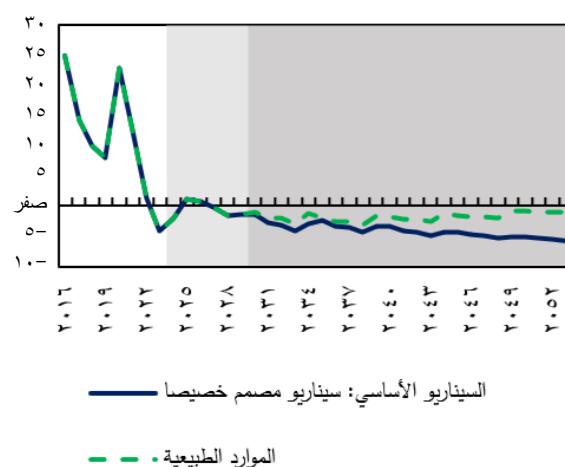


الشكل البياني ٥ - سلطنة عُمان: الموارد الطبيعية

نسبة مجموع الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي



نسبة إجمالي الاحتياجات التمويلية إلى إجمالي الناتج المحلي



تعليق: أحد المصادر الرئيسية لمخاطر الدين طولية الأجل في سلطنة عُمان ينشأ عن تراجع إيرادات الهيدروكربونات الذي قد ينبع عن استنزافها أو التحول الأسرع من المتوقع في مصادر الطاقة. والإصلاحات الجارية ضمن رؤية عُمان ٢٠٤٠ التي تهدف إلى ترسیخ الانضباط المالي، ومراعاة هامش الأمان المالي، وتنويع الاقتصاد بعيداً عن الأنشطة الهيدروكربونية - بما فيها الاستثمارات العميقه المطلقة بها في الهيدروجين الأخضر - ينبغي أن تخفف المخاطر على المالية العامة التي قد تنشأ عن تراجع إيرادات الهيدروكربونية.

المرفق ٦ - مصفوفة تقييم المخاطر^١

طبيعة/مصدر المخاطر الرئيسية	الاحتمالية	التأثير المتوقع على الاقتصاد في حالة تتحقق المخاطر	الاستجابة على مستوى السياسات
المخاطر العالمية (الوضع الراهن)			
	مرتفعة	متوسطة	
اشتداد حدة الصراعات الإقليمية: يؤدي ناقم الصراع في غزة وإسرائيل أو انتشاره، وال الحرب الروسية في أوكرانيا، وأ/أو الصراعات الإقليمية الأخرى أو الإرهاب إلى تعطل أنشطة التجارة (على سبيل المثال، الطاقة، والأغذية، والسياحة، وسلالس التوريد)، وتحويلات العاملين في الخارج، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتغيرات المالية، وأنظمة المدفوعات، وزيادة تدفقات اللاجئين.		لم تؤثر التطورات الجغرافية-السياسية في الشرق الأوسط تأثيرا ملحوظا على الاقتصاد العماني حتى الآن، نظراً لمحدودية الروابط التجارية والمالية التي تربط سلطنة عُمان بالبلدان المتاثرة بالصراعات. وبعد أن واجه ميناء صلالة في سلطنة عُمان انخفاضاً كبيراً في حجم مناولة الحاويات في مطلع هذا العام بسبب الاضطرابات في البحر الأحمر، أعلن مؤخراً عن تعافي العمليات، بما في ذلك من خلال تنفيذ طريق بري يربط بين عُمان وجدة، وبالتالي تجنب المرور عبر مضيق باب المندب. ومن شأن اتساع نطاق الصراعات الدائرة في غزة وإسرائيل وانتقالها إلى أجزاء أخرى من المنطقة أن يعطل أنشطة التجارة ويحد من الاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة في عُمان، وهو ما قد يفرض عبئاً على النمو الاقتصادي والرصيد الخارجي ورصيد المالية العامة. ومن ناحية أخرى، من المرجح أن تؤدي الصدمات الجغرافية-السياسية الكبيرة على الصعيد الإقليمي إلى دفع أسعار النفط إلى الاتجاه الصعودي، ويتربّط على ذلك زيادة عائدات النفط وهوامش الأمان الخارجية والمالية.	وفي سيناريو تفوق فيه التأثيرات السلبية لتفاقم الأحداث الجغرافية-السياسية الآثار الإيجابية لارتفاع أسعار النفط، قد تستخدم السلطات الحيز المالي الحالي لتخفيف أثر الصدمات على الاقتصاد. ويتبعن عليها أيضاً حماية الاستقرار المالي من خلال ضمان توافر سيولة كافية في النظام المالي.
تقلب أسعار السلع الأولية: تؤدي تقلبات العرض والطلب (بسبب الصراعات، وقيود الصادرات، وقرارات أوبك+)، والتحول الأخضر، على سبيل المثال) إلى حدوث تقلبات متكررة في أسعار السلع الأولية، وضغطوط على الرصيد الخارجي ورصيد المالية العامة، وانعدام الأمن الغذائي في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وتداعيات عابرة للحدود، وعدم استقرار اجتماعي واقتصادي.	من شأن تراجع أسعار الطاقة أن يؤدي إلى انخفاض عائدات التصدير وخفض رصيد المالية العامة والرصيد الخارجي وانخفاض معدل النمو. فانخفاض أسعار النفط والغاز لفترة طويلة قد يؤدي إلى نفاد هوامش الأمان المالية والخارجية التي أعيد بناؤها مؤخراً، ويتربّط على ذلك دورة مدionية أخرى. وقد تتأثر المراكز المالية للشركات المملوكة للدولة سلباً، وفي الوقت ذاته، قد يتباطأ زخم الإصلاح.	من شأن تراجع أسعار الطاقة أن يؤدي إلى انخفاض عائدات الإنفاق، وخاصة المضي قدماً في إصلاحات دعم الطاقة. هذا بالإضافة إلى مواصلة بناء هوامش الأمان المالية، بفضل اعتماد قاعدة للمالية العامة. وتسرّع وتيرة الإصلاحات الهيكلية لتنويع الاقتصاد وتعزيز قدرته على الصمود في مواجهة تقلبات أسعار النفط.	

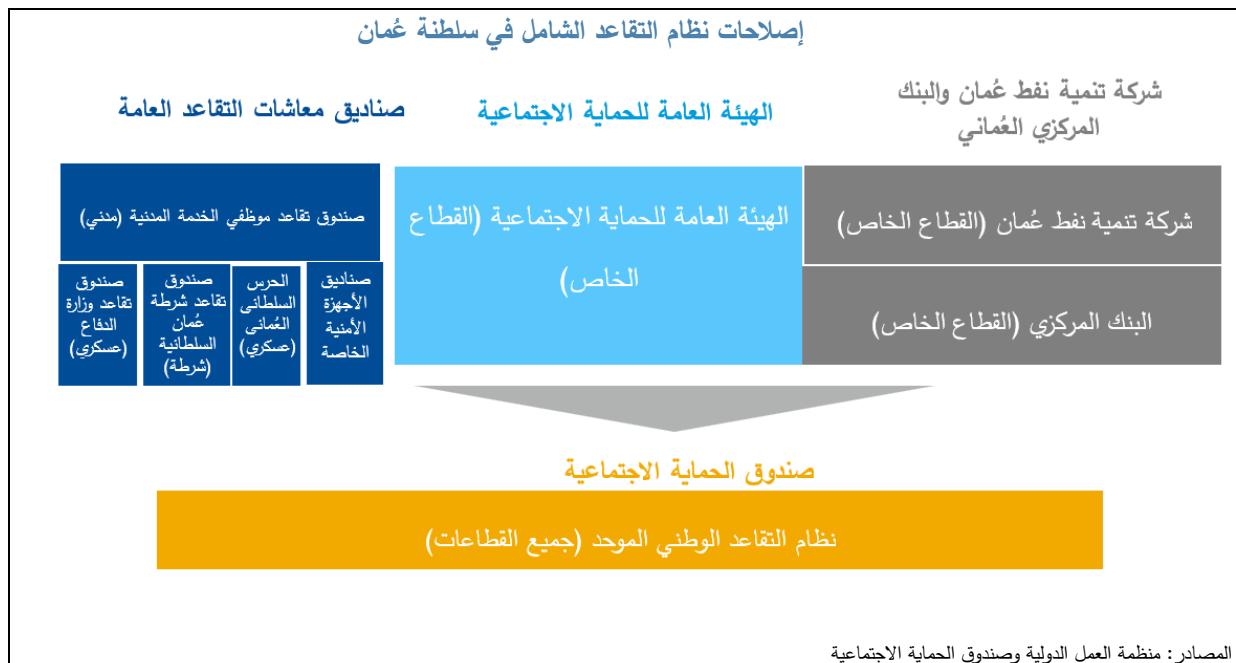
^١ توضح مصفوفة تقييم المخاطر الأحداث التي يمكن أن تغير مسار السيناريو الأساسي تغييراً جوهرياً. وتمثل الاحتمالية النسبية تقييم الخبراء الذاتي للمخاطر المحظوظة بالسيناريو الأساسي ("منخفضة" يقصد بها الإشارة إلى احتمالية أقل من ١٠٪، و"متوسطة" إلى احتمالية تتراوح بين ١٠٪ و ٣٠٪، و"مرتفعة" إلى احتمالية تتراوح بين ٣٠٪ و ٥٠٪). وتعكس مصفوفة تقييم المخاطر آراء الخبراء بشأن مصدر المخاطر ومستوى الفلق في المجمل وقت إجراء المناقشات مع السلطات. وربما تفاعلت المخاطر التي لا يوجد تعارض بينها وتحققتعا.

الاستجابة على مستوى السياسات	التأثير المتوقع على الاقتصاد في حالة تتحقق المخاطر	الاحتمالية	طبيعة/مصدر المخاطر الرئيسية
	متوسطة	متوسطة	
يمكن استخدام هامش الأمان المالية الحالية والاقتراض الخارجي لمنع حدوث هبوط حد ومجاعي في الطلب المحلي. وينبغي كذلك إحكام مراقبة المخاطر المؤثرة على السيولة العمانية. ومن الممكن التخفيف من حدة هذا الأثر من خلال زيادة الطلب من جانب شركاء آخرين (على سبيل المثال، الهند)، كما قد ينخفض الطلب على الصادرات غير الهيدروكربونية، مثل السياحة. ومن شأن هذا أن يؤثر سلبا على النمو وحساب المالي العامة والحساب الخارجي. مواجهة الصدمات.	وقد تكون القناة الرئيسية لانتقال الأثر إلى الاقتصاد العماني هي انخفاض أسعار الطاقة وانخفاض الطلب على الصادرات، وخاصة من الصين، أكبر مستورد النفط الخام العماني. ومن الممكن التخفيف من حدة هذا الأثر من خلال زيادة الطلب من جانب شركاء آخرين (على سبيل المثال، الهند)، كما قد ينخفض الطلب على الصادرات غير الهيدروكربونية، مثل السياحة. ومن شأن هذا أن يؤثر سلبا على النمو وحساب المالي العامة والحساب الخارجي.	متوسطة	التباطؤ الاقتصادي العالمي: تباطأ النمو في الاقتصادات الكبرى -لأسباب من بينها تعطل سلاسل الإمداد، أو تشديد السياسة النقدية، أو زيادة حالات إفلاس الشركات، أو انكمash القطاع العقاري بدرجة أكبر من المتصور - مما أحدث تداعيات سلبية تنتقل عبر القنوات التجارية والمالية محدثة حالات توقف مفاجئة في بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.
المخاطر العالمية (الهيكلية)			
	متوسطة	مرتفعة	تزايد عمق التشرذم الجغرافي-الاقتصادي:
التعجيل بالإصلاحات الهيكلية لتوزيع الاقتصاد، وتوسيع قاعدة الصادرات غير الهيدروكربونية، وتعزيز الأسواق المحلية، وتعزيز شبكات التجارة، بما في ذلك من خلال إبرام اتفاقيات تجارية مع مجموعة أوسع من البلدان. بالإضافة إلى مواصلة تعزيز الأساسيات المالية الكلية وتحسين مناخ الأعمال لضمان استمرار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.	قد تؤدي اضطرابات سلاسل الإمدادات وارتفاع تكاليف الشحن والمدخلات إلى الإضرار بالقدرة التنافسية لبعض القطاعات في عُمان، مما يؤدي إلى تراجع معدلات النمو والتوظيف. وقد ينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يؤدي إلى تباطؤ التوزيع الاقتصادي والنمو.	مرتفعة	اتساع نطاق الصراعات، والسياسات المغلقة، وضعف التعاون الدولي تؤدي جميعها إلى تهيئة أقل كفاءة للتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، وإلى حالات من اضطراب سلاسل الإمدادات، وانهيار سياسات حمائية، وعدم اليقين بشأن السياسات، وتشدد الأنظمة التكنولوجية وأنظمة المدفوعات، وارتفاع تكاليف الشحن والمدخلات، وعدم الاستقرار المالي، وتصدع النظام النقدي الدولي، وتراجع النمو.
	مرتفعة	متوسطة	
التعجيل بإصلاحات المالية العامة، بما في ذلك تعزيز الأطر المالية لترسيخ الانضباط المالي والاستدامة. وزيادة زخم الإصلاحات الهيكلية التي من شأنها دعم التوزيع الاقتصادي وإطلاق العنان لإمكانيات النمو في الاقتصاد غير الهيدروكربوني. وزيادة الاستثمارات في الطاقة الخضراء.	من الممكن لتحول عالمي أسرع من المتوقع بعيدا عن مصادر الطاقة من الوقود الأحفوري بسبب الطرفات التكنولوجية وتعزيز الالتزام بخفض الانبعاثات الكربونية أن يؤدي إلى انخفاض أسعار النفط وتقليل الطلب على صادرات النفط والغاز من عُمان. ومن شأن هذا أن يفرض عبئا على النمو ويسبب في انخفاض هيكلية في صادرات الهيدروكربونات وإيرادات المالية العامة، وهو ما يتربّط عليه انعكاسات سلبية على المركز الخارجي ومركز المالي العامة.	متوسطة	التحول غير المنظم في مصادر الطاقة. من شأن التحول غير المنظم إلى انبعاثات صافية صفية وعدم اليقين الذي يحيط بالقضايا التنظيمية أن يؤديا إلى تعطل الأصول وتراجع الاستثمار.

الاستجابة على مستوى السياسات	التأثير المتوقع على الاقتصاد في حالة تتحقق المخاطر	الاجتماعية	طبيعة/مصدر المخاطر الرئيسية
	وقد تراكم مواطن الضعف في النظام المالي نتيجة تدهور جودة الأصول المرتبطة بالقطاعات كثيفة الابتعاثات الكربونية وانخفاض النمو.		
المخاطر المحلية			
	متوسطة اعتماد استراتيجية للمالية العامة ترتكز على إطار موثوق وملزم متوسط الأجل للمالية العامة، يتم اعتماده على أعلى مستوى من الحسابات الخارجية الظهور مرة أخرى، والتي قد تتفاقم إذا تراجعت أسعار النفط، وقد تتزعزع ثقة المستثمرين، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض الخارجي. كذلك فإن عدم نجاح هذه الإصلاحات في توفير وظائف في القطاع الخاص سيؤدي إلى ضغوط من أجل زيادة فرص التوظيف بالقطاع العام، مما ستكون له تداعيات سلبية على استدامة المالية العامة وتحقيق العدالة بين الأجيال.	متوسطة	التباطؤ في تنفيذ برنامج الإصلاح. رغم أن السلطات قد أبدت حتى الآن التزاما قوياً ببرنامجهما الإصلاحي، فإن العائدات النفطية الاستثنائية التي تنشأ عنها هامش أمان مالية مريحة قد تؤدي إلى تباطؤ عملية الإصلاح، وخاصة إذا تصاعدت الضغوط من أجل زيادة الإنفاق الحكومي وتبدل الشعور بالحاجة الملحة للإصلاح.
	منخفضة المضي قدما في تنفيذ خطة التكيف مع التغيرات المناخية، ولا سيما من خلال تنفيذ إجراءات التكيف في إطار الاستراتيجية الوطنية للتكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ (٢٠٢٠-٢٠٤٠).	متوسطة	الأحداث المناخية المتطرفة. تؤدي الأحداث المناخية المتطرفة الناجمة عن ارتفاع درجات الحرارة إلى خسائر في الأرواح، وإلى أضرار بالغة في البنية التحتية، واضطرابات في سلاسل الإمدادات، وتراجع النمو، وعدم الاستقرار المالي.

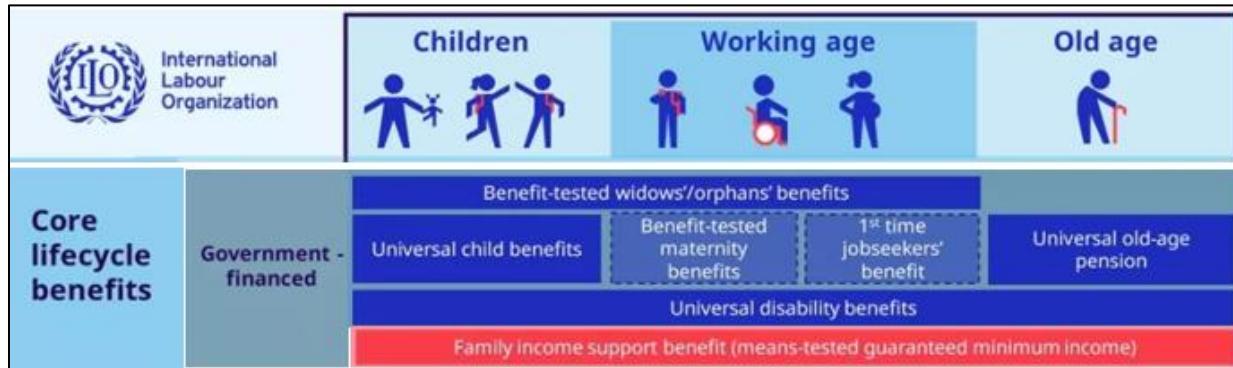
المرفق ٧- نظام الحماية الاجتماعية الجديد ونظام التقاعد الوطني الموحد في سلطنة عُمان

-١ أعادت سلطنة عُمان تشكيل منظومة الحماية الاجتماعية للجمع بين الأدوات القائمة على الاشتراكات والأدوات غير القائمة على الاشتراكات والتصدي لمخاطر دورة الحياة التي يواجهها المواطنون والعاملون. ويدمج قانون الحماية الاجتماعية الجديد فروع الحماية الاجتماعية التي تمولها الحكومة مع نظام التأمين الاجتماعي، إلى جانب تبسيط إجراءات الإدارة ضمن مؤسسة واحدة (صندوق الحماية الاجتماعية). وقد تم تكوين مخصص رئيسي ضمن المنافع القائمة على الاشتراكات يتمثل في استحداث معاش موحد لكبار السن وذوي الإعاقة والورثة. ويوحد هذا القانون الجديد صناديق التقاعد في نظام واحد يديره صندوق الحماية الاجتماعية الذي تم إنشاؤه حديثاً. وبهدف هذا التحويل نظام التقاعد في سلطنة عُمان من نظام قائم على صناديق تقاعد مجزأة لكل فئة من قطاعات العمل، إلى نظام تقاعدي مرن ومتعدد المستويات. وتشمل المخصصات الرئيسية غير القائمة على الاشتراكات والتي تمولها الحكومة منافع الطفولة الشاملة وذوي الإعاقة، بالإضافة إلى بدلات للباحثين عن عمل لأول مرة، ومنافع الأمومة، وحداً أدنى من ضمان الدخل يعتمد قياس القدرة المالية.



-٢ منذ بداية عام ٢٠٢٤، دخلت منافع دورة الحياة المقدمة لكبار السن والأطفال والورثة وذوي الإعاقة حيز التنفيذ في إطار هيكل الحماية الاجتماعية الذي تموله الحكومة. وقبل الشروع في الإصلاحات، كان إنفاق سلطنة عُمان على الحماية الاجتماعية منخفضاً مقارنة بالمستويات الدولية، حيث كان الإنفاق على المنافع التي تمولها الحكومة غير كافٍ إلى حد كبير نظراً لأن معظم المخصصات المقيدة بالقدرة المالية محدودة. وقد أصبحت الحاجة إلى تطبيق نظام للحماية الاجتماعية أقوى وأوسع نطاقاً بتمويل من الحكومة واضحة وخاصة في سياق الاستمرار في إلغاء دعم أسعار الكهرباء والوقود بشكل تدريجي وتتنفيذ تدابير السياسة الضريبية. والآن، ستعطي المنافع الأساسية أعداداً كبيرة من الأسر في أي وقت، وستسري على جميع

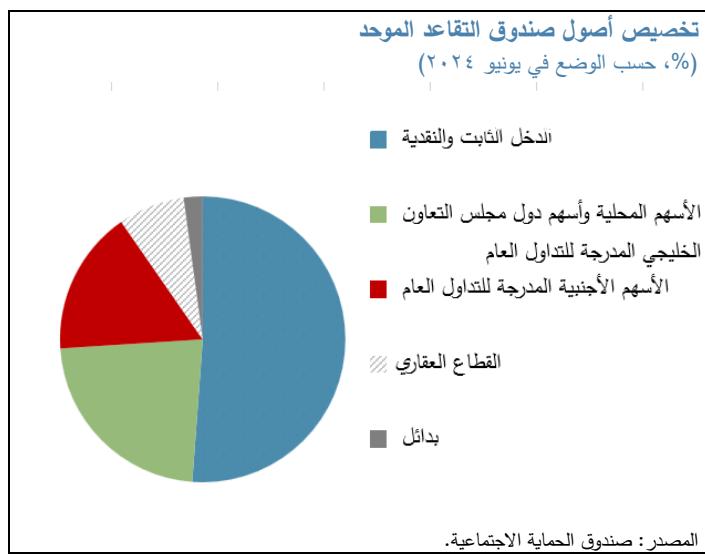
الأفراد طوال حياتهم. وكذلك، يتسع نطاق تغطية قانون الحماية الاجتماعية الجديد ليشمل العمال الأجانب، مما يتيح لهم فرص الحصول على العديد من المنافع. وتشمل هذه المنافع إجازة الأمومة وإجازة الأبوة التي تم منحها بدءاً من عام ٢٠٢٤، ومنافع التأمين ضد المرض وإصابات العمل والتي من المتوقع تفعيلها في عام ٢٠٢٥، بالإضافة إلى تعويض نهاية الخدمة الذي يساهم فيه صاحب العمل (صندوق الادخار) والذي من المقرر تطبيقه في عام ٢٠٢٦ (لا ينطبق بأثر رجعي على سنوات الخدمة قبل عام ٢٠٢٦).



-٣ تستلزم المنافع الشاملة الكبيرة نسبياً لبعض البرامج غير القائمة على الاشتراكات والتي تمولها الحكومة تكاليف مالية كبيرة. وتم بنجاح تتنفيذ معظم البرامج ضمن قانون الحماية الاجتماعية الجديد، مع تسجيل ٧٠ - ٩٥٪ من المواطنين العمانيين المستحقين كمستفيدين، وبتكلفة على المالية العامة تتوقف مع تخصيص اعتمادات الميزانية. (حوالي ١,٥ مليار دولار أو ١,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني). وتعتمد القدرة على مواصلة تمويل الحماية الاجتماعية الشاملة إلى حد كبير على قدرة سلطنة عُمان على تعبئته المزيد من الإيرادات المحلية وخفض الإنفاق الذي يفتقر إلى الكفاءة (البنك الدولي ٢٠٢٢).

مدفوعات المستفيدين من البرامج غير القائمة على الاشتراكات حتى تاريخه (تراكمية حسب الوضع في أكتوبر ٢٠٢٤)				
المدفوعات (بملايين الريلات العُمانية)	عدد المستفيدين	عدد المسجلين	عدد المستهدفين	نوع المنفعة
١٥١,٥	١٧٢٠,٩٥	١٧٤٨٩٤	١٨٢,٤٧٨	منفعة كبار السن
١٩٢,٢	١٢٦٦١٩٠	١٢٧٨٦٤٨	١٣٢٠٤٦٨	منفعة الطفولة
٥٣,١	٤١٥٩٤	٥١٢٣٣	٦١٨٢٨	منفعة ذوي الإعاقة
٧,٧	١٩٠٩٩	٣٥٣١٣	٥١٨٨٠	منفعة الأرامل والأيتام

٤- ويحقق القانون الجديد الاتساق بين شروط الأهلية وصيغ المنافع لجميع العاملين العمانيين في نظام تعاوني واحد موحد. ويساوي نظام التقاعد الجديد بين العاملين في القطاعين العام والخاص في الحقوق، ويقدم تحفيضاً عادلاً من الناحية الاكتوارية للتقاعد المبكر، ويعتمد صيغة متوسط معاش التقاعد عن مدة الخدمة بالكامل. ومن المتوقع أن يؤدي هذا إلى جعل نظام التقاعد الجديد أكثر استدامة على المدى الطويل، بما يحقق العدالة بين الأجيال ويزيد الحركة الوظيفية في سوق العمل. ولتعزيز الاستدامة بين الأجيال، يتضمن النظام الجديد تعديلات تلقائية وآليات لإدارة المخاطر تسمح للنظام بالتكيف مع الأوضاع الديمغرافية والاقتصادية المتغيرة، استناداً إلى نتائج التقييمات الاكتوارية المستقلة المتعاقبة. ويتضمن القانون أيضاً آلية للربط المنشروط للمعاشات التقاعدية للحفاظ على القدرة الشرائية للمتقاعدين. ويحافظ نموذج التمويل على مبدأ التضامن والعدالة بين الأجيال، إلى جانب إتاحة إمكانية إجراء تعديلات تدريجية على معدلات الاشتراكات بمرور الوقت، لضمان استمرار القدرة على تحمل التكاليف. ورغم أن التقييم الاكتواري الذي أُجري مؤخراً لصندوق التقاعد لا يزال جارياً، فإن الهدف هو أن يكون الصندوق مستداماً في ظل الظروف الحالية لمدة ١٠٠ عام دون تمويل حكومي.



٥- رغم أن عملية توحيد المعاشات التقاعدية الحالية جارية، فإنها قد تفرض مخاطر محتملة جديدة وقد تواجه تحديات بشأن التنفيذ. إن حجم نظام التقاعد الموحد الجديد يجعل دوره مهمًا في السوق المالية المحلية في سلطنة عُمان، مما يثير المخاوف بشأن مخاطر الترکز المحتملة. وبما أن أسواق رأس المال المحلية أقل تطوراً في سلطنة عُمان (Kroen 2024)، فإن صندوق التقاعد الموحد سيكون جهة استثمار كبيرة وقد يحتفظ بمراکز عالية الترکز في أسواق السندات والأسهم، وفي نظم الاستثمار، وفي الودائع المصرفية، على الرغم من استهداف استراتيجية

متعددة لتصنيف الأصول. ومن شأن هذا أن يؤدي إلى جعل الصندوق الجديد عرضة لمخاطر التخلف عن السداد من جانب الأطراف المقابلة، ويحد من قدرته على تصفية قدر كبير من الأصول بسرعة، وقد يؤدي ذلك إلى تأثيرات مزعزعة للاستقرار من جراء استعادة توازن المحافظ على نحو سريع في الأسواق والمؤسسات المالية (دراسة Agrawal and others، قيد الإصدار). وعلاوة على ذلك، فإن الدور الكبير الذي تضطلع به صناديق التقاعد في الأسواق المالية قد يؤدي أيضاً إلى تغير سلوك "الشراء والاحتفاظ" الحالي بين المستثمرين ويعوق توافر السيولة في السوق.

المراجع

Agrawal, Sneha, Timo Broszeit, Ranjit Singh, Nobuyasu Sugimoto, Jay Surti, and Suzette Vogelsang. 2024 Forthcoming. Pension Funds and Financial Stability Implications. International Monetary Fund Global Financial Stability Note, 2024/XY.

Kroen, Thomas. 2024. A Financial Sector for the Economy of the Future: Oman. IMF Selected Issues Paper 2024/019, International Monetary Fund, Washington, DC.

Pellerano, Luca, Andre Picard, and Salwa Kanaana. July 2023. *Far-reaching reforms in Oman set new benchmark for social protection in the region*. International Labour Organization.

The World Bank Group. "Charting a Course Towards Universal Social Protection: Resilience, Equity, and Opportunity for All." The World Bank Group: Social Protection and Jobs. 2022.

المرفق ٨ - قضايا البيانات

الجدول ١ - سلطنة عُمان: تصنيف تقييم كفاية البيانات لأغراض الرقابة

تصنيف تقييم كفاية البيانات / ياء							
نتائج الاستبيان / ٢							
تصنيف الوسيط	الاتساق على مستوى القطاعات	الإحصاءات النقدية والمالية	إحصاءات القطاع الخارجي	إحصاءات مالية الحكومة	الأسعار	الحسابات القومية	التقييم
باء	باء	باء	جيم	الف	باء	جيم	
نتائج الاستبيان التفصيلية							
سمات جودة البيانات							
نطاق التغطية	باء	الف	جيم	باء	جيم	جيم	التقييم
التصصيل / ٣	باء	باء	جيم	الف	باء	جيم	
الاتساق							
التوافر والدقة	باء	باء	باء	باء	باء	باء	التصصيل
ملحوظة: عندما لا يتضمن الاستبيان سؤالاً عن بعد محدد لجودة البيانات لقطعاً ما، تكون الخانة فارغة.							
١/ التقييم الكلي لكافية الخبراء لكافية البيانات الخاصة بالبلد المعني يغرس إجراء تحليل وصياغة المشورة بشأن السياسات، وهو يأخذ في الاعتبار خصائص كل بلد.							
٢/ التقييم الكلي في الاستبيان والتقييمات الخاصة بكل قطاع على حد ومشاركة فيها في الفريطة الحرارية تستند إلى استبيان ونظام درجات مودعين (راجع <i>Review of the Framework for IMF Surveillance Data Adequacy Assessment for ٢٠٢٤</i> ، بيابر ٢٤).							
٣/ الخانة الملوثة عن تفصيل إحصاءات مالية الحكومة توضح تقييم الخبراء لتفصيل البيانات المبلغة عن عمليات الحكومة، في حين توضح الخانة في الأصل تفصيل البيانات الخاصة بـإحصاءات الدين العام، والخانة العلوية عن تفصيل الإحصاءات النقدية والمالية توضح تقييم الخبراء لتفصيل البيانات المبلغة عن الإحصاءات النقدية والمالية، في حين توضح الخانة السفلية لتفصيل البيانات الخاصة بـإحصاءات الدين العام، وبمؤشرات السلامة المالية.							
البيانات المقدمة للصندوق كافية لأغراض الرقابة.							
هناك بعض التصور في البيانات المقدمة للصندوق، ولكنها كافية بوجه عام لأغراض الرقابة.							
تطوّر البيانات المقدمة للصندوق على أوجه قصور تعيق أعماله الرقابية إلى حد ما.							
هناك أوجه قصور جسيمة في البيانات المقدمة للصندوق، مما يعيق أعماله الرقابية إلى حد كبير.							
الأساس المنطقي لإجراء تقييم الخبراء: هناك بعض جوانب التصور في عملية توفير البيانات للصندوق إلا أنها كافية بوجه عام لأغراض الرقابة.							
الحسابات القومية: شهدت بيانات إجمالي الناتج المحلي في سلطنة عُمان تعديلات كبيرة خلال الفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٢ دون تقديم تفسيرات كافية بشأن ذلك في الوقت المناسب. ومع ذلك، وفي أعقاب المساعدة التقنية المقيدة من الصندوق في سبتمبر ٢٠٢٤، تم تضمين تعديلات إجمالي الناتج المحلي لعام ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ في الوقت المناسب، والتي تأولت توصيات بعثة المساعدة التقنية على نطاق واسع. ولا يتم إصدار بيانات تفصيلات القطاعات في العام والخاص وإنما يتم إصدار الناتج المحلي ربع السنوي من جانب التفاصيل.							
الأسعار: إن نطاق تغطية بيانات مؤشر أسعار المستهلكين ومدى حداثتها مرضيًّا بشكل عام. ومع ذلك، يوصي بتحديث الأوزان الترجيحية لتعكس بشكل أفضل التغيرات في سلة الاستهلاك. إحصاءات مالية الحكومة: يقتصر نطاق تغطية البيانات المالية حالياً على الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية. ولم يتم حتى الآن موافقة إحصاءات مالية الحكومة على الميزانية. ولكن السلطات تقدم صياغة بيانات المالية العامة غير المدرجة للجمهور مع معايير دليل إصدارات المالية الحكومية لعام ٢٠١٤. وتشمل هذه البيانات العمارات المتغيرة بالタイミング المالي للجمهور إضافةً إلى صناديق حكومية خاصة، من بين أمور أخرى. وقدم وزارة المالية بشكل مستمر بيانات عمليات المالية العامة وإنما تغطي إصدارات القطاع الخاص على نطاق واسع. وتفصيلات القطاع المالي تتفق بشكل عام مع المعلمة الأساسية من تلقي ميزان المدفوعات. ومع ذلك، فإن هذه البيانات متاحة على أساس سنوي فقط.							
القطاع الخارجي: إن بيانات القطاع المالي التي أصدرها البنك المركزي الغاني تتفق بشكل عام مع المعلمة الأساسية من تلقي ميزان المدفوعات. وقد تتأخر، على الرغم من أنها كافية لإجراء تقييم القطاع الخارجي. ورغم إحراز تقدم في تحديد كيفية التعامل مع السلع والخدمات داخل مناطق التجارة الحرة، فإن توزيع السلع والخدمات لا يزال يواجه عقبات بسبب طبيعة مناطق التجارة الحرة. إن الحساب المالي يفتقر إلى معلومات تفصيلية، كما أن البيانات المتعلقة بالدينار الغاني لا تزال تقتصر على المعاشر ينطوي معالجة مشتركة بين القطاعات. وعلاوة على ذلك، لا تقدم السلطات المنسق للاستثمار المباشر (CDIS) والمensus المنسق لاستثمارات الأجانب (CPIS)، مما يحد من قدرة الفريق على التحقق من انساق البيانات المالية.							
القطاع التقني والمالي: إن إحصاءات المعاشر تشكل عام لتقدير الفرق للمخاطر التي تهدى الاستقرار المالي. ورغم أن البيانات كافية بشكل عام لأغراض الرقابة، فإنها تفتقر إلى التفصيل، وهو أمر ضروري لتحسين تحليلات القطاع التقني والمالي. على سبيل المثال، من شأن البيانات المتعلقة بالقطاع المالي غير المصرفية، وهي محدودة في الوقت الحالي، أن تساعد في تقييم الاتجاهات الناشئة وخبارات السياسات الازمة لتنمية القطاع المالي. ويتهم تقرير مؤشرات الاستقرار المالي على أساس ريع سنوي بناءً على طلب الفريق المعني، ولكنها لا تنشر.							
التفيرات منذ مشاروات المادة الرابعة الأخيرة: لا تزال جودة بيانات الحسابات القومية في تحسن مستمر. وهناك تحسن ملحوظ على مستوى التنسيق بين مختلف الكيانات الحكومية والمركز الوطني للإحصاءات والمعلومات. ويعمل البنك المركزي الغاني بفعالية على بناء القدرات لتحسين نشر إحصاءات القطاع الخارجي. وبالإضافة إلى ذلك، سمعت وزارة المالية إلى المساعدة التقنية، التي تقدمها إدارة الإحصاءات، لإعداد ونشر بيانات المالية العامة وفقاً لدليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤، ويعمل المركز الوطني للإحصاءات والمعلومات ببناء القدرات من خلال الاستعانة بخبراء يملكون لفترات طويلة والحصول على المساعدة التقنية من الصندوق، بما في ذلك مؤخراً خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٤.							
الإجراءات التصححية وأولويات تنمية القرارات: تتم الالتزامات فيما يلي:							
الحسابات القومية: (١) اعتباراً من عام ٢٠٢٤، تنشر تقرير سنوي لإصدارات بيانات الحسابات القومية؛ (٢) تنشر شرح للتعديلات التي تم إجراؤها إلى جانب إصدارات بيانات الحسابات القومية، مع توفير حساب تعديلات أكثر اتساعاً بالطابع التقني بناءً على طلب الأطراف المعني الداخلية والخارجية؛ (٣) إضفاء الطابع الرسمي على التنسيق المعزز بين الكيانات الحكومية والمركز الوطني للإحصاءات والمعلومات من خلال مذكرة تفاهم لدعم إجراءات تبادل البيانات؛ و (٤) المضي قدماً في تنفيذ التوصيات الصادرة عن بعثة المساعدة التقنية الأخيرة الموقعة من الصندوق، بما في ذلك تقديم تعديلات السنوات ٢٠١٩-٢٠٢٣ لإصدار أكبر ٢٠٢٥ والمضي قدماً في العمل لوضع تقديرات إجمالي الناتج المحلي من جانب الاتفاق على أساس ريع سنوي.							
إحصاءات مالية الحكومة: (١) موافقة عملية إعداد بيانات المالية العامة والإبلاغ عنها مع تلقي إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤؛ (٢) المضي قدماً في العمل على توسيع نطاق تغطية إحصاءات مالية الحكومية لتشمل القطاع العام الأسواء، بما يتيح مع التوصيات الصادرة عن بعثة المساعدة التقنية الأخيرة الموقعة من الصندوق.							
القطاع الخارجي: (١) وضع تقديرات ريع سنوية تجريبية بشأن ميزان المدفوعات وتقديمها لخبراء الصندوق في عام ٢٠٢٥؛ و (٢) تحسين تغطية المعاملات المالية الدولية وتفصيلها، بما في ذلك تحسين المسح القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر؛ (٣) مواصلة تعزيز القدرة على مراعاة المعاملات المالية في مناطق التجارة الحرة.							
استخدام البيانات وأدوات التقييمات الواردة في مشاروات المادة الرابعة بدلًا من الإحصاءات الرسمية المتاحة للخبراء. يستخدم الخبراء المعلومات المتاحة للجمهور من خلال مؤسسة Dealogic لوضع تقديرات الدينار الغاني على القطاع الخاص.							
نحوات أخرى في البيانات: من شأن الحصول على بيانات أكثر تفصيلاً عن سوق العمل (بما في ذلك التعديلات التي تم إدخالها على البيانات التاريخية في حالة حدوث تغيرات في المنهجية والتغطية)، وتقسيم مشاروات القطاعين العام والخاص، والبيانات التاريخية والقائمة على نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومسح محدث لدخل وإنفاق الأسر المعيشية، إن تساعد في تعزيز الرقابة وتقييم تأثير الإصلاحات التي أجريت مؤخرًا.							

الجدول ٢ - سلطنة عُمان: مبادرات معايير البيانات

تشارك سلطنة عُمان في النظام العام المعزز لنشر البيانات وتنشر البيانات على صفحة البيانات القومية الموجزة منذ أغسطس ٢٠١٨.

الجدول ٣ - سلطنة عُمان: جدول المؤشرات الشائعة الالزامية لأغراض الرقابة

(حسب الوضع في ٢ نوفمبر ٢٠٢٤)								
النشر في ظل مبادرات معايير البيانات من خلال صفحة البيانات القومية الموجزة			البيانات المقدمة للصندوق					
معدل عُمان	معدل الحداثة المتوقع	معدل التواتر المتوقع	معدل إبلاغ البيانات ^١	معدل تواتر البيانات ^٢	تاريخ تلقّيها	تاريخ آخر مشاهدة	الوقت الحقيقي	الوقت الحقيقي
٣٠	...	٣٠	يومي	يومي	يومي	أسعار الصرف
٤٥	شهر واحد	٣٠	شهري	شهري	شهري	٢٠٢٤	٢٠٢٤	أصول وخصوم الاحتياطيات الدولية لدى السلطات النقدية ^٣
...	شهران	...	شهري	شهري	شهري	٢٠٢٤	٢٠٢٤	الاحتياطي/القاعدة النقدية
...	ربع سنة	...	شهري	شهري	شهري	٢٠٢٤	٢٠٢٤	النقد بمعناها الواسع
...	شهران	...	شهري	شهري	شهري	٢٠٢٤	٢٠٢٤	الميزانية العامة للبنك المركزي
...	ربع سنة	...	شهري	شهري	شهري	٢٠٢٤	٢٠٢٤	الميزانية العامة الموحدة للجهاز المركزي
٤٥	...	٣٠	شهري	شهري	شهري	٢٠٢٤	٢٠٢٤	أسعار الفائدة ^٤
٣٠	شهران	٣٠	شهري	شهري	شهري	٢٠٢٤	أكتوبر ٢٠٢٤	مؤشر أسعار المستهلكين
٢٧٠	ثلاثة أرباع سنة	٣٦٥	سنوي	شهري	شهري	٢٠٢٤	سبتمبر ٢٠٢٤	الإيرادات والنفقات والرصيد وعناصر التمويل ^٥ - الحكومة العامة ^٦
٩٠	ربع سنة	٣٠	ربع سنوي	شهري	شهري	٢٠٢٤	سبتمبر ٢٠٢٤	الإيرادات والنفقات والرصيد وعناصر التمويل - الحكومة المركزية
١٨٠	ربع سنة	٩٠	ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	٢٠٢٤	سبتمبر ٢٠٢٤	أرصدة بين الحكومة المركزية والدين المضمون من الحكومة المركزية
١٨٠	ربع سنة	٣٦٥	ربع سنوي	سنوي	سنوي	٢٠٢٤	ديسمبر ٢٠٢٤	ميزان الحساب الجاري الخارجي
٩٠	أسبوعاً	٣٠	شهري	سنوي	سنوي	٢٠٢٤	ديسمبر ٢٠٢٣	صادرات وواردات السلع والخدمات
٩٠	ربع سنة	٩٠	ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	٢٠٢٣	يونيو ٢٠٢٣	إجمالي الناتج المحلي/إجمالي الناتج القومي
١٨٠	ربع سنة	٩٠	ربع سنوي	سنوي	سنوي	٢٠٢٤	ديسمبر ٢٠٢٣	إجمالي الدين الخارجي
٢٧٠	ثلاثة أرباع	٣٦٥	سنوي	سنوي	سنوي	٢٠٢٤	ديسمبر ٢٠٢٣	وضع الاستثمار الدولي

١/ يشمل الأصول الاحتياطية المرهونة أو المملوكة بالالتزامات، وكذلك مراكز المشتقات الصافية.

٢/ أسعار الفائدة السوقية والمحددة رسمياً، بما في ذلك أسعار الخصم، وأسعار سوق المال، وأسعار أدون الخزانة والسنادات الإذنية والسنادات.

٣/ التمويل الأجنبي والتمويل المركزي والمالي والتمويل غير المركزي المحلي.

٤/ تتألف الحكومة العامة من الحكومة المركزية (الصناديق المدرجة في الموازنة، والصناديق خارج الموازنة، وصناديق الضمان الاجتماعي) وحكومات الولايات والحكومات المحلية.

٥/ تشمل تكوين العملات وأجال الاستحقاق.

٦/ يتطلب تكوين العملات وأجال الاستحقاق.

يزيد عن ربع سنة بعد التاريخ المرجعي، أو سنوية أو مع فاصل زمني لا يزيد عن شهر بعد التاريخ المرجعي؛ أو شهرية أو مع فاصل زمني لا يزيد عن ربع سنة بعد التاريخ المرجعي؛ أو سنوية؛ أو نصف سنوية؛ أو غير منتظمة؛ أو غير متاحة أو لا ينطبق.

٧/ تتضمن تواتر البيانات وحدة عملية الإبلاغ في إطار النظام العام المعزز لنشر البيانات، وتواتر المطلوب للبيانات وحدة عملية إبلاغ البيانات في إطار المعيار الخاص لنشر البيانات والمعيار الخاص المعزز لنشر البيانات. ولا ينعكس أي من خيارات المرونة أو الخطط الانتقالية المستخدمة بموجب المعيار الخاص لنشر البيانات أو المعيار الخاص المعزز لنشر البيانات. وفيما يتعلق بالبلدان التي لا تشتراك في مبادرات معايير البيانات التي أطلقتها صندوق النقد الدولي، فإن التواتر والحدادة المطلوبين في إطار المعيار الخاص لنشر البيانات يظهران فيما يخص نيوزيلندا، في حين يظهر التواتر والحدادة المطلوبين في إطار النظام العام المعزز لنشر البيانات فيما يخص إريتريا وناميرو وجنوب السودان وتركمانستان.

٨/ استناداً إلى المعلومات المستندة من موقع ملاحظات المشاركين في المعيار الخاص لنشر البيانات والمعيار الخاص لنشر البيانات في موقع صندوق النقد الدولي (<https://dsbb.imf.org/>). وتظهر البنود في شكل ثلاث نقاط "... في حالة البلدان غير المشاركة في مبادرات معايير البيانات وكذلك البلدان التي ليس لديها صفحة بيانات قومية موجزة".

سلطنة عُمان

تقرير خبراء الصندوق حول مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٤ - مرفق المعلومات

١٨ ديسمبر ٢٠٢٤

إعداد

إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

المحتويات

٤ العلاقات مع صندوق النقد الدولي

٥ العلاقات مع مجموعة البنك الدولي

العلاقات مع صندوق النقد الدولي

(حسب الوضع في ٣١ أكتوبر ٢٠٢٤)

حالة العضوية: انضمت إلى عضوية الصندوق في ٢٣ ديسمبر ١٩٧١؛ وقبلت الالتزامات التي تنص عليها المادة الثامنة من اتفاقية تأسيس الصندوق.

حساب الموارد العامة	حصة العضوية	مليون وحدة حقوق سحب خاصة	% من حصة العضوية
		٥٤٤,٤٠	١٠٠,٠٠
حيازات الصندوق من العملة		٤٠٥,٧٤	٧٤,٥٣
مركز شريحة الاحتياطي		١٣٨,٧٠	٢٥,٤٨

إدارة حقوق السحب الخاصة:	مليون وحدة حقوق سحب خاصة	% من المخصصات
صافي المخصصات التراكمية	٧٠٠,٦٠	١٠٠,٠٠
الحيازات	٧٢٢,١٧	١٠٣,٠٨

عمليات الشراء والقروض القائمة: لا يوجد

آخر الالتزامات المالية: لا يوجد

المدفوعات المتوقعة للصندوق

(بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة؛ على أساس الاستخدام الحالي للموارد والحيازات الحالية من حقوق السحب الخاصة)

السنوات القادمة	٢٠٢٨	٢٠٢٧	٢٠٢٦	٢٠٢٥	المبلغ الأصلي
	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	الرسوم/الفائدة
	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	الإجمالي

إقراض الصندوق والمنح:

- **الصندوق الاستثماري للصلابة والاستدامة:** ساهمت سلطنة عمان بمبلغ ٤٠ مليون حق سحب خاص في الصندوق الاستثماري للصلابة والاستدامة في عام ٢٠٢٣.

• موارد دعم الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر: في عام ٢٠٢٣، انتهت سلطنة عُمان من عقد اتفاقها لتقديم مساهمة بلغت ١٨ مليون حق سحب خاص من صافي إيرادات الاستثمار التي تتولد عن استثمار قيمته ٢٩ مليون حق سحب خاص في ظل استراتيجية الاستثمار طويل الأجل للصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر.

تنفيذ المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC): لا تطبق

تنفيذ المبادرة متعددة الأطراف لتخفيض أعباء الديون (MDRI): لا تطبق

تنفيذ اتفاق في ظل الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيض أعباء الديون (CCR): لا تطبق

ترتيبات سعر الصرف

تُصنف ترتيبات سعر الصرف بحكم القانون وبحكم الواقع في سلطنة عُمان تحت الترتيبات التقليدية لسعر الصرف المربيط. الريال العماني مرتبط بالدولار الأمريكي بمعدل ريال عماني واحد = ٢,٦٠٠٨ دولار. ويحافظ البنك المركزي العماني على أسعار شراء/بيع ثابتة (ريال عماني واحد = ٢,٦٠٤٢/٢,٥٩٧٤) مقابل الدولار الأمريكي.

وقد قبلت سلطنة عُمان الالتزامات الواردة في المادة الثامنة، الأقسام (أ) و (ب) من اتفاقية تأسيس الصندوق وتطبق نظاماً لأسعار الصرف خالياً من ممارسات تعدد أسعار الصرف والقيود على المدفوعات والتحويلات لأغراض المعاملات الدولية الجارية، باستثناء القيود التي تقوم بإبلاغها إلى الصندوق بموجب القرار رقم (٥٢/٥١).

مشاورات المادة الرابعة

تُعقد مشاورات المادة الرابعة مع سلطنة عُمان على أساس سنوي. وقد عُقدت المشاورات السابقة خلال الفترة من ١ إلى ١٥ نوفمبر ٢٠٢٣. وقد استعرض المجلس التنفيذي تقرير الخبراء وتم نشره في ٢٩ يناير ٢٠٢٤ (Country Report/2024/031).

المشاركة في برنامج تقييم القطاع العالمي، وتقارير مراعاة المعايير والمواثيق، وتقارير تقييم المركز المالي الخارجي أوفدت بعثتان معنيتان ببرنامج تقييم القطاع المالي (FSAP) إلى سلطنة عُمان في فبراير ومايو ٢٠٠٣. وأوفدت بعثة في أكتوبر ٢٠١٠ كلّفت بتحديث البيانات في إطار برنامج تقييم القطاع المالي، واختتمت عملها في ٢٣ فبراير ٢٠١١ (SM/11/26). وأجرت إدارة الإحصاءات تقييمات لتقارير مراعاة المعايير والمواثيق المتعلقة بالبيانات في فبراير ٢٠٠٤، وأوفدت بعثة معنية بإعادة تقييم مدى مراعاة المعايير والمواثيق في نوفمبر ٢٠١٤.

المساعدة الفنية المقدمة من الصندوق (منذ ٢٠١٥)

٢٠١٥ يناير	إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	إدارة الشؤون القانونية
٢٠١٥ مارس	إحصاءات الحسابات القومية	إدارة الإحصاءات
٢٠١٥ نوفمبر	مؤشر أسعار الواردات	إدارة الإحصاءات
٢٠١٥ ديسمبر	إحصاءات ميزان المدفوعات	إدارة الإحصاءات

يناير ٢٠١٦	إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	إدارة الشؤون القانونية
أبريل ٢٠١٦	إحصاءات الحسابات القومية	إدارة الإحصاءات
أغسطس ٢٠١٦	إطار المالية العامة متوسط الأجل	إدارة شؤون المالية العامة
ديسمبر ٢٠١٦	إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	إدارة الشؤون القانونية
مارس ٢٠١٧	الإدارة الضريبية	إدارة شؤون المالية العامة
مايو ٢٠١٧	إحصاءات الحسابات القومية	إدارة الإحصاءات
يوليو ٢٠١٧	إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	إدارة الشؤون القانونية
أبريل ٢٠١٨	عمليات السياسة النقدية	إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية
أبريل ٢٠١٨	النظام العام المعزز لنشر البيانات (e-GDDS)	إدارة الإحصاءات
أبريل ٢٠١٨	الإدارة الضريبية	إدارة شؤون المالية العامة
يناير ٢٠١٩	إطار مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب	إدارة الشؤون القانونية
يونيو ٢٠٢١	إدارة الدين الحكومي	إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية
يونيو ٢٠٢١	تعزيز وحدة المالية الكلية	إدارة شؤون المالية العامة
فبراير ٢٠٢٢	استراتيجية إدارة الدين	إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية
مارس ٢٠٢٢	إحصاءات القطاع الخارجي	إدارة الإحصاءات
مايو ٢٠٢٢	الإدارة الضريبية	إدارة شؤون المالية العامة
أكتوبر ٢٠٢٢	التبؤات الاقتصادية الكلية	معهد تجية القراءات
فبراير ٢٠٢٣	اختبار الضغوط للسلامة الاحترازية الكلية	إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية
مارس ٢٠٢٣	الإطار الاقتصادي الكلي	معهد تجية القراءات
مايو ٢٠٢٣	إدارة الدين	إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية
يوليو ٢٠٢٣	إطار المالية العامة متوسط الأجل	إدارة شؤون المالية العامة
سبتمبر وأكتوبر ٢٠٢٣	إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	إدارة الشؤون القانونية
ديسمبر ٢٠٢٣	إدارة الأصول والخصوم	إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية
أبريل ٢٠٢٤	الإطار الاقتصادي الكلي	معهد تجية القراءات
أبريل ٢٠٢٤	التبؤات المالية الكلية	إدارة شؤون المالية العامة
مايو ٢٠٢٤	إحصاءات مالية الحكومة	إدارة الإحصاءات
مايو-يونيو ٢٠٢٤	السياسة الضريبية	إدارة شؤون المالية العامة
يونيو-يوليو ٢٠٢٤	تقييم الشفافية في البنك المركزي العماني	إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية
يوليو ٢٠٢٤	الإطار الاقتصادي الكلي	معهد تجية القراءات
أغسطس-سبتمبر ٢٠٢٤	إطار مساعدات السيولة الطارئة وإطار الضمانات	إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية
أغسطس-سبتمبر ٢٠٢٤	إحصاءات الحسابات القومية	إدارة الإحصاءات
أكتوبر ٢٠٢٤	الإطار الاقتصادي الكلي	معهد تجية القراءات
نوفمبر ٢٠٢٤	القواعد المالية والإدارة المالية العامة	إدارة شؤون المالية العامة
ديسمبر ٢٠٢٤	إدارة السيولة	إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية

الممثل المقيم: لا يوجد ممثل مقيم في سلطنة عُمان.

العلاقات مع مجموعة البنك الدولي

(حسب الوضع في ١١ نوفمبر ٢٠٢٤)

البنك الدولي في سلطنة عُمان:

<https://www.worldbank.org/en/country/gcc/brief/oman-country-program>